مدار
المشهد الاسرائيلي
http://almash-had.madarcenter.org
الثلاثاء ٢٠١١/٨/٩م الموافق ٩ رمضان ١٤٣٢هـ العدد ٢٦٢ السنة التاسعة

«المشهد الاقتصادي»

كيف حقق يهود أميركا ثراءهم بهذا الحجم

صفحة (٤)

صورة الوضع الاقتصادي-الاجتماعي المتدهور في إسرائيل طويلة الأمد

صفحة (٦)

المشهد الاسرائيلي
ملحق نصف شهري يصدر عن
مدار
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)

الاحتجاجات الاجتماعية تدخل أسبوعها الرابع

تعليقات صحافية: تظاهرة الربع مليون في تل أبيب أكبر تظاهرة نزع ثقة عن حكومة في تاريخ إسرائيل

«المشهد»: دخلت حملة الاحتجاج الاجتماعية في إسرائيل ردًا على غلاء أسعار السكن والمواد الغذائية والوقود، وعلى تدهور جهازي الصحة والتربية والتعليم العالي أول من أمس الأحد أسبوعها الرابع، وذلك غداة تقديرات للشرطة الإسرائيلية أفادت بأن أكثر من ربع مليون شخص شاركوا في التظاهرة المركزية في تل أبيب مساء يوم السبت وأن عدد المتظاهرين في أنحاء إسرائيل احتجاجا على غلاء المعيشة في الوقت ذاته وصل إلى أكثر من ٣٠٠ ألف.

وهتف المتظاهرون بالشعار المركزي للاحتجاجات وهو «الشعب يريد عدالة اجتماعية»، ودعوا إلى توزيع عادل للموارد.

ونقل موقع «والا» الإلكتروني عن يغئال رامبام، وهو أحد المبادرين للاحتجاجات، قوله إن «موقع التظاهرة قبالة مكاتب الحكومة رمزيّ، وفي هذه المرحلة لا يوجد أي احتمال للمفاوضات لأننا وضعنا إنذارا أمام (رئيس الحكومة) بنيامين نتنياهو بشأن قانون لجان الإسكان الوطنية» الذي بادر نتنياهو إلى سنه في الكنيست يوم الأربعاء الماضي فيما تعارضه حركة الاحتجاج. وأضاف رامبام أن «نتنياهو تجاهلنا ولذلك لا يوجد أي احتمال للمفاوضات» بين المحتجين والطاقم الذي شكله رئيس الحكومة الإسرائيلية.

يذكر أن يوم السبت الفائت كان يوم السبت الثالث على التوالي الذي يتم فيه تنظيم تظاهرات في إسرائيل للمطالبة بحل أزمة أسعار السكن المرتفعة وأزمة جهاز الصحة وغلاء المعيشة، وانضمت إلى الاحتجاجات نقابة العمال العامة (الهستدروت) ونقابة المعلمين والسلطات المحلية. ويتوقع أن تتصاعد الاحتجاجات في إسرائيل في الفترة القريبة في ضوء رفض نتنياهو التحدث شخصيا مع المحتجين، واعتباره أن هدفهم هو إسقاطه من الحكم رغم انضمام عدد كبير من أعضاء حزب الليكود الذي يتزعمه إلى هذه الاحتجاجات.

من ناحية أخرى بدأت تحليلات إسرائيلية تركز أكثر فأكثر على طابع الاحتجاجات السياسي، وفي هذا الإطار أكد الكاتب والأستاذ الجامعي غادي طاوب، في تعليق نشره أمس الاثنين في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أنه على الرغم من أن سبب حملة الاحتجاج الاجتماعية التي تشهدها إسرائيل منذ أكثر من ثلاثة أسابيع يعود إلى الأوضاع الاقتصادية المتفاقمة، إلا إنها تعتبر حملة احتجاج سياسية وذلك لأن الطبقة الوسطى التي تقودها هي التي تتحمل العبء الأساسي في سوق العمل، وفي الخدمة العسكرية الإلزامية في صفوف الجيش الإسرائيلي، وفي مجال دفع الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ومع ذلك فإنها لا تستفيد من النتائج المباشرة للنمو الاقتصادي التي تذهب إلى الحريديم (اليهود المتشددين دينيًا) والمستوطنين، وإلى أتباع رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» ووزير الخارجية أفيغدور ليبرمان وأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة.

وأضاف: مع هذا فإنني ما زلت قلقًا على مستقبل حملة الاحتجاج هذه، وذلك لأنها لم تبلور مطالب محدّدة حتى الآن، ولدى اشتراكي في تظاهرة مئات الألوف التي جرت في تل أبيب مساء السبت سمعت أشخاصًا يقولون بسخرية إن «الشعب يريد أشياء متعددة»، وهذا الأمر صحيح تمامًا، لكن في الوقت نفسه يمكن القول إن الجوهر الحقيقي لكل هذه الأشياء المتعددة هو الرغبة في توزيع العبء الاقتصادي على الجميع بصورة متساوية. وفي واقع الأمر يجب ألا نصرف النظر عن مطلب توزيع العبء الاقتصادي على الجميع بصورة متساوية لمجرّد أن مجموعات من المستوطنين (في المناطق المحتلة) انضمت أخيرًا إلى حملة الاحتجاج الاجتماعية وأعلنت تأييدها بناء مشاريع سكن رخيصة الثمن، وذلك لأن هذه المجموعات تهدف بالأساس إلى أن تجعلنا ننسى أننا ندفع ثمن البيوت رخيصة الثمن التي بُنيت وتُبنى لها في المناطق (المحتلة) على حساب خدمات أخرى داخل الخط الأخضر.

وقالت سيما كدمون، معلقة الشؤون الحزبية في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، إن تظاهرة الربع مليون في تل أبيب كانت أكبر تظاهرة نزع ثقة عن الحكومة في تاريخ إسرائيل.

وتابعت: أستطيع القول إن تظاهرة الاحتجاج التي شهدتها تل أبيب مساء السبت والتي اشترك فيها نحو ٢٥٠ ألف شخص كانت أكبر تظاهرة نزع ثقة عن الحكومة في تاريخ إسرائيل كله. وهذه الحقيقة وحدها يجب أن تقض مضجع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو. وما يجب قوله لنتنياهو في إثر هذه التظاهرة هو أنه كان يتعين عليه أن يكون في قلب التظاهرة كي يدرك المغزى الحقيقي لحملة الاحتجاج الاجتماعية التي اندلعت في إسرائيل منذ أكثر من ثلاثة أسابيع. إن الشعار المركزي الذي سار المتظاهرون وراءه هو «الشعب يريد عدالة اجتماعية»، وعلى ما يبدو فإن جوهر هذه العدالة الاجتماعية غريب تمامًا عن رئيس الحكومة ووزرائه.

وأضافت: لا شك في أن المشتركين في التظاهرة لا يمثلون اليساريين أو الفوضويين فحسب وإنما أيضًا شعب إسرائيل برمته، هذا الشعب الذي كان لامباليًا وفاقدًا أي أمل وفجأة استيقظ وقرّر أن يكافح من أجل حقوقه ومستوى معيشته. ولعل أكثر ما يلفت نظر من هم في سني هو أن المشتركين في التظاهرة في معظمهم هم من جيل الشباب، والذي بات من حقّه أن يطرح التساؤلات التالية: أين كنا نحن جيل الآباء طوال الأعوام الفائتة؟ وماذا فعلنا؟ ولماذا صمتنا وفقدنا الشجاعة ولم نأخذ زمام المبادرة؟ ولماذا لم نحرّك ساكنًا لنحمي أولادنا؟. والتساؤل الأهم من كل هذا هو: كيف تركنا أولادنا لقمة سائغة في فم حكومات بليدة الإحساس لا تملك أي أفق سياسي، ولم تحقق أي أمن اقتصادي، ولم تتطلع إلى تحقيق أي جانب من جوانب العدالة الاجتماعية؟.

ربع المليونية في تل ابيب: ماذا بعدها؟. (أ.ف.ب)

الجيش الإسرائيلي يجمد خططا عسكرية عقب الاحتجاجات الاجتماعية

من ناحية أخرى ذكر تقرير صحافي إسرائيلي (الجمعة) أن الجيش الإسرائيلي قرر في هذه الأثناء تجميد خطة عسكرية لستة أعوام وذلك على خلفية الاحتجاجات الاقتصادية – الاجتماعية التي تعصف بإسرائيل واحتمال تغيير الحكومة لسلم أولوياتها في الموازنة العامة، الأمر الذي سيلحق ضررا في استعدادات الجيش للتحديات الأمنية في الأعوام المقبلة.

وأفادت صحيفة «يديعوت أحرونوت» بأن جهاز الأمن قرر تجميد الاستعدادات للخطة السداسية «حلاميش» التي أعدها رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي بيني غانتس للأعوام ٢٠١٢ – ٢٠١٨.

وأشارت الصحيفة إلى أن وزير الدفاع إيهود باراك صادق على مبادئ الخطة التي تم استعراضها أمام المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية.

وتبين من خلال أقوال غانتس قبل أسبوعين، وقبل القرار بتجميد الخطة، أنها تحتاج إلى تمويل بقيمة ٦ مليارات شيكل (حوالي ١٫٧٦ مليار دولار) على الأقل، على أن يتم تقسيم هذا المبلغ على مدار ٦ أعوام.

كذلك تبين من أقوال غانتس في حينه أنه على ضوء الأزمة الاقتصادية الأميركية والتقليص في المساعدات الخارجية التي تمنحها الولايات المتحدة فإنه لا يمكن الاعتماد على زيادة حجم المساعدات الأميركية.

وتشكل الزيادة التي تتطلبها «خطة حلاميش» نسبة ٢٪ من ميزانية الأمن خلال الأعوام الستة المقبلة والتي يصل حجمها إلى ٣٠٠ مليار شيكل (حوالي ٨٨٫٢٣ مليار دولار).

لكن ضباطا كبارا في قيادة الجيش الإسرائيلي عبروا عن تخوفهم من صعوبة استعراض «خطة حلاميش» أمام الحكومة في هذه الفترة، والمطالبة بزيادة ميزانية الأمن.

وقررت قيادة جهاز الأمن أن تستعرض أمام الحكومة في الأيام القريبة تبعات عدم تطبيق خطة العمل العسكرية، كما تقرر العمل على تخطيط ميزانية الجيش الإسرائيلي للعام ٢٠١٢ فقط.

ولفتت «يديعوت أحرونوت» إلى أن خطط العمل التي يضعها الجيش الإسرائيلي تمتد على مدار عدة أعوام، كما أن الميزانيات المتعلقة بها تمتد على أعوام عديدة ولذلك فإن خطة العمل لعام واحد قد تسمح فقط بالحفاظ على القدرات العسكرية الموجودة لكنها ليست كافية للقيام باستعدادات لمواجهة تهديدات مستقبلية في مجال تطوير وشراء الأسلحة.

وأضافت الصحيفة أنه على ضوء القرار بتجميد الخطة المتعددة الأعوام تزداد الاحتمالات أن «يمس ذلك بشكل مباشر استعدادات الجيش الإسرائيلي للتغيرات السياسية الدراماتيكية الحاصلة في الشرق الأوسط».

يعلون: مطالبة تركيا إسرائيل بالاعتذار عن أحداث أسطول الحرية تنطوي على «وقاحة»!

«المشهد»: وصف النائب الأول لرئيس الحكومة الإسرائيلية ووزير الشؤون الإستراتيجية موشيه يعلون مطالبة تركيا إسرائيل بالاعتذار عن أحداث أسطول الحرية لكسر الحصار عن غزة بأنها تنطوي على «وقاحة»، مؤكدًا أن تركيا تهدف من وراء مطالبتها هذه أن تحظى بإعجاب كل من حماس وحزب الله.

وقال يعلون للإذاعة العامة الإسرائيلية أمس الاثنين إن «مطلب تركيا أن تعتذر إسرائيل على أحداث أسطول المرمرة وتعويض القتلى ورفع الحصار عن غزة هو مطلب وقح».

واعتبر أن أسطول الحرية التركي الذي اعترضه سلاح البحرية الإسرائيلية في نهاية أيار من العام الماضي ٢٠١٠ ما أسفر عن مقتل ٩ نشطاء أتراك وإصابة عشرات آخرين بنيران قوة كوماندوس إسرائيلية هاجمت السفينة «مافي مرمرة» هو «استفزاز لإسرائيل، والحكومة في أنقرة تتحمل المسؤولية عن ذلك أيضا».

وأضاف يعلون أن «تركيا تريد أن تضع إسرائيل في الزاوية وأن تنال إعجاب العرب وحماس وحزب الله على حسابنا، والسياسة التركية لن تتغير حتى إذا اعتذرنا».

وعقد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو اجتماعا لطاقم الوزراء الثمانية أول من أمس تم خلاله البحث في العلاقات الإسرائيلية – التركية ومطالب تركيا من إسرائيل لإنهاء الأزمة في العلاقات بينهما التي تدهورت في أعقاب أحداث أسطول الحرية وتسببت في سحب السفير التركي من تل أبيب.

ولم يتخذ الاجتماع أية قرارات بهذا الخصوص، وتبين أن أربعة وزراء في الطاقم يعارضون أية صيغة اعتذار تقدمه إسرائيل لتركيا.

يذكر أن الأمم المتحدة أرجأت نشر تقرير لجنة تقصي الحقائق التي شكلتها حول الأحداث الدامية التي رافقت الأسطول من ٢٧ تموز الماضي إلى ٢٠ آب الحالي، وذلك بهدف إفساح المجال أمام إسرائيل وتركيا للتوصل إلى اتفاق بينهما بوساطة الولايات المتحدة يمنع نشر التقرير الدولي.

وتتخوف إسرائيل من أن يشكل التقرير في حال نشره سندا لدعاوى قضائية يتم رفعها ضد ضباطها وجنودها، الذين شاركوا في مهاجمة الأسطول، في المحكمة الدولية في لاهاي ومحاكم أوروبية، واتهامهم فيها بارتكاب جرائم حرب.

قادة الاحتجاجات الاجتماعية: نتنياهو يتجاهل مطالبنا كليًا!

«المشهد»: أكد قادة حملة الاحتجاج الاجتماعية التي تشهدها إسرائيل منذ أكثر ثلاثة أسابيع أن الخطوات التي أعلن عنها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أول من أمس الأحد ردًا على التظاهرات التي جرت مساء السبت الفائت والتي اشترك فيها ٣٠٠ ألف شخص وكان أكبرها في تل أبيب باشتراك ٢٥٠ ألف شخص، تثبت أنه يتجاهل مطالبهم كليًا.

وأشار رئيس الاتحاد القطري للطلاب الجامعيين إيتسيك شمولي إلى أن هذه الخطوات تهدف إلى تمييع معالجة المشكلات التي تعاني منها الطبقة الوسطى في إسرائيل، ولذا لا بُدّ من الاستمرار في حملة الاحتجاج حتى إشعار آخر.

وكان نتنياهو قد أعلن في اجتماع الحكومة (الأحد) تشكيل فريق من الخبراء المهنيين برئاسة البروفسور مانويل تراختنبرغ (الرئيس السابق لـ "مجلس الاقتصاد القومي" ورئيس لجنة الميزانيات التابعة لمجلس التعليم العالي حاليًا) سيضم عددا من الخبراء من داخل الحكومة ومن خارجها، مشيرًا إلى أن تراختنبرغ بحاجة إلى فترة يوم أو يومين لاستكمال قائمة الخبراء الخارجيين الذين يرغب في ضمهم إلى الفريق.

وأضاف أن هذا الفريق سيجري حوارًا واسعًا مع فئات وشرائح متعددة من الجمهور الإسرائيلي العريض لسماع الضائقات والاقتراحات، ومن ثمّ سيصوغ التوصيات المحددة التي ستُطرح على المجلس الوزاري المصغر للشؤون الاجتماعية والاقتصادية برئاسة وزير المالية، وبعد أن يستمع هذا المجلس إلى المقترحات سيتم إنجاز صياغة التوصيات النهائية وإحالتها إليه لطرحها على الحكومة، وذلك بغية الحصول على دعم كامل منها فيما يتعلق بـ "التغيير الكبير الذي سنقدم على اعتماده في الاقتصاد الإسرائيلي".

وأوضح نتنياهو أن التغيير يجب أن يركز على ٤ مجالات حددها لهذا الفريق وهي: أولاً، طرح مقترحات خاصة بشأن تغيير سلم الأولويات لتخفيف العبء الاقتصادي الملقى على كاهل المواطنين الإسرائيليين؛ ثانيًا، تغيير النظام الضريبي؛ ثالثاً، زيادة فرص المواطنين في الحصول على الخدمات الاجتماعية المطلوبة؛ رابعاً، زيادة دائرة المنافسة وجدوى أداء الأسواق الخاصة بالمنتجات والخدمات سعيًا لخفض أسعارها. وثمة بند خامس هو تطبيق الإجراءات الخاصة بخطة الإسكان الوطنية.

وشدّد نتنياهو على أن توصيات الفريق يجب أن تعكس ضرورة الالتزام بالمسؤولية المالية على صعيد ميزانية الدولة العامة، وذلك "لأن نهج المسؤولية مطلوب الآن في فترة تشهد حالة من الغموض الاقتصادي، في ضوء خفض الاعتماد الائتماني للولايات المتحدة أعظم دول العالم اقتصاديًا، والذي يواكب الأزمة المتفشية في بعض الاقتصادات الكبرى في أوروبا إلى درجة أنه ربما يوجد ما لا يقل عن ١٢٠ أو ١٣٠ مليون أوروبي يعيشون في دول توجد على حافة الإفلاس والبطالة واسعة النطاق".

كما أشار رئيس الحكومة إلى أن حكومته لن تتمكن من تلبية مطالب الجميع، ولا يمكنها أن تتعامل مع جميع المطالب والضائقات المتراكمة لأنها لا تملك القدرة على التجاوب معها.

وانتقد عدد من الوزراء خطوات نتنياهو هذه، وأكد أحدهم لصحيفة "يديعوت أحرونوت" أنه بسبب هذه الخطوات فإن احتمال بلورة خطة حقيقية لحل مشكلات الطبقة الوسطى على وجه السرعة سيغدو ضئيلاً.

وقال آخرون لصحيفة "معاريف" إن تعيين تراختنبرغ رئيسًا لفريق الخبراء يعكس عدم ثقة بوزير المالية يوفال شتاينيتس الذي قيل إنه سيترأس هذا الفريق.

من ناحية أخرى قال وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان، خلال لقاء مع الصحافيين في الكنيست (الأحد)، إنه لا يجوز إلحاق أي ضرر بالاستقرار الاقتصادي في إسرائيل بواسطة قرارات متسرعة، مؤكدًا أنه لا توجد ضائقة اقتصادية في إسرائيل، وأن الدليل على ذلك هو أنه حاول في نهاية الأسبوع الفائت أن يحجز عدة أماكن في أكثر من مطعم تل أبيب لكنه لم ينجح في العثور على أماكن شاغرة.

ونقلت صحيفة "هآرتس" أمس الاثنين عن عدد من قادة حملة الاحتجاج قولهم إن محاولة رئيس الحكومة ووزراء آخرين الربط بين الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة وبين تحقيق مطالبهم تشكل حيلة أخرى لكبح حملة الاحتجاج، شأنها شأن الحيل الأخرى المتعلقة بـ "الأخطار الأمنية"، أو بـ "خطر القنبلة النووية الإيرانية".

وكانت الصحيفة قد أشارت قبل ذلك إلى أن نتنياهو أسرّ لمصادر سياسية مقربة منه أنه ينوي بعد شهر ونصف الشهر أن يطرح خطة اقتصادية- اجتماعية جديدة ستؤدي إلى "تغيير وجه الدولة"، وتهدف بالأساس إلى كسر الاحتكارات التي تمنع فتح السوق الاقتصادية الإسرائيلية أمام مزيد من التنافس الحر، وإلى خفض نسبة الضرائب غير المباشرة. ووفقًا لما أكده نتنياهو لهذه المصادر المقربة منه فإن حملة الاحتجاج الاجتماعية التي تشهدها إسرائيل لا تشكل خطرًا على الحكومة ولن تتسبب بإسقاطها.

من ناحية أخرى أشارت الصحيفة إلى أن رئيس الحكومة ما زال مصرًا على عدم الالتقاء بقادة الاحتجاجات، لأنه مقتنع أن من يقف وراءهم هم عناصر حزبية منافسة له ومنظمات يسارية.

وقال رئيس الحكومة، في أحاديث مغلقة أدلى بها أخيرًا، إن إستراتيجيته تقوم على أساس معالجة جميع المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها الطبقة الوسطى في إسرائيل في غضون العام المقبل، وأنه غير منشغل بموضوع تفكيك خيم الاعتصام لأنها برأيه "أقيمت كي تبقى".

هذا، وبدأ الكنيست الإسرائيلي (الخميس) عطلة صيفية طويلة تستمر حتى شهر تشرين الأول المقبل، وقد صادق في آخر أيام دورته الحالية (الأربعاء)، في القراءتين الثانية والثالثة، على مشروع قانون لجان الإسكان الوطنية، وذلك على الرغم من مطالبة قادة حملة الاحتجاج بإسقاطه من جدول الأعمال لأنه يمنح امتيازات للمقاولين وشركات البناء، ولا يتضمن بناء مشاريع سكن بأسعار مخفضة.

وزراء وأعضاء كنيست يطالبون بحل أزمة السكن بإقرار مشاريع بناء جديدة في المستوطنات

وقبل انتهاء دورة الكنيست وقع ٤٢ وزيرًا وعضو كنيست (الثلاثاء) عريضة تطالب رئيس الحكومة بحل أزمة السكن المتفاقمة في إسرائيل بواسطة إقرار مشاريع بناء جديدة في الضفة الغربية.

وجاءت هذه العريضة بمثابة رد على القرار الذي أصدرته المحكمة الإسرائيلية العليا قبل عدة ساعات من توقيعها والذي نصّ على وجوب إجلاء بؤرة ميغرون الاستيطانية، التي تعتبر أكبر البؤر الاستيطانية غير القانونية في المناطق المحتلة، حتى آذار ٢٠١٢.

ووقع على العريضة ٤ وزراء من الليكود هم ميخائيل إيتان ويولي إيدلشتاين وموشيه كحلون ويوسي بيلد، والوزير دانيئيل هيرشكوفيتش من "البيت اليهودي"، وكذلك نواب الوزراء داني أيالون ومناحيم موزس وليئه نيس وأيوب القرّا، وأعضاء كنيست من أحزاب الليكود وكاديما و"إسرائيل بيتنا" وشاس و"الاتحاد الوطني" و"البيت اليهودي". وبلغ عدد أعضاء الكنيست من كاديما الذين وقعوا العريضة ٥ أعضاء، وأكد أحدهم لصحيفة "معاريف" أنه حان الوقت لفرض السيادة الإسرائيلية على كل من الضفة الغربية وغور الأردن.

وقال عضو الكنيست زئيف ألكين، الذي بادر إلى توقيع العريضة مع عضو الكنيست أرييه إلداد ("الاتحاد الوطني")، إنه يمكن حل أزمة السكن المتفاقمة في إسرائيل في أراضي الضفة الغربية، ولذا يجب ممارسة الضغوط على الحكومة لتبني هذا الحل، ولا سيما أنه يخدم الأهداف الوطنية لدولة إسرائيل. أمّا الوزير دانيئيل هيرشكوفيتش فانتقد قرار المحكمة العليا بشأن إجلاء بؤرة ميغرون الاستيطانية، معربًا عن الأمل في إيجاد طريق ملائمة لعدم تنفيذ القرار.

قادة حملة الاحتجاج الاجتماعية يعدّون وثيقة تتضمن مطالبهم الرئيسة

وعقد قادة حملة الاحتجاج الاجتماعية (الثلاثاء) اجتماعًا مطولا أسفر عن إعداد وثيقة مبدئية أولية تتضمن مطالبهم الرئيسة من الحكومة في مجالات الضرائب والسكن والصحة والرفاه الاجتماعي والتربية والتعليم.

وأكد قادة الحملة أن هذه الوثيقة ستكون بمنزلة مرجعية للمندوبين الذين من المتوقع أن يلتقوا مندوبي الحكومة في المستقبل، لكنهم شددوا في الوقت نفسه على أنه في حال عدم إسقاط مشروع قانون لجان الإسكان الوطنية والذي لا يتضمن بناء مشاريع سكن بأسعار مخفضة من جدول أعمال الكنيست فإن احتمال عقد لقاء بين مندوبيهم ومندوبي الحكومة سيصبح ضئيلاً للغاية.

ويتصدّر الوثيقة مطلب خفض نسبة الضرائب غير المباشرة وبالأساس ضريبة القيمة المضافة. كما تطالب الوثيقة بإعادة الفائض من الضرائب التي تتم جبايتها إلى الجمهور العريض من خلال الميزانية العامة للدولة. أمّا المطالب الأخرى فهي: زيادة الميزانية الحكومية المخصصة للجهاز الصحي؛ كبح عمليات الخصخصة في مؤسسات الرفاه الاجتماعي؛ زيادة ميزانية وزارة البناء والإسكان واعتماد تسهيلات جديدة فيما يتعلق بقروض الإسكان الحكومية والمساعدات الخاصة باستئجار البيوت؛ فرض قانون التعليم الإلزامي منذ سن ٣ أشهر.

وخلال الاجتماع نفى رئيس الاتحاد القطري للطلاب الجامعيين إيتسيك شمولي أن تكون هناك خلافات بين قادة حملة الاحتجاج، وقال إن اتحاد الطلاب كان بإمكانه أن يتركز في دفع مطالبه قدمًا، لكنه لم يقدم على ذلك لاعتقاده بأن المعركة الاجتماعية ليست فئوية وإنما تخص جميع الفئات في المجتمع الإسرائيلي.

واشترك في هذا الاجتماع مندوبون من ٤٠ مدينة وبلدة في إسرائيل أقيمت فيها خيم اعتصام احتجاجًا على أزمة السكن، ومندوبون من حملة الاحتجاج على ارتفاع أسعار الوقود والمواد الغذائية ومن اتحاد الطلاب الجامعيين. وتقرّر لدى انتهاء الاجتماع تشكيل طاقم قيادي لجميع خيم الاحتجاج لتنسيق الخطوات المقبلة.

وقال جدعون عيشت، المعلق الاقتصادي في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، إنه إذا كانت وثيقة المطالب المبدئية الأولية التي أعدها مندوبو حملة الاحتجاج على أزمة السكن والمنظمات الاجتماعية المتعددة واتحاد الطلاب الجامعيين مقبولة فعلاً على جميع قادة الطبقة الوسطى في إسرائيل فإن المشكلة الماثلة أمام الحكومة الإسرائيلية الحالية غير بسيطة مطلقًا.

وأضاف: إن الجوهر الحقيقي الذي تتضمنه هذه الوثيقة هو المطالبة بإحداث انعطافة في السياسة الاقتصادية– الاجتماعية التي تنتهجها الحكومة. وربما كان من الأسهل على حزب الليكود في ظل زعامة مناحيم بيغن أن يتعامل مع هذه الوثيقة، أمّا بالنسبة لرئيس الحكومة الحالية بنيامين نتنياهو فإن انعطافة كهذه تبدو شبه مستحيلة ومؤلمة للغاية. ولا بُدّ أيضًا من ملاحظة أن المطالب الخاصة بأزمة السكن تنطلق من التطلع إلى تحقيق هدف واحد ووحيد، هو زيادة تدخل الحكومة، فضلا عن السعي نحو إسقاط مشروع قانون لجان الإسكان الوطنية من جدول أعمال الكنيست. أمّا فيما يتعلق بالتربية والتعليم فإن الوثيقة تطرح مطلبين مهمين للغاية هما: أولاً، فرض التعليم الإلزامي منذ سن ٣ أشهر؛ ثانيًا، تحديد عدد الطلاب في كل صف دراسي بحيث لا يتجاوز ٢١– ٢٢ طالبًا. وبطبيعة الحال فإن كل مطلب منهما يستلزم كلفة عالية في الميزانية العامة، علمًا بأن تحقيقهما سيجعل إسرائيل في رأس قائمة الدول الأكثر تطورًا في العالم من الناحية التربوية على غرار فنلندا.

تصاعد التوتر لدى حكومة نتنياهو مع اقتراب استحقاق أيلول!

*مستشار نتنياهو لشؤون الأمن القومي يوبخ سفراء الاتحاد الأوروبي بحجة أن «الأوروبيين يفضلون دائما الفلسطينيين على إسرائيل» *ليبرمان يتهم الفلسطينيين بالإعداد لحملة سفك دماء غير مسبوقة خلافًا للتقديرات القائمة لدى المؤسسة الأمنية الإسرائيلية*

«المنتدى»– خاص:

يسود في إسرائيل نوعان من التقديرات إزاء المبادرة الفلسطينية في الأمم المتحدة والرامية إلى نيل اعتراف دولي بالدولة الفلسطينية المستقلة في شهر أيلول المقبل. فمن جهة أولى، تتحسب القيادة السياسية الإسرائيلية من اعتراف دولي بالدولة الفلسطينية في حدود العام ١٩٦٧، حتى لو كان القرار باعتراف كهذا من خلال الجمعية العامة وليس في مجلس الأمن الدولي. ولذا فإن قيادة الحكومة الإسرائيلية تبدو في حالة توتر الآن، مع اقتراب التصويت في الأمم المتحدة، ويظهر ذلك من خلال تصريحات مسؤولين فيها، بعد أن ادعوا طوال الشهور الماضية أنه لا توجد أي أهمية للمبادرة الفلسطينية المذكورة.

ومن الجهة الأخرى، هناك موقف جهاز الأمن الإسرائيلي. فالجيش الإسرائيلي يستبعد حدوث تصعيد أمني عنيف بالتزامن مع التصويت على اعتراف بالدولة الفلسطينية. وإلى جانب ذلك، فإن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية وجهت انتقادات مبطنة إلى سياسة حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية، من خلال تقرير تم إعداده في لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، شدد على أن وضع إسرائيل في الحلبة الدولية كان سيكون أفضل لو تم إجراء عملية سياسية.

ويذكر أنه تعالت في إسرائيل انتقادات ضد نتنياهو بسبب أداء حكومته فيما يتعلق بالأنشطة الاستيطانية، وتحدي الإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي في هذا السياق، ورفض رئيس الحكومة الإسرائيلية العلني خطة الرئيس الأميركي، باراك أوباما، بشأن استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين، التي عبر عنها في خطابه في ١٩ أيار الماضي. وقد وصلت الانتقادات إزاء نتنياهو إلى أوجها، في الأسبوعين الأخيرين، مع تنامي الاحتجاجات الاجتماعية – الاقتصادية في إسرائيل، وربط عدد من السياسيين بين أزمات السكن والصحة وغلاء المعيشة وبين استثمار موارد هائلة في المستوطنات، وهو ما زاد من الأداء المتوتر لقيادة الحكومة.

وعبر الجنرال في الاحتياط يعقوب عميدرور، مستشار نتنياهو لشؤون الأمن القومي، والذي ينتمي إلى التيار الديني – الصهيوني اليميني المتطرف، عن مزاج حكومة نتنياهو المتوتر خلال لقائه مع سفراء دول الاتحاد الأوروبي الـ٢٧ لدى إسرائيل.

وذكرت صحيفة «هآرتس»، أمس الاثنين، أن عميدرور «وبخ» هؤلاء السفراء بادعاء أن الأوروبيين يفضلون دائما الفلسطينيين على إسرائيل. وأفادت الصحيفة أن منتدى سفراء الاتحاد الأوروبي دعا عميدرور ليستعرض أمامه تقريرا سياسيا – أمنيا في ١٤ تموز الماضي، وأنه استغل هذا المنتدى ليلقي خطابا هجوميا وبخ خلاله السفراء بسبب مواقف الاتحاد الأوروبي تجاه إسرائيل.

ونقلت الصحيفة عن ثلاثة دبلوماسيين أوروبيين حضروا اللقاء قولهم إن أسلوب عميدرور في الحديث كان «فظا للغاية» وأن قسما كبيرا من السفراء شعر بالإهانة بسبب ما اعتبره «توبيخ عميدرور للاتحاد الأوروبي».

وأضافت الصحيفة أن الانتقادات الشديدة التي وجهها عميدرور وأسلوبه في الحديث صعقا بعض الدبلوماسيين من دول أوروبية مركزية، والذين بعثوا ببرقيات دبلوماسية إلى عواصمهم تناولوا فيها بتوسع تهجمات عميدرور عليهم.

وقال أحد الدبلوماسيين إن عميدرور «تحدث بعدوانية واستعلاء وتعجرف» وأن «قسما من الدبلوماسيين أصيب بصدمة». وقال سفير أوروبي آخر إن «نبرة حديث عميدرور كانت حازمة» بينما قال سفير ثالث إن «الرسائل التي أدلى بها عميدرور لم تكن جديدة، لكن الأسلوب كان هجوميا ووعظيا. فأنت تدعو أحدا إلى بيتك ولا تتوقع أن يتحدث معك بهذا الشكل. بالإمكان توجيه انتقاد لكن ينبغي التحدث بأدب على الأقل».

وقال عميدرور للسفراء إن الاتحاد الأوروبي يفضل دائما موقف الفلسطينيين على موقف إسرائيل، وتساءل: «لماذا لا توجهون أبدا انتقادات للفلسطينيين؟»، مدعيًا أن «الاتحاد الأوروبي كمجموعة ليس قادرا على اتخاذ موقف متوازن بين الفلسطينيين وإسرائيل، إذ لا يمكن اتهام إسرائيل بكل شيء، وإذا لم يغير الاتحاد الأوروبي موقفه ويقوم بالضغط على الفلسطينيين فإن المفاوضات لن تُستأنف».

كذلك هاجم عميدرور، الذي اجتمع لأول مرة مع جميع سفراء الاتحاد الأوروبي سوية، الموقف الذي عبرت عنه مفوضة السياسة الخارجية للاتحاد كاترين أشتون خلال لقاء الرباعية الدولية في ١١ تموز الماضي، عندما عارضت صيغة بيان الرباعية الدولية التي جاء فيها أن إسرائيل هي دولة يهودية ولذلك فإن الحدود الدائمة بين إسرائيل والفلسطينيين لن تكون حدود العام ١٩٦٧. على أثر ذلك اعتبر عميدرور أن «تصرف الاتحاد الأوروبي يشجع الفلسطينيين على عدم العودة إلى المفاوضات، وإنما على المضي في خطوات أحادية الجانب في الأمم المتحدة».

وقال عميدرور للسفراء «أنتم تؤيدون جزءا فقط من خطاب أوباما، وهو الجزء الجيد للفلسطينيين وليس الأجزاء الجيدة لإسرائيل»، علما أن نتنياهو رفض الخطاب. وأضاف «عليكم أن تتحدثوا أكثر مثل (وزيرة الخارجية الأميركية) هيلاري كلينتون وأن تتحدثوا أقل مثل (وزير الخارجية الروسي) سيرغي لافروف».

وادعى هذا المسؤول الأمني أن نتنياهو يوافق اليوم على المضي أبعد مما وافق عليه رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق إسحق رابين، الذي وقع اتفاق أوسلو مع الفلسطينيين في العام ١٩٩٣. ومضى قائلا «إننا تقدمنا منذ العام ١٩٩٣ لكن الفلسطينيين لم يتحركوا (عن مواقفهم) أبدا».

وقالت «هآرتس» إن عميدرور شعر خلال اللقاء مع سفراء الاتحاد الأوروبي بأن أقواله أثارت تحفظا بالغا بين الدبلوماسيين واعتذر في نهاية اللقاء عن أسلوبه في الحديث بقوله «أنا آسف إذا كنت فظا فأنا لست دبلوماسيا».

ليبرمان: السلطة الفلسطينية تخطط لأعمال عنف وسفك دماء غير مسبوقة!

من جانبه طالب رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» ووزير الخارجية، أفيغدور ليبرمان، أول من أمس الأحد، أن تقطع إسرائيل كافة علاقاتها مع السلطة الفلسطينية بادعاء أن هذه الأخيرة تخطط لمظاهرات «عنيفة» و«سفك دماء» في أيلول.

وقال ليبرمان، خلال مؤتمر صحافي عقده لتلخيص الدورة الصيفية للكنيست، إنه سيطالب طاقم الوزراء الثمانية الإسرائيلي في اجتماعه القريب باتخاذ قرار يقضي «بقطع أي اتصال مع السلطة الفلسطينية فورا وعدم إجراء أي اتصالات معها في لجان المياه وفي المجالين السياسي والأمني».

وادعى ليبرمان أن «السلطة الفلسطينية تخطط لأعمال عنف وسفك دماء لم نشهد مثيلا لها في الماضي. ورغم أنهم يتحدثون كثيرا عن أنهم يريدون العمل في المستوى السياسي فإني أرى تزايد استعدادهم للعنف وسفك الدماء».

وتطرق ليبرمان إلى مظاهرات سينظمها الفلسطينيون الشهر المقبل لدعم مطلبهم بالاعتراف بدولتهم واعتبر أنه «عندما تستعد لمسيرة بمشاركة عشرات الآلاف، الذين سوف يهاجمون حواجز (عسكرية إسرائيلية في شمال القدس الشرقية) الرام وقلنديا والعبور بقوة من دون الخضوع لتفتيش خلافا للأنظمة المعمول بها فإن أي شخص بإمكانه أن يقدر كيف سيكون تأثير مفعول هؤلاء الثلاثين أو الأربعين ألف شخص». وتابع أن «السؤال هو كيف يتعين على الجنود والضباط (الإسرائيليين) أن يتصرفوا؟ وربما يكون هناك بعض المحمومين وهذا سيقود إلى عنف بأحجام لم نشهدها من قبل».

وقال ليبرمان إن «هذا هو أمر خطير ونعتزم التحذير والكشف عن أنه من الواضح أن لمسيرة الآلاف يوجد هدف واحد وهو جرّ المجتمع الدولي لوضع حل مفروض وليس عن طريق المفاوضات المباشرة». ورأى أن «أحد الأمور التي تضغط على السلطة الفلسطينية هو الوضع الاقتصادي الصعب فيها وعدم التزام جامعة الدول العربية بتعهداتها وانخفاض دعمها للسلطة بنسبة ٣٠٠٪».

وجاءت ادعاءات ليبرمان في الوقت الذي نشرت فيه صحيفة «هآرتس» تقريرا، أول من أمس الأحد، ادعت فيه أن السلطة الفلسطينية أصدرت توجيهات إلى أجهزتها الأمنية تقضي بمنع مظاهرات فلسطينية في مناطق احتكاك مع الجيش الإسرائيلي، مثل المستوطنات والحواجز العسكرية، بالتزامن مع التصويت في الأمم المتحدة على اعتراف بالدولة الفلسطينية في نهاية أيلول المقبل. ونقلت الصحيفة عن مسؤولين أمنيين إسرائيليين وفلسطينيين تأكيدهم على أن السلطة الفلسطينية نقلت رسائل مشابهة إلى الحكومة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي، موضحة أنه سيتم منع حدوث مظاهرات عنيفة وواسعة تقود إلى تصعيد بين الجانبين وهدم التنسيق الأمني بينهما وأنه تم التوصل إلى تفاهمات بهذا الخصوص بين الجانبين.

وقالت الصحيفة أيضا إن السلطة الفلسطينية أشارت إلى أن المظاهرات ستجري داخل المدن الفلسطينية.

ولفتت إلى أن أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عبد ربه، قد أعلن مؤخرا أنه سيتم تنظيم مظاهرات تأييد للاعتراف بالدولة الفلسطينية ابتداء من ٢٠ أيلول بالتزامن مع انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

وكان نتنياهو قد صرح خلال مشاركته في اجتماع للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، الأسبوع الماضي، إن المسعى الفلسطيني في أيلول «سوف يمر عبر مجلس الأمن الدولي ونحن نعمل على ضمان فيتو أميركي، وهذا لن يمنع (وجود) أغلبية كبيرة في الأمم المتحدة» تؤيد الاعتراف بالدولة الفلسطينية. واعتبر أن «القرار في الأمم المتحدة سيجعل المطالب الفلسطينية متشددة وأي حكومة إسرائيلية لن تستطيع الموافقة على ذلك فهذا سيوسع الفجوات بدلا من تقليصها وهذا لن يقرب السلام وإنما سيبعده».

وتابع نتنياهو: «إننا نستعد لسيناريوهات عديدة وبوسائل عديدة والهدف هو تفكيك عبوات (سياسية) عديدة»، معتبرا أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) «اتخذ قرارا إستراتيجيا بالتوجه إلى الأمم المتحدة في جميع الأحوال تقريبا، ونحن لا نرى احتمالا بأن لا يتوجه إلى الأمم المتحدة لأنه سيحصل هناك على أمور من دون اتفاق سلام، ولذلك قرر الذهاب إلى هذا الأمر».

الجيش الإسرائيلي يستبعد التصعيد

وتعقيبا على تصريحات ليبرمان، أفادت «هآرتس» أمس، بأن أقوال وزير الخارجية الإسرائيلية «لا تتلاءم مع المعلومات الموجودة، في هذه المرحلة، بحوزة جهاز الأمن الإسرائيلي». وأضافت الصحيفة أن شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) وجهاز الأمن العام (الشاباك) «يواجهان صعوبة، حاليا، في توقع كيفية تطور الأحداث في الضفة الغربية في أيلول، وذلك لسبب بسيط وهو أن الفلسطينيين أنفسهم لا يعرفون ما الذي سيحدث».

وتابعت الصحيفة أن «قيادة السلطة الفلسطينية ليست قادرة على تقدير كيف سيتصرف الجيل الشاب الفلسطيني في الضفة الغربية وما إذا كانت المظاهرات التي سيتم تنظيمها بواسطة الشبكات الاجتماعية على الانترنت، ستقود إلى مواجهة عنيفة عند حواجز الجيش الإسرائيلي والمستوطنات».

من جانبه استبعد الناطق باسم الجيش الإسرائيلي، العميد يوءاف مردخاي، حدوث تصعيد أمني في الضفة الغربية في شهر أيلول، لكنه قال إن الجيش الإسرائيلي يستعد لمواجهة سيناريوهات عديدة، واعتبر أن هناك بصمات إيرانية في الشرق الأوسط كله.

وقال مردخاي في مؤتمر صحافي في القدس، الأسبوع الماضي، تم تخصيصه لوسائل الإعلام الفلسطينية والعربية بمناسبة حلول شهر رمضان، إنه «برأيه لن يحدث شيء في أيلول ولا في الأشهر التي تليه، وسيتركز اهتمام الفلسطينيين في الفترة المقبلة على رمضان وعيد الفطر وافتتاح السنة الدراسية وقطف الزيتون». وأضاف أن الفلسطينيين لن يتنازلوا عن النمو الاقتصادي الذي تشهده الضفة الغربية خلال الأعوام الأخيرة.

وأضاف مردخاي أنه «رغم ذلك فإن الجيش يجهز نفسه لمواجهة أي وضع وسيتم استدعاء قوات الاحتياط في حالات الطوارئ». وتابع أنه في حال نظم الفلسطينيون مظاهرات في

فلسطين في الامم المتحدة: الطريق نحو العضوية الكاملة.

أيلول «وهذه المظاهرات لم تكن عنيفة فإن الجيش لن يدخل في احتكاك مع المتظاهرين».

من جهة ثانية وصف مردخاي اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين وأملاكهم وإحراقهم لمساجد واقتلاع أشجار زيتون بأنها «إرهاب». وأشار إلى أن السلطات الإسرائيلية أبعدت في بداية الأسبوع الماضي ١٢ مستوطنا متطرفا عن الضفة الغربية. وقال إنه «من الناحية القانونية، يتم إصدار تعليمات لكل كتيبة تابعة للجيش الإسرائيلي وتعمل في الضفة الغربية تقضي بمنع أي مستوطن من أن يرفع يده على فلسطيني» علما أن تقارير إسرائيلية وثقت مستوطنين خلال اعتدائهم على فلسطينيين فيما قوة من الجيش الإسرائيلي تواجدت في المكان دون أن تحرك ساكنا.

وقال مردخاي أنه «فيما يتعلق بالفلسطينيين فإنه خلال الأعوام الأخيرة شهدت الضفة الغربية تطورا اقتصاديا والوضع الأمني تحسن وهناك خطوات على أرض الواقع تنفذها السلطة الفلسطينية تتعلق بتحسين جهاز التعليم والبنى التحتية ونحن ندعم هذا من أجل تحقيق الاستقرار».

وأضاف «لكن للأسف لا تزال توجد في قطاع غزة سلطة إرهاب وإطلاق قذائف ونأمل بأن تسود الديمقراطية وحقوق الإنسان في القطاع» مشيرا في الوقت نفسه إلى أن إسرائيل تسمح بدخول بضائع إلى القطاع.

وبعث مردخاي برسالة إلى الفلسطينيين قائلا إنه «لدي تجربة مدتها ٢٥ عاما، والانتفاضتان الأولى والثانية جلبتا الدماء ولم تحققا أي نتيجة للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي». وأضاف أن «السلطة الفلسطينية وصلت خلال الأعوام الأخيرة إلى قدرة السيطرة على الشعب الفلسطيني ونحن نأمل أن يسود الاستقرار في أيلول وتشرين الأول والعام القادم أيضا». وأردف أنه «يوجد في كل الشرق الأوسط بصمات إيرانية... وحماس لا تفعل شيئا لصالح الفلسطينيين وإنما تهرب الأسلحة إلى القطاع فقط ولديها خطة لاحتلال الضفة»، لكنه أضاف أن تقديرات الجيش الإسرائيلي تشير إلى أن «حماس لا تملك القدرة على القيام بانقلاب على السلطة الفلسطينية في الضفة».

وكان رئيس هيئة الأركان العامة اللواء بيني غانتس قد أكد أن هناك احتمالاً كبيرًا لوقوع مواجهات (مع الفلسطينيين) في أيلول في إثر تأييد الجمعية العامة في الأمم المتحدة المبادرة الفلسطينية الرامية إلى إعلان إقامة دولة من جانب واحد، مشددًا على أن التوقعات لدى قيادة الجيش الإسرائيلي تشير إلى أن الفلسطينيين سينظمون تظاهرات هادئة (في الضفة الغربية) سيتوجه جزء منها نحو المناطق المحاذية للجدار الفاصل، فيما سيحاول جزء آخر أن يقتحم المستوطنات.

وأضاف غانتس، الذي كان يتكلم في اجتماع لجنة الخارجية والأمن في الكنيست يوم الفاتح من آب الحالي، أن الجيش الإسرائيلي يستعد لمواجهة هذه التظاهرات، خصوصًا في حال محاولة اقتحام المستوطنات لكونه «مسؤولاً عن عدم تعريض حياة المستوطنين إلى الخطر».

من ناحية أخرى، قال غانتس إنه لا يجوز التغاضي عن مكانة تركيا ونفوذها في منطقة الشرق الأوسط، وعن حقيقة أنها تتبنى نهجًا إسلاميًا مغايرًا، وبناء على ذلك فإن الجيش الإسرائيلي لن يشكل عقبة أمام المؤسسة السياسية الإسرائيلية في حال اتخاذها قرارًا ينص على تقديم اعتذار رسمي إلى تركيا (جراء وقائع عملية السيطرة على قافلة السفن التركية التي كانت متجهة إلى غزة في أيار ٢٠١٠).

وتكلم في الاجتماع نفسه رئيس شعبة العمليات في الجيش الإسرائيلي العقيد إيتسيك تورجمان فقال إن الجيش يستعد لأحداث أيلول مع كل من الشرطة وجهاز الأمن العام (الشاباك)، وذلك على المستويين التكتيكي والإستراتيجي، مؤكدًا أن هناك احتمالاً لاندلاع أحداث عنيفة في المناطق المحتلة قبل اتخاذ القرار الخاص بتأييد إقامة دولة فلسطينية، وأن الأحداث في أيلول يمكن أن تندلع ليس فقط بسبب قرار الأمم المتحدة وإنما أيضًا نتيجة إقدام حزب الله على تصعيد الأوضاع الأمنية في منطقة الحدود الشمالية، وإقدام حركة «حماس» على تصعيد الأوضاع الأمنية في منطقة الحدود مع قطاع غزة.

من ناحيته قال رئيس لجنة الخارجية والأمن عضو الكنيست شاؤول موفاز (كاديما) إنه غير متأكد من أن الجيش الإسرائيلي يملك الرد المطلوب على احتمال انطلاق تظاهرة فلسطينية تضم ٦٠ ألف شخص تتجه نحو المستوطنات. ودعت عضو الكنيست عينات فيلف («عتسماؤوت») إلى دراسة إمكان إجلاء المستوطنين الذين تكون مستوطناتهم عرضة لمحاولات اقتحام من جانب الفلسطينيين.

تقرير: الاعتراف بدولة فلسطينية سيسيء لإسرائيل في الحلبة الدولية

في سياق متصل قال تقرير تم إعداده في لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست إن الاعتراف بدولة فلسطينية في الأمم المتحدة في أيلول المقبل سيسيء لإسرائيل في الحلبة الدولية. كما تضمن التقرير انتقادا لجميع أجهزة الاستخبارات لرفض نتنياهو استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين. ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن التقرير الذي استعرضه رئيس لجنة الخارجية والأمن عضو الكنيست، شاؤول موفاز، يوم الأربعاء الماضي، تأكيده على أن «الإعلان عن دولة فلسطينية في الأمم المتحدة في شهر أيلول سيؤدي إلى إساءة وضع إسرائيل في الحلبة الدولية وقد يؤدي إلى تصعيد متواصل».

وترأس الطاقم الذي أعد التقرير عضو الكنيست يوحنان بلسنر من حزب كاديما المعارض وجاء فيه أن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، وهي شعبة الاستخبارات العسكرية وجهازا الموساد والشاباك، قدرت أنه لو تم البدء بعملية سياسية لكان بالإمكان وقف المسعى الفلسطيني لنيل اعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة. كذلك اعترف تقرير لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست بأن الإستراتيجية الفلسطينية نجحت وأن الجمعية العامة للأمم المتحدة سوف توافق في أيلول على طلب الفلسطينيين الاعتراف بدولتهم.

وكان موفاز قد قال خلال مقابلة أجرتها معه إذاعة الجيش الإسرائيلي، الأسبوع الماضي، إنه يتوقع أن يتم تجنيد قوات الاحتياط في شهر أيلول المقبل على خلفية تقديرات باندلاع مظاهرات في الأراضي الفلسطينية بالتزامن مع التصويت على المسعى الفلسطيني في الأمم المتحدة لنيل اعتراف دولي بالدولة الفلسطينية في حدود العام ١٩٦٧.

وربط موفاز، الذي تولى منصب وزير الدفاع في حكومة أريئيل شارون، بين الاستعدادات الإسرائيلية لشهر أيلول والاحتجاجات الاجتماعية الجارية في إسرائيل وقال «إننا نرى في هذه الأيام الطبقة الوسطى تدفع ثمنا غاليا على إخفاقات نتنياهو في المجالين الاجتماعي والاقتصادي». وأضاف أنه «الويل لنتنياهو ولنا كمواطني دولة إسرائيل إذا ما دفعت الطبقة نفسها في أيلول ثمن إخفاقات نتنياهو» بسبب رفضه استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين. وتحسب موفاز من أن «الإخفاقات الاجتماعية والإخفاق في المجال السياسي، المتمثل في عدم دخول نتنياهو في مفاوضات مع الفلسطينيين خلال العامين ونصف العام الماضيين، سيلتقيان في الشهور المقبلة، وكل ما كان على نتنياهو فعله هو القول لأوباما 'نعم، ولكن' ولم تكن لديه الشجاعة القيادية والسياسية الكافية».

وأضاف أن «نتنياهو يخاف من ليبرمان ومن تحالفه ومن أعضاء حزبه وهو يصاب بالذعر لدى الحديث عن أية إمكانية للتحدث مع الفلسطينيين».

كذلك حذر الوزير السابق وعضو الكنيست عن حزب العمل بنيامين بن إليعازر، الأسبوع الماضي، من أن الاحتجاجات في إسرائيل ضد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ستشكل مع اندلاع احتجاجات فلسطينية في أيلول المقبل «حالة الطوارئ الأكثر تعقيدا منذ قيام إسرائيل في العام ١٩٤٨». وأكد بن إليعازر أن «المليارات تذهب إلى المستوطنات ولا تزال تذهب إلى هناك. وإذا لم يوقفوا هذا الأمر على الأقل حتى يتم التوصل إلى تسوية بيننا وبين الفلسطينيين فإنه ستحدث كارثة هنا».

وتابع بن إليعازر أن المحتجين الذين نصبوا «مدن الخيام» في المدن الإسرائيلية احتجاجا على أزمة السكن «هم نخب دولة إسرائيل، وعليهم تقع أعباء الخدمة (العسكرية) والخدمة في الاحتياط والعمل والضرائب، وهذا هو الجمهور الذي يدفع الثمن الأغلى، وإذا ما اضطر للقتال غدا فإن ثمة علاقة بين طول نفس هذا الشعب ومناعته الوطنية، ولذا فإن الأمر يواجه انهيارا كبيرا جدا».

الاحتجاجات الاجتماعية في اسرائيل تدخل أسبوعها الرابع

معطيات إيضاحية حول خلفية مطالب حركة الاحتجاج الاجتماعية

«المشهد الإسرائيلي»– عمّم «مركز أدفا» المتخصص في نشر أبحاث ومعطيات حول «المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل»، في مطلع الأسبوع الجاري، وثيقة تتضمن معطيات إيضاحية بشأن الخلفية الواقفة وراء المطالب التي ترفعها حملة الاحتجاج الاجتماعية التي تندلع في إسرائيل منذ أكثر من ثلاثة أسابيع. وفيما يلي ترجمة لها:

تقليصات الميزانية العامة وتآكل الميزانيات الاجتماعية:

لا يمكن للحكومة الإسرائيلية حاليا أن تدفع قدمًا موضوع العدالة الاجتماعية، وذلك لأنها أقدمت المرة تلو الأخرى على تقليص ميزانية الدولة العامة، مما أدى إلى انخفاض وزن (نسبة) هذه الميزانية في الناتج المحلي الخام من ٢ر٤٦٪ في العام ٢٠٠٢ إلى ٢ر٤٠٪ في العام ٢٠٠٩. كما انخفض الإنفاق الحكومي على الفرد من ٣٢١٣٥ شيكل، في العام ٢٠٠١، إلى ٢٩٩٦٠ شيكل في العام ٢٠٠٩.

وقد كان من نتائج هذه التقليصات أيضا انخفاض تمويل ساعات التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية، كبند في ميزانية التعليم، من ٩٦٣٩ شيكل للطالب في العام ٢٠٠١ إلى ٨١٦٢ شيكل للطالب في العام ٢٠٠٦. كذلك تقلصت ميزانية البناء لدى وزارة التربية التعليم (ميزانية التطوير) بنحو ٥٠٪ بين الأعوام ٢٠٠١ و٢٠٠٨، وانخفضت ميزانية التعليم العالي، بحساب للطالب، من ٤٤٧١٢ شيكل في العام ٢٠٠١ إلى ٣٧٢٤١ شيكل في العام ٢٠٠٨، وليس من المتوقع عودة هذه الميزانية في المستقبل المنظور إلى مستواها في العام ٢٠٠١.

كذلك انخفضت ميزانية سلة الصحة، المخصصة لتمويل خدمات الصحة المقدمة للمواطنين بواسطة صناديق المرضى، بـ٨ مليارات شيكل تقريبا عن المستوى المقرر أن تبلغه في العام ٢٠٠٩، وقد كانت نسبة هذه الميزانية في ذلك العام ٩٥٪ من قيمتها في العام ٢٠٠١.

وفيما بلغت ميزانية المساعدات الحكومية للسلطات المحلية في العام ٢٠٠١ ما قيمته ٢ر٥ مليار شيكل فإن هذه الميزانية لن تزيد في العام الحالي (٢٠١١) عن ٣ر٦ مليار شيكل.

سياسة خفض الضرائب للشركات وأصحاب الأجور العالية:

من الأسباب والدوافع التي تقف وراء ما تقوم به الحكومة من تقليصات متزايدة في ميزانية الدولة، كون ذلك يمكنها من خفض الضرائب، وهو ما يعود بالفائدة بشكل أساس على أرباب الأعمال وذوي الأجور المرتفعة. ففي العام ٢٠٠٣ انتهج وزير المالية في حينه، بنيامين نتنياهو، خطة لخفض الضرائب استمر في تطبيقها حتى العام ٢٠١٠، وكان أكبر المستفيدين منها أصحاب المدخولات المرتفعة، وقد حصل الموظفون الذين زادت أجورهم في العام ٢٠١٠ بنسبة الضعفين عن الأجر المتوسط، على زيادة سنوية بلغت ٢٢٩٧١ شيكل، وحصل الذين زادت أجورهم بستة أضعاف عن الأجر المتوسط، على زيادة سنوية بقيمة ٧٤١٣١ شيكل، في المقابل خسرت خزينة الدولة جراء ذلك مبلغا متراكما بقيمة ٢ر٤٦ مليار شيكل.

كذلك أقدمت الحكومة على خفض ضريبة الشركات، والتي تمكنت من تحقيق زيادة كبيرة في أرباحها ومدخولاتها، وفي الوقت ذاته استفادت من خفض ضريبة مدخولاتها بنسب تصل إلى ٢٠٪ وأكثر.

ويعتبر نظام الضرائب المعمول به في إسرائيل الأقل مساواة بين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ((OECD

معطيات حول عدم المساواة:

ازداد الدخل القومي بين العام ٢٠٠٠ والعام ٢٠٠٩ بنسبة ٣٣٪، ولكن في الوقت الذي ازداد فيه نصيب العمال والمستخدمين بنسبة ٢٤٪، ازداد نصيب أرباب العمل بـ٤٤٪. وتستحوذ الشريحة العليا من الأجراء والمستخدمين على ٨ر٧٪ من مجموع مدخولات الأجراء. في المقابل فإن الأجراء الذين يتقاضون حتى ثلثي الأجر المتوسط شكلوا في العام ٢٠٠٩ ما نسبته ٢٦٪ من مجمل الأجراء، وبلغت حصتهم في كعكة المدخولات ٧ر٧٪.

وفي فترة العقد الممتد بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٩ انخفضت حصة الفئات العشرية الأربع الدنيا من كعكة المدخولات من ١٧٪ إلى ٣ر١٦٪، في حين زاد نصيب الفئة العشرية الأعلى من ٢٨٪ إلى ٥ر٢٨٪.

انحسار الطبقة الوسطى:

منذ العام ١٩٨٨ تقلصت الطبقة الوسطى من ٣٣٪ من مجمل الأسر في إسرائيل إلى ٦ر٢٦٪، كما انخفضت حصتها من المدخولات من ٩ر٢٧٪ إلى ٥ر٢٠٪. وتشمل الطبقة الوسطى جميع الأسر التي يتراوح مستوى دخلها بين ٧٥٪ و١٢٥٪ من الدخل المتوسط للأسر.

في العام ٢٠٠٩، بلغ متوسط الأجر الشهري للنساء ٦٢٨٠ شيكل، أي ما نسبته ٦٦٪ من متوسط الأجر الشهري للرجال.

في العام ٢٠٠٩ كان الدخل الشهري للأجراء الأشكناز أبناء المدن أعلى من الدخل الشهري المتوسط لمجمل الأجراء أبناء المدن بنسبة ٤١٪، فيما بلغ الدخل الشهري للأجراء العرب أبناء المدن ٦٧٪ فقط من الدخل المتوسط.

في العام ٢٠٠٩ بلغت كلفة الأجر السنوي المتوسط لمدير رفيع المستوى في شركة مشمولة بقائمة «تل أبيب ٢٥» (وهي الشركات الكبرى التي يتم تداول أسهمها في بورصة تل أبيب) ١٣ر٩ مليون شيكل في السنة، أو ٧١٦ ألف شيكل في الشهر الواحد، ما يزيد بـ٩٤ ضعفا عن الأجر المتوسط في المرافق الاقتصادية الإسرائيلية.

بين العام ٢٠٠٠ والعام ٢٠٠٩ ازداد معدل الفقر في صفوف العائلات في إسرائيل من ٦ر١٧٪ إلى ٥ر٢٠٪. وقد ازداد هذا المعدل بين الأسر اليهودية من ٣ر١٤٪ إلى ٢ر١٥٪، بينما ازداد بين الأسر العربية من ٩ر٤٢٪ إلى ٥ر٥٣٪.

في العام ٢٠٠٩ بلغت نسبة المستحقين لشهادة البجروت (الثانوية العامة) في صفوف الشبان البالغة أعمارهم ١٧ عاما، ١ر٤٦٪، أي أن ٥٤٪ من أبناء هذه الشريحة العمرية لم يحصلوا على شهادة البجروت. في المدن والبلدات التي ينعم سكانها بوضع اقتصادي قوي ومستقر، بلغت نسبة المستحقين لشهادة البجروت ٦٦٪، وفي بلدات التطوير (الفقيرة) بلغت هذه النسبة ٣ر٤٧٪، أما في البلدات العربية (لا يشمل ذلك القدس الشرقية) فبلغت ٤ر٣٤٪.

في العام ٢٠٠٩ بلغ الإنفاق الشهري للأسر في الفئة العشرية الأعلى على التأمينات الصحية الخاصة والمكملة ٣٨٧ شيكل، فيما بلغ الإنفاق لدى الفئة العشرية الثامنة ٨٢ شيكل.

في العام ٢٠٠٩ حولت الأسر المنتمية إلى الفئة الخمسية الأعلى لحسابها في صناديق التقاعد والتوفيرات مبلغا شهريا متوسطا بقيمة ٩٧٢ شيكل، في حين بلغت قيمة التحويل الشهري المتوسط لدى أسر الفئة الخمسية الأسفل ٣٥ شيكل فقط.

[طالع تقريرًا مفصلاً آخر لمركز أدفا حول ميزانيات التطوير الاقتصادي على ص ٨]

اسرائيل «الوسطى» تخرج للشارع.

مقابلة خاصة مع الخبير الاقتصادي والمحاضر في الجامعة العبرية في القدس

البروفسور يوسف زِعيرا لـ «المشهد الإسرائيلي»: الاحتجاجات الاجتماعية سوف تغَير أمورا كثيرة في إسرائيل!

جمهور المحتجين يقول إن ما يهمه عمليًا هو واقع حياته وليس الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، ولذا فإن احتجاجاته تحمل طابعًا سياسيًا

كتب ب. ضاهر:

فاجأت المظاهرات التي جرت في إسرائيل، مساء السبت الماضي، وخصوصا مظاهرة تل أبيب التي شارك فيها قرابة ٢٨٠ ألف شخص، الكثيرين من السياسيين في إسرائيل، وخصوصا أولئك الذين راهنوا على تراجع الاحتجاجات على أزمة السكن وأزمة جهاز الصحة وغلاء المعيشة. وقد اضطر رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، عقب ذلك، إلى التصريح لدى افتتاحه اجتماع حكومته الأسبوعي، أول من أمس الأحد، بأنه لا يمكن تجاهل هذه الاحتجاجات، بعد أن كان قد رفض، الأسبوع الماضي، إجراء حوار مع المحتجين واعتبر أن هدفهم هو إسقاطه عن الحكم.

وفي موازاة ذلك تتخوف الحكومة الإسرائيلية من أن قرار شركة تدريج اعتماد الدول «ستاندرد أند بورس» بخفض تدريج اعتماد الولايات المتحدة سيؤدي إلى خفض تدريج اعتماد إسرائيل. فيما ردت بورصة تل أبيب، مطلع الأسبوع الحالي، بانخفاض حاد في مؤشراتها بأكثر من ٧٪. وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن وزير المالية، يوفال شتاينيتس، وموظفين كبارا في البنك المركزي الإسرائيلي عقدوا ليلة السبت – الأحد الماضية مداولات في أعقاب خفض تدريج اعتماد الولايات المتحدة من التدريج الأمثل AAA بدرجة واحدة إلى AA+.

وعقب شتاينيتس على خفض تدريج اعتماد الولايات المتحدة والتخوف من خطوة مشابهة ستلحق بإسرائيل بالقول إنه «جرت في وزارة المالية خلال الشهور الأخيرة سلسلة مداولات بشأن أزمة الديون في الولايات المتحدة وأوروبا، وتم أخذ سيناريو خفض تدريج اعتماد الولايات المتحدة بالحسبان». وأضاف شتاينيتس أنه «رغم ثقتنا بقوة الاقتصاد الأميركي وأنه سينتعش من الأزمة إلا أن خفض تدريج الاعتماد يشكل تحذيرا لتذكيرنا جميعا بأننا ما زلنا نقود سفينة الاقتصاد الإسرائيلية في بحر عاصف».

وقالت تقارير إسرائيلية إن المداولات التي أجراها قادة المؤسسة الاقتصادية الإسرائيلية توقعت رد فعل سلبيا كبيرا لبورصة تل أبيب، وهو ما تحقق مع افتتاحها صباح الأحد. ويتركز التخوف الإسرائيلي في أن يمس خفض تدريج اعتماد الولايات المتحدة تدريج اعتماد إسرائيل والمس بصادراتها وبارتفاع سعر الشيكل مقابل الدولار. كذلك تشير التقارير الإسرائيلية إلى تخوف من حدوث تباطؤ اقتصادي قد يصل إلى حد الركود في الاقتصاد الأميركي، ما سيؤدي في كلتا الحالتين إلى إلحاق أضرار بالصادرات الإسرائيلية التي تعتبر «أوكسجين الاقتصاد الإسرائيلي».

وتصدر إسرائيل ٤٠٪ من إنتاجها إلى الخارج، وأي تراجع في الصادرات سيلحق ضررا بالاقتصاد الإسرائيلي خصوصا وأن الولايات المتحدة هي أكبر مستورد للمنتجات الإسرائيلية حيث تستورد ٢٨٪ من هذه المنتجات. كذلك فإن الولايات المتحدة هي الشريك التجاري الأكبر لإسرائيل وأي ضرر يلحق بالاقتصاد الأميركي سيؤثر مباشرة على الاقتصاد الإسرائيلي كما أن تراجع الاستيراد الأميركي من إسرائيل سيؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي الإسرائيلي.

ويبقى التخوف الأكبر في إسرائيل من احتمال خفض تدريج اعتمادها خصوصا في أعقاب إعلان شركات تدريج الاعتماد العالمية الثلاث، «ستاندرد أند بورس» و«موديس» و«بيتس»، أن تدريج اعتماد إسرائيل المرتفع نسبيا (الدرجة A مستقر) نابع من المظلة الاقتصادية التي تمنحها الولايات المتحدة لإسرائيل. كذلك يسود تخوف في إسرائيل من خفض تدريج اعتمادها في أعقاب خفض تدريج اعتماد الولايات المتحدة على خلفية تراجع الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط.

حول هذه القضايا أجرى «المشهد الإسرائيلي» المقابلة التالية مع الخبير الاقتصادي والمحاضر في الجامعة العبرية في القدس، البروفسور يوسف زِعيرا.

(*) «المشهد الإسرائيلي»: ما الذي أدى إلى الاحتجاجات الشعبية الواسعة في إسرائيل؟

زعيرا: «منذ قرابة عشرين عاما يتم في إسرائيل انتهاج سياسة اقتصادية تدعو إلى تقليص دور الحكومة في الحياة الاقتصادية وزيادة حجم السوق [أي زيادة دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية]. وهذه السياسة، التي تسمى نيو – ليبرالية، تنعكس من خلال تقليص تزويد الخدمات الاجتماعية، مثل التعليم والصحة والرفاه والسكن، وتقليص أعباء الضرائب، وخصوصا عن الأغنياء، وإضعاف التنظيمات العمالية. وقد تم دائما طرح هذه السياسة على أنها حاجة أو ضرورة اقتصادية مهنية وليس كخيار أيديولوجي، ولذلك تم تطبيقها من دون إجراء أي نقاش عام بشأنها. وعمليا، فإن جميع الأحزاب الكبرى أيدتها. وأحد الأمور الذي ساعد في تمرير هذه السياسة هو الصراع الإسرائيلي – العربي الذي ركز عليه السياسيون ومن خلاله مرروا التغيرات الاجتماعية – الاقتصادية من دون إجراء أي نقاش حقيقي. وقد أدت هذه السياسة إلى اتساع الفجوات داخل المجتمع وتراجع جودة الحياة لدى غالبية الجمهور العامل. وعندما وصل السيل الزبى نهض هذا الجمهور، وهو يقول اليوم إن 'هذه السياسة لم يتم تطبيقها باسمي. وليس من أجل انتهاج هذه السياسة انتخبنا قيادتنا. إننا نريد تغيير الطريق'».

(*) هل الاحتجاجات في إسرائيل هي احتجاجات اجتماعية فقط أم أن ثمة جانبا سياسيا لها؟

زعيرا: «إنها احتجاجات سياسية بالمفهوم التالي: الجمهور يقول إن ما يهمه هو واقع حياته وليس الصراع [الإسرائيلي – الفلسطيني]. وعندما يقول متظاهرون في عسقلان إن الاحتجاجات مهمة بالنسبة لهم أكثر من صواريخ الغراد، فإن هذه مقولة سياسية من الدرجة الأولى. والصراع كان حتى اليوم العامل الأساس الذي يحدد الأجندة العامة في إسرائيل. وهو لم يعد كذلك الآن».

(*) هل يتوقع أن يستجيب رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، مع الأخذ بالحسبان أفكاره الاقتصادية، لمطالب المحتجين، بعد أن شكّل طاقما كبيرا لمعالجة هذه المطالب؟

زعيرا: «بالطبع لا، لن يستجيب. وطاقم الخبراء الذي شكله هو مناورة إعلامية تدل على أنه ما زال يحاول بيع الجمهور أوهاما بأن مشاكله مهنية وليست سياسية. الجمهور يطالب بتغيير السياسة، بينما الخبراء بإمكانهم إجراء تعديلات تجميلية وحسب».

(*) نشر «مركز طاوب للدراسات الاجتماعية» تقريره السنوي، الأسبوع الماضي، وكان الموضوع المركزي فيه هو انعدام المساواة في توزيع الميزانيات بين وسط البلاد وأطرافها وعدم توزيع عادل لموارد الدولة. ما الذي أدى إلى هذا الوضع؟

زعيرا: «السياسة عينها التي وصفتها أعلاه».

(*) هل يوجد استعداد من جانب المؤسسة الحاكمة في إسرائيل لتصحيح هذا الوضع؟ هل ترى أن ثمة إمكانية لتقليص نفقات الأمن أو النفقات في المستوطنات؟ وهل ترى فرقا في هذه الناحية بين حزب الليكود وحزب كاديما؟

زعيرا: «جميع النخب السياسية والاقتصادية الحالية في إسرائيل تؤيد السياسة الاقتصادية القائمة. جميعها تؤيد تخفيف أعباء الضرائب عن الأغنياء وتقليص نفقات الحكومة. ومن هذه الناحية لا يوجد فرق بين الليكود وكاديما وحزب العمل. لكن من الواضح أنه عندما تكون هناك احتجاجات كبيرة إلى هذه الدرجة فإنه سيكون هناك سياسيون سيغيرون جلدهم، ليركبوا على الموجة الجديدة. إن هذه الاحتجاجات على وشك أن تغير أمورا كثيرة في إسرائيل، لكن ذلك لن يكون فوريا».

(*) ما رأيك في التقديرات القائلة إن الاحتجاجات الحالية في إسرائيل سوف تؤثر على الانتخابات العامة المقبلة؟

زعيرا: «نعم. هذا مطلب سياسي واضح لإجراء تغيير في تقاسم الدخل في البلاد، وسوف يؤثر على الانتخابات، وربما يؤدي أيضًا إلى تقديمها، وإلى تشكيل أحزاب جديدة».

(*) يجري الحديث في الأيام الأخيرة عن تخوف من أزمة اقتصادية قد تصل إلى إسرائيل في أعقاب الأزمة في الولايات المتحدة وخفض تدريج اعتمادها. هل تقف إسرائيل الآن أمام أزمة اقتصادية؟

زعيرا: «الأزمة العالمية مرتبطة بالسياسة النيو – ليبرالية التي تحدثت عنها سابقا. إنها سياسة تقليص التنظيم، التي أدت إلى أزمة مالية، وسياسة خفض ضرائب بصورة شديدة، مثلما حدث في الولايات المتحدة في سنوات الألفين، لممارسة ضغط من أجل تقليص النفقات الحكومية بشكل أكبر. ولذلك فإن السياسة النيو – ليبرالية ليست هي الحل للأزمة وإنما هي مصدر الأزمة. وإسرائيل بعيدة عن الأزمة اليوم بسبب الحذر من عدم خلق عجز. وإذا استمر هذا الحذر، وبالإمكان أيضا زيادة الصرف الحكومي من دون الوصول إلى عجز، إذا تم رفع الضرائب، فإنه لا خوف من حدوث أزمة اقتصادية كبيرة في إسرائيل. والأزمات الاقتصادية العالمية تؤثر علينا دائما لكن هذا التأثير لم يكن كبيرا جدا هذه المرة».

(*) كيف ستؤثر أزمة كهذه على حركة الاحتجاج في إسرائيل؟

زعيرا: «تخضع الاحتجاجات لضغوط كثيرة من جانب المؤسسة الحاكمة، وأزمة كهذه ستصعد الضغوط، مثلما رأينا من تصريحات السياسيين اليوم. لكني آمل أن تصمد قيادة حركة الاحتجاج أمام هذه الضغوط».

(*) إلى أي حد ستؤثر أزمة اقتصادية في إسرائيل على السلطة الفلسطينية؟

زعيرا: «الاقتصاد الفلسطيني صغير ومرتبط جدا بالاقتصاد الإسرائيلي. وأية أزمة من شأنها أن تؤثر عليه سلبا. رغم ذلك فإني لا أعرف حتى الآن كيف ستتطور الأمور في المستقبل؟. كيف ستتطور الاحتجاجات؟ كيف ستتطور الأزمة العالمية؟ ماذا سيحدث في أيلول؟. إن المستقبل غير واضح، وكل ما تبقى لنا لنفعله هو دفع الأمور نحو الاتجاه الأفضل الممكن».

المجتمع الفلسطيني في الداخل وموجة الاحتجاج الاجتماعي

بقلم: إمطانس شحادة

(*) تشهد المدن الإسرائيلية في الشهر الأخير حالات احتجاج غير مألوفة بل وغير مسبوقة في حجمها ونوعية مطالبها. ويندرج هذا الحراك تحت تعريف العمل السياسي الجماهيري المباشر، أي أنه لم يبدأ من خلال أحزاب او مؤسسات رسمية، بل بادرت إليه مجموعات سكانية من الطبقات الوسطى في هذه الحالة.

عناوين الاحتجاج الحالية تتمحور حول تحسين الحالة المعيشية للطبقات الوسطى والفقيرة، خاصة تخفيض سعر المنازل. وتطالب حركة الاحتجاج الحالية في إسرائيل بإدخال إصلاحات في مبنى السياسة الاقتصادية من دون تغيير النظام الاقتصادي او السياسي القائم. كما أنها لا تعترض على أهداف المشروع الصهيوني، ولا تربط، على سبيل المثال لا الحصر، بين الحالة الاجتماعية والاقتصادية وبين سياسات الاستيطان في الأراضي المحتلة أو في الجليل والنقب، ورصد مليارات الدولارات لإغراء العائلات اليهودية بالانتقال الى تلك المناطق. وقد حصل هذا بالتوازي مع سياسات تقليص حجم القطاع العام والتراجع عن تزويد خدمات عامة وتحويلها الى القطاع الخاص أو الى القطاع الثالث، بغية التوفير وتقليص العجز في الميزانية، وضبط الإنفاق العام. ويرى كثيرون أن السياسة الاقتصادية الحالية كسرت توازنات ضرورية داخل المشروع الصهيوني بين الحاجة الى اقتصاد حر وبين الحاجة الى تكافل وتضامن اجتماعي داخل الجماعة اليهودية. ولا شك في أن المبالغة في سياسات الاقتصاد الحر من جهة والعمل على تشويه حركة السوق بغية تحقيق أهداف قومية من جهة أخرى، أديا الى خلل في حركة الاقتصاد، وإلى توسيع الفجوات الاقتصادية داخل المجتمع الإسرائيلي، وإلى تنامي عدم الرضا لدى الطبقات الوسطى.

وفي ظل الحراك والاحتجاج في المجتمع الإسرائيلي، بدأت تتعالى أصوات تنادي بمشاركة فعالة للمجتمع الفلسطيني في الداخل في موجة الاحتجاج هذه. وهناك من انضم فعلا ورفع راية تمثيل مطالب المواطنين العرب. وهناك أطراف سياسية عربية انبهرت من هذا الحراك إلى درجة النشوة، وتقوم بحملة صيانة لمشروع يهدف إلى إقناع الرأي العام الفلسطيني أن هناك بقعة ضوء في نهاية نفق المجتمع الإسرائيلي يجب التشبث بها واستغلالها الى أبعد حدود. وفي هذا التصرف تحاول تلك الاطراف تطبيع ظاهرة غير طبيعية، وتعكس خللا عميقا في قراءة وفهم مضامين الاعتصام والاحتجاج الاجتماعي الحالي في المجتمع الإسرائيلي.

وفي ما يخص نضال ومطالب المجتمع الفلسطيني ومسألة المشاركة في موجة الاحتجاج، أعتقد أن هناك حاجة لتوضيح الفرق بين حالة المجتمع الفلسطيني ونوعية مطالبه، وبين الاحتجاج داخل المجتمع الإسرائيلي كي نموضع نضالنا الاقتصادي الاجتماعي في سياقه الصحيح. فالاحتجاج الحالي شرعي وفقا لمفاهيم الجماعة الصهيونية، ووفقا لقواعد اللعبة المتفق عليها في الجهاز السياسي الإسرائيلي. حدود الاحتجاج الحالي تتراوح ما بين ترويض النظام الرأسمالي وإخضاعه أكثر الى مفاهيم العدل الاجتماعي، وما بين استعمال أدوات اقتصادية ليبرالية لتفكيك احتكارات ما زالت قائمة في الاقتصاد الإسرائيلي. وربما يكون هناك استعمال لجهاز الضرائب، بغية تقسيم أكثر عدلا للثروات وتحسين أحوال الطبقات الوسطى والضعيفة وتصحيح التشويه القائم في الدخل، او تخفيض الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات. وفي جميع الحالات لا يتعامل أحد بجدية مع فكرة العودة الى اقتصاد اشتراكي مركزي تحت سيطرة الدولة، أو فكرة تأميم مرافق كبيرة.

أما بالنسبة للمجتمع الفلسطيني، فمن الطبيعي بل البديهي أن يكون لدينا ما يقال في هذا الحراك والاحتجاج، وأن تكون لدينا مطالبنا الخاصة. لكن يجب أن تكون المطالب والاحتجاجات ذات صلة مع النضال القومي ومع مطالب جماعية للمجتمع الفلسطيني يتفق عليها، وأن تربط مباشرةً مع المكانة السياسية والمدنية للفلسطينيين في إسرائيل. لكي تتغير المكانة الاقتصادية للفلسطينيين يجب أن نطالب، مثلا، بما يلي: إيقاف سياسات تهويد الجليل والنقب؛ إبطال قانون منع العرب من السكن في البلدات الجماهيرية الصغيرة؛ إعادة الأراضي المصادرة الى السلطات المحلية العربية والمواطنين العرب؛ إشراكنا في كافة هيئات البناء والتخطيط كممثلي جماعة قومية؛ إلغاء صندوق أراضي إسرائيل؛ إقامة بلدات عربية جديدة؛ وقف التعامل مع المواطنين العرب كأعداء؛ إلغاء قانون منع إحياء ذكرى النكبة؛ إلغاء قانون تجريم مقاطعة المستوطنات. وإذا كنا سنخوض نضالا مشتركا، كما يحلو للبعض أن يروج، يجب ألا نفرط بالهوية القومية أو أن نتنازل عن المطالب القومية، وعلينا ان نضع السقف الأدنى للنضال المشترك لا أن نبحث عن قاعدة مشتركة في الحد الأدنى لكي تكون مقبولة على الإجماع الصهيوني. أما الاندفاع والتوسل الى الشراكة والمشاركة بسبب الانبهار بحركة الاحتجاج الحالية، والتنازل عن المطالب السياسية والقومية لكي نقبل في حركة الاحتجاج، فهو خطأ معيب.

وبطبيعة الحال، هذا لا يلغي إمكانية نضال مشترك بين المجتمع العربي وأجزاء من المجتمع الإسرائيلي تنطلق من الحاجة الى تغيير النظام القائم لا الاكتفاء بإدخال تعديلات شكلية على بعض السياسات الاقتصادية الاجتماعية. ولن يجدي هنا، كما تعلمنا من تجارب الماضي، مبدأ خذ وطالب، والتقدم خطوة- خطوة كتكتيك، لأنه حين نصل الى المواضيع السياسية القومية تنغلق الجماعة الصهيونية على ذاتها وتلتف حول شعلة القبيلة. كذلك يجب على أي حراك سياسي اقتصادي ان يرتكز إلى قاعدة مواقف وطنية قومية جماعية تطالب المجتمع الإسرائيلي القبول بها كحد أدنى للعمل المشترك. فقد تعلمنا من تجارب الماضي أن أي مطلب ونضال لا يغيران المكانة السياسية والقانونية للفلسطينيين هما شكليان فقط، وأن التجاوب مع مطالب اقتصادية واجتماعية للفلسطينيين في الداخل عادة ما يكون مرهونا بمواقف سياسية، وتطبيقه يكون مؤقتا ويتعلق برضا الحكومات.

بمعنى آخر، تغيير المكانة السياسية والقانونية هو شرط ضروري لتغيير المكانة الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في الداخل لا العكس. وهذا يمكن أن يتحقق من خلال عمل جماعي تحت سقف جسم تمثيلي للفلسطينيين في الداخل، يضع مطالبنا الجماعية المتفق عليها ويطرحها على المجتمع الإسرائيلي، وإذا ما قبل بها كسقف أدنى لحراك نضالي مشترك، فليكن.

من جهة أخرى، علينا الاستفادة من روح الثورات العربية وأخذ العبر، وأهمها أن تغيير النظام يبدأ بتغيير الذات، وتغيير أساليب النضال، والتحرر من القيود والمخاوف، وهمية أو حقيقية، والتصرف كمجموعة ذات مصالح وأهداف مشتركة وأن نتخذ قرارات ومطالب جماعية، وأن علينا أن نتصرف كشعب لا كاتحاد عمال.

إعـداد: برهوم جرايسي

البطالة تسجل أدنى مستوى لها منذ ٢٧ عاما!

*في شهر أيار هبطت إلى مستوى 7ر5%، أي إلى 176 ألف عاطل عن العمل *

أعلن مكتب الإحصاء المركزي في الأيام الأخيرة أن البطالة في شهر أيار الماضي سجلت أدنى مستوى لها منذ ٢٧ عاما، بعد أن هبطت إلى نسبة ٧ر٥٪، وهم يشكلون ١٧٦ ألف عامل وعاملة، في حين أشار بحث جديد إلى أن عدد ساعات العمل الأسبوعية في إسرائيل تراجع في العقد الأخير بساعتين.

ويقول تقرير مكتب الإحصاء أنه منذ شهر تشرين الأول الماضي تراجعت البطالة بنسبة ١ر٠٪ شهريا، وكانت ذروة البطالة في السنوات الأخيرة قد سجلت في شهر أيار من العام ٢٠٠٩، حين وصلت إلى ٧ر٧٪، ولكن منذ ذلك الحين، وخلافا لجميع التوقعات الرسمية وغير الرسمية التي كانت قائمة، فإن البطالة بدأت تتراجع، مع خروج إسرائيل من مؤثرات الأزمة الاقتصادية التي طالتها لبضعة أشهر، من نهاية العام ٢٠٠٨ وحتى منتصف العام ٢٠٠٩.

وقد وصلت البطالة في نهاية العام ٢٠٠٩ إلى ٢ر٧٪، وواصلت هبوطها حتى وصلت في شهر أيلول من العام الماضي ٢٠١٠ إلى ٥ر٦٪، وفي نهاية العام ذاته هبطت إلى ٢ر٦٪.

ويقول المكتب إن السبب الرئيس لهبوط نسبة البطالة هو الارتفاع الحاد في نسب النمو الاقتصادي، على الرغم من أنه في الأسابيع الأخيرة صدر تقرير يدعي أن وتيرة النمو في إسرائيل تشهد تباطؤًا ولكنها تبقى أعلى من دول متطورة كثيرة في العالم.

وعلى الرغم من انخفاض نسبة البطالة، إلا أن خبراء اقتصاديين يقولون إن الراتب الحقيقي في القطاع الخاص لم يرتفع بشكل ملحوظ، لا بل إن قيمته تتراجع أمام ارتفاع التضخم إلى مستوى أعلى من الهدف الذي تحدده السياسة الاقتصادية.

وفي سياق متصل فقد أشار بحث لـ«مركز طاوب للدراسات الاجتماعية» إلى أن عدد ساعات العمل الأسبوعية للرجال في إسرائيل قد تراجعت خلال ١١ عاما، أي منذ العام ١٩٩٨ إلى العام ٢٠٠٩ بساعتين، إذ كان المعدل في العام ١٩٩٨ حوالي ٣ر٤٩ ساعة أسبوعيا، مقابل ٦ر٤٧ ساعة أسبوعيا، وكما يبدو فإن هذا المعدل قائم على الساعات الإضافية، وكانت هذه معطيات تتعلق بالرجال اليهود، ولكن من جهة أخرى فإن معدل ساعات الرجال العرب، حسب التقرير ذاته، سجلت هي الأخرى تراجعا في نفس الفترة من ٨ر٤٥ ساعة إلى ٣ر٤٥ ساعة، وكذا أيضا بالنسبة للرجال المتدينين الأصوليين اليهود، إذ هبط المعدل الأسبوعي من ٥ر٤٢ ساعة إلى ٥ر٣٧ ساعة.

وتتلاقى هذه المعطيات مع معطيات أخرى بينت أن عدد ساعات العامل في إسرائيل في الأسبوع الواحد هي الأعلى من بين جميع الدول الأوروبية والولايات المتحدة.

وفي ما يلي القائمة: إسرائيل- ٤٣ ساعة؛ الولايات المتحدة وهنغاريا وبولندا- ٤٠ ساعة؛ إيرلندا- ٣٩ ساعة؛ السويد- ٨ر٣٨ ساعة؛ معدل دول الاتحاد الأوروبي- ٦ر٣٨ ساعة؛ إسبانيا- ٥ر٣٨ ساعة؛ إيطاليا- ٣٨ ساعة؛ ألمانيا- ٧ر٣٧ ساعة؛ بريطانيا- ٢ر٣٧ ساعة؛ هولندا- ٣٧ ساعة؛ فرنسا- ٣٥ ساعة.

كيف حقق يهود أميركا ثراءهم بهذا الحجم؟

*٢٥٪ من أصحاب المليارات في الولايات المتحدة هم من اليهود الذين يشكلون ٨ر١٪ من السكان * نسبتهم في وول ستريت ومؤسسات الحكم وهوليوود أعلى بكثير من نسبتهم بين السكان * يسيطرون على غالبية وسائل الإعلام والصحف المركزية في إسرائيل * هم الرافد الأساس للتبرعات لإسرائيل وضغوطهم تحقق الدعم الأميركي للحكومة الإسرائيلية * السؤال الذي يقلق أوساطا في إسرائيل: هل ستتوقف التبرعات؟ *

بقلم: تاني غولدشتاين

الرئيس الأميركي باراك أوباما يتكلم في مؤتمر منظمة إيباك للوبي اليهودي في الولايات المتحدة الذي يملك نفوذًا قويًا أيضًا بسبب مكانة الأثرياء اليهود!

أثار رئيس الكونغرس اليهودي العالمي رون لاودر، من نيويورك، في الآونة الأخيرة، عاصفة كبيرة حين دعا إسرائيل للشروع فورا بمفاوضات مع الفلسطينيين، وهذه التصريحات تم اعتبارها على أنها انتقاد لصديقه الشخصي، رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، وقد أوضح لاودر بعد ذلك أنه «مؤيد بشكل قاطع لسياسة نتنياهو».

وأفرزت تصريحات لاودر عناوين في وسائل الإعلام، وأثارت ردود فعل متحمسة وغاضبة، وليس فقط بسبب المكانة الهامة التي يحتلها، وإنما أيضا لأن الحديث يجري عن ثري جدا، إذ تقدر مجلة فوربس ثروته بحوالي ٢ر٧ مليار دولار، وتمتلك عائلته شبكة مصانع «إيستي لاودر»، وهو واحد من جامعي الفنون الكبار في العالم، وله أسهم في عشرات قنوات التلفزة ووسائل الإعلام في الولايات المتحدة والعالم، بما في ذلك ٢٥٪ من أسهم القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي، وهو متبرع لعدد لا يحصى من المنظمات والأطر والشخصيات اليهودية والإسرائيلية، بمن فيها نتنياهو.

يهود في كل مراكز القوة والمال!

لاودر ليس اليهودي الأميركي الوحيد الذي يُدخل أموالا إلى إسرائيل، وبشكل عام يؤثر أيضا على الدولة، وإسرائيليون متقدمون في السن حصلوا ذات مرة على رزمة من «العم الثري في أميركا»، وآلاف التنظيمات، بما في ذلك مستشفيات وجامعات، حصلت على تبرعات من الولايات المتحدة بمليارات الشيكلات، فقد وجد بحث أعد في الجامعة العبرية في القدس أن ثلثي التبرعات في إسرائيل تصل من هناك.

كما أن كل قادم (مهاجر) إلى إسرائيل يحصل على مساعدة من الوكالة اليهودية، التي غالبية ميزانيتها تصل من تبرعات من الولايات المتحدة الأميركية، وكثير منا يسكنون على أراض تابعة للكيرن كييمت، التي اشترت الأراضي من العرب بأموال يهودية أميركية.

وطالب معهد ديني من الحريديم يحصل من حكومة إسرائيل على ألف شيكل شهريا، وكذلك على ثلاثة آلاف شيكل من متبرعين حريديم أميركان، وكل هذا لا يشمل المساعدة الأميركية الفيدرالية، التي قسم كبير منها تموله الضرائب التي منها ما يدفعه اليهود.

تدعي الموسوعة اليهودية أن في الولايات المتحدة يعيش اليوم ٦ر٥ مليون يهودي، وهذا لا يشمل نصف مليون إسرائيلي، وهم يشكلون ٨ر١٪ من السكان في الولايات المتحدة، وغالبية اليهود تعيش في مدن الشاطئ الكبرى والثرية: ميامي ولوس أنجلوس وفيلادلفيا وبوسطن وبالأساس نيويورك.

ووجد بحث لمعهد «بيو فوروم» نشر في العام ٢٠٠٨ أن اليهود هم المجموعة الدينية الأغنى في الولايات المتحدة، فلدى ٤٦٪ منهم مدخولات سنوية بأكثر من ١٠٠ ألف دولار، مقابل نسبة ١٩٪ لدى مجمل الأميركان، ووجد استطلاع لمعهد غالوب نشر في شهر كانون الثاني من العام الجاري، أن ٧٠٪ من اليهود في الولايات المتحدة يعيشون في مستوى معيشة عال، مقابل ٦٠٪ لدى مجمل الأميركان.

أكثر من ١٠٠ شخص من أصل ٤٠٠ شخص من أصحاب مليارات الدولارات في الولايات المتحدة هم من اليهود، وهذا بحسب القائمة التي نشرتها مجلة فوربس، كذلك فإن ستة من أصل أكبر ٢٠ صندوق ائتمان في الولايات المتحدة هي بملكية يهود، ومؤسس غوغل سيرغي براين، هو ابن لرجل يهودي، ومؤسس الفيسبوك مارك تسوكربيرغ هو يهودي، ومثله نائبه ديفيد فيشر، وهو أيضا نجل محافظ بنك إسرائيل المركزي ستانلي فيشر، وأيضا رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي بنشالوم بيرنانكي هو يهودي، مثل سابقه إيلان غرينسبان. إن اليهود ممثلون في وول ستريت بنسبة أكبر بكثير من نسبتهم من مجمل المواطنين، وكذا الأمر في الكونغرس والبيت الأبيض وهوليوود وشبكات التلفزة والصحافة الأميركية.

من البلدة إلى أزقة بروكلين

إن الولايات المتحدة هي من اكبر الدول ثراء في العالم، كما أن يهود الولايات المتحدة هم المجموعة الإثنية الأكثر ثراء في العالم، وقصة نجاحهم تبرز أكثر، حينما نبين السرعة الفائقة التي حققوا فيها الثراء.

مع إقامة الولايات المتحدة في الرابع من تموز العام ١٧٧٦، عاش في الولايات المتحدة بضعة آلاف، غالبيتهم الساحقة تم إرغامهم على الانتقال إلى الولايات المتحدة، إذ جرى طردهم أو هربوا من اسبانيا إلى المستعمرات الشمالية في أميركا الجديدة، وفي منتصف القرن التاسع عشر هاجر إلى الولايات المتحدة نحو ٢٠٠ ألف يهودي، غالبيتهم من ألمانيا ووسط أوروبا، وكانت غالبية المهاجرين من الإصلاحيين، ومن الميسورين اقتصاديا، رأوا أنفسهم كألمان وأيضا كأميركان أكثر من كونهم يهودا، وانتشروا في القارة الجديدة وأقاموا المصالح الاقتصادية والتجارية، من فتح حوانيت إلى إقامة مصانع صغيرة وحتى بنوك مالية عملاقة مثل ليهمان براذراس وغولدمان زاكس.

وقد بدأت موجة الهجرة الكبيرة في العام ١٨٨٢، فروسيا القيصرية التي عاش فيها نصف يهود العالم شهدت ثورة صناعية فاشلة، وكانت على حافة انهيار، وواجه اليهود في المدن المختلفة هجمات وبوغرومات، وعلى مدى ٤٢ عاما انتقل إلى الولايات المتحدة مليونان من اليهود، من أوكرانيا وغرب روسيا وبولندا ولاتفيا وروسيا البيضاء ورومانيا، وكانوا بذلك ربع اليهود في تلك الدول، وشكلوا ١٥٪ من يهود العالم، و١٠٪ من اليهود الذين هاجروا في تلك السنوات إلى «أرض إسرائيل» (فلسطين)، وبهذا تحولت الولايات المتحدة إلى مركز كبير لليهود في العالم، أما الهجرة الكبيرة إلى فلسطين فقد بدأت في العام ١٩٢٤ بعد أن سنت الولايات المتحدة قوانين متشددة تلجم الهجرة إليها.

ووصل المهاجرون إلى الولايات المتحدة بسفن مهاجرين مكتظة، وكانت غالبيتهم فاقدة كل شيء، وكتب باحث في تلك الفترة، يدعى روبرت روكافي، إن ٨٠٪ من يهود الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الأولى، مارسوا الأشغال الصعبة، وغالبيتهم في مشاغل النسيج، وأغلقت في وجوههم أماكن عمل كثيرة بفعل حملة تحريض لاسامية قادها الصناعي هنري فورد، وعاش معظم اليهود في اكتظاظ وأحياء فقر ملوثة في نيويورك- بروكلين.

أفلام وكتب كثيرة وصفت العالم الذي نشأ في تلك الأحياء: عالم نشط بشكل كبير، ولكن فيه صعوبة واستبداد، فقد نشأت هناك عصابات مافيا يهودية مع زعماء إجرام مشهورين، مثل مئير لانسكي وأفنير تسيفيلمان ولويس بوخهلطير، وكثير من اليهود كانوا اشتراكيين حينما كانوا في أوروبا، ونشطوا في كثير من التنظيمات والنقابات وشاركوا في الإضرابات ومظاهرات العاملين، وكثير من النقابات، مثل نقابة عاملي النسيج، أقيم على يد اليهود.

إلا أن المهاجرين اليهود خرجوا من دائرة الفقر وتقدموا بسرعة أكثر من أي مجموعة مهاجرين أخرى، وحسب الكاتب روكافي، فإنه في سنوات الثلاثين كان ٢٠٪ من الرجال اليهود يعملون في أعمال حرّة، وهذه نسبة تساوي ضعفي النسبة التي كانت قائمة في المجتمع الأميركي ككل، وضعفت اللاسامية بعد الحرب العالمية الثانية، والقيود على قبول اليهود في أماكن العمل تقلصت، وفي نهاية الأمر ألغيت في إطار الإعلان عن ميثاق حقوق الإنسان والمواطن، الذي أعلن في العام ١٩٦٤، وبفضل نضال ناشطين ليبراليين، الذين كان كثيرون منهم يهودا.

وفي العام ١٩٥٧ كان ٧٥٪ من اليهود في الولايات المتحدة يعملون في أعمال الياقة البيضاء، مقابل ٣٥٪ من مجمل السكان في الولايات المتحدة، وفي العام ١٩٧٠ كان ٨٧٪ من الرجال اليهود يعملون في أعمال مكتبية، مقابل ٤٢٪ من مجمل البيض في الولايات المتحدة، وتقاضى ٧٢٪ من اليهود رواتب أعلى من معدل الرواتب العام، والأمر الوحيد الذي بقي فيهم ويرتبط بفقرهم السابق، هو دعمهم لسياسة الرفاه وللحزب الديمقراطي الأميركي.

مقابل الثراء المتنامي، اندمج اليهود في المجتمع، وانتقلوا من الأزقة إلى الضواحي العصرية والمتطورة، وتركوا لغة الييدش (لغة تدمج في الأساس بين العبرية والألمانية)، وتبنوا الزي والثقافة والعادات والتقاليد اليومية ومنها نهج المشتريات غير اليهودية، وغالبية اليهود تركت الدين مع هجرتها إلى الولايات المتحدة، ولكنها عادت إليه لاحقا، وانضمت إلى مجموعات دينية إصلاحية ومحافظة، وبهذا باتوا مشابهين للأميركان الذين كانوا بغالبيتهم مسيحيين متدينين.

«اليهود دائما تعلموا أكثر»

إلى جانب اليهود، وصل إلى الولايات المتحدة ملايين المهاجرين من إيرلندا وإيطاليا والصين وعشرات الدول الأخرى، وهم أيضًا ثبتوا أنفسهم منذ ذلك الحين، لكن اليهود نجحوا أكثر منهم كلهم.

لماذا؟

كل الخبراء الذين سألناهم قالوا إن السبب هو التحصيل العلمي لدى اليهود، فقد فحصت منظمة الطلاب الجامعيين اليهود الأميركان «هيلل» وتبين لها أن نسبة الطلاب اليهود الجامعيين اليهود في الجامعات المتقدمة في الولايات المتحدة يشكلون ما بين ٩٪ إلى ٣٣٪ من مجمل الطلاب.

ويقول الملحق التجاري السابق في السفارة الإسرائيلية في الولايات المتحدة، داني هلفرين، إن اليهود تعلموا وتقدموا بشكل خاص في كثير من المجالات التي كانت منغلقة في وجوههم، فالكثير من الإيرلنديين جرى استيعابهم في سلك الشرطة ومؤسسات الحكم، مقابل قلة من اليهود، لقد دخل اليهود إلى مجالات جديدة كان فيها فراغ، وكانت حاجة لأناس لديهم روح المبادرة، فهم لم ينخرطوا في البنوك التقليدية، بل أقاموا بنوك استثمارات.

ولقد نشأت صناعة السينما في سنوات الثلاثين، وكان لها اليهود، الذين سيطروا عليها فعليا، وحتى اليوم يوجد كم كبير من الأسماء اليهودية في قمة هوليوود وشبكات التلفزة، وبعد ذلك دخلوا بقوة إلى قطاع التقنية العالية، وأيضا في كل مجال جديد يحتاج إلى مبادرة ومؤهلات.

ويقول البروفسور في الاقتصاد آفيا سفيباك، الذي شغل في الماضي منصب نائب محافظ بنك إسرائيل المركزي، إن «اليهود كانوا ملزمين بأن ينجحوا، لقد تراجع التمييز في غالبية الدول، وأعتقد أن اليهود نجحوا في أميركا بشكل خاص لأن الرأسمالية جيدة لليهود، فلليهود قابلية للمبادرة، فهم يتعلمون أكثر ويتمتعون بإمكانية استيعاب أكبر، ويعرفون كيف من الممكن الإمساك بفرص سانحة بسرعة، ولهذا فإن اليهود يتفوقون في المنافسات».

الحكومة تضرب المساعدات ولكنها ستستمر

ما من شك في أن نجاح يهود الولايات المتحدة الضخم ساعد اليهود على البقاء في إسرائيل، والمساعدة الأميركية كانت أكبر من التبرعات بحد ذاتها، فالمساعدة الأميركية الفيدرالية تتلقاها إسرائيل إلى حد كبير بفضل ضغط اليهود، ورجال أعمال إسرائيليون يتلقون المساعدة لإقامة علاقات في الولايات المتحدة وتفتح أمامهم أسواق ويحظون بتجنيد أموال.

إن المساعدة الأميركية تعزز العلاقة «بين الجاليتين» اليهوديتين (في إسرائيل والولايات المتحدة) إذ سوية يشكلون ٨٠٪ من اليهود في العالم، ولكن رغم ذلك هناك شوائب وعدم ارتياح في هذه العلاقة: فالأميركان ينظرون إلى إسرائيل كملجأ ليوم قارص، ويشعرون بالتزام لمساعدتها، ولكن قسما منهم يشعر أن أمواله يتم تبذيرها بسبب تصرفات خاطئة، فاليهود يعيشون في قلق وخوف مما قد يجري هنا في حال توقفت المساعدات الأميركية، وهذه التخوفات تتعاظم أمام حقيقة أن ثلث اليهود في الولايات المتحدة يتزوجون ممن هم ليسوا يهودا، ويعلنون أنهم يشعرون بارتباط أقل بإسرائيل.

ويقول هلفرين إن إسرائيل كان بإمكانها أن تقوم وتصمد أيضا من دون المساعدة الأميركية، ولكنها كانت ستكون أفقر، فهناك مجالات مثل التعليم العالي المساعدة هي عامل مصيري بالنسبة لها، ومن دونها ستختفي.

ويضيف هلفرين أن حجم التبرعات يتراجع في السنوات الأخيرة، ويشعر اليهود أنهم ينتمون للمجتمع الأميركي ولهذا يحولون تبرعاتهم للمنظمات اليهودية، فهم يريدون رؤية أسمائهم في متاحف في نيويورك (كمتبرعين) بدلا من متحف في القدس، وكلما ابتعدت المحرقة زمنيا، فإن الخوف والقلق على الكيان الإسرائيلي يتناقص، كذلك فإنهم لا يعتبرون إسرائيل دولة فقيرة، وللأميركان مشاكل خاصة بهم: الأزمة الاقتصادية، بينما التعليم في الولايات المتحدة باتت تكلفته باهظة، ولهذا فالمساعدات تتراجع وقد يأتي يوم وتختفي، ولكن من الصعب أن نصدق فكرة أن تختفي التبرعات دفعة واحدة بسبب أزمة سياسية، ويبدو كأن حكومتنا تطمح بكل قوتها لأن يحدث هذا، ولكن لحظنا فإنها لا تنجح في ذلك.

(ترجمة بتصرف عن موقع «واينت» الإسرائيلي)

موجز اقتصادي

تضاعف نسبة العائلات الفقيرة التي لديها عامل واحد!

قال بحث جديد لـ«مركز طاوب» الإسرائيلي للدراسات الاجتماعية إن نسبة العائلات الفقيرة في إسرائيل التي فيها عامل واحد على الأقل قد تضاعفت في السنوات الـ١٥ الماضية، إذ بلغت هذه العائلات الفقيرة في العام ٢٠١٠ نسبة ٤ر١٣٪ من مجمل العائلات التي فيها عامل، بعد أن كانت نسبتها في العام ١٩٩٥ حوالي ٦ر٧٪.

وكتبت التقرير البروفسورة حايا شتاير، رئيس قسم سياسة الرفاه في مركز طاوب.

ويقول البحث، إن ٥٨٪ من العائلات الفقيرة في إسرائيل فيها عامل واحد على الأقل، إلا أن مدخول العائلة لا ينقذها من دائرة الفقر، في حين أن هذه النسبة كانت في العام ٢٠٠٢ حوالي ٤٦٪.

ويخصص التقرير حيزا خاصا للمجتمع العربي في إسرائيل، وقال إن العدد الأكبر من العائلات التي فيها عامل واحد على الأقل هي عائلات عربية، وبحسب التقرير فإن ٥٠٪ من العائلات العربية التي فيها عامل هي عائلات فقيرة، بعد أن كانت هذه النسبة في العام ١٩٩٥ حوالي ٢٨٪.

وتبرز هذه المعطيات عمق الفقر في المجتمع العربي، إذ أن الفقر فيه لا يتوقف عند النسبة المئوية، بل عند عمقه، وهذا استنتاج يثبته التقرير الدوري لمؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية الإسرائيلية، «مؤسسة التأمين الوطني»، وتبين من آخر تقرير أن نسبة الفقر العامة في إسرائيل في العام الماضي، قبل دفع مخصصات اجتماعية لمختلف شرائح المجتمع، تشمل ٢ر٤ مليون فقير، وهم ضمن ٧٠٦ آلاف عائلة، ومن بينهم ٦٨١ ألف طفل أو دون سن الثامنة عشرة، بمعنى ٢ر٣٣٪ من مجمل العائلات في إسرائيل، و٣٤٪ من مجمل المواطنين، و٤٢٪ من مجمل الأطفال، وبعد دفع المخصصات الاجتماعية، تنخفض نسبة الفقر على مستوى العائلات إلى ٥ر٢٠٪ وعلى مستوى الأفراد إلى ٢٥٪، وعلى مستوى الأولاد تصل إلى ٣ر٣٦٪.

ولكن هذه الأرقام جافة تتستر من خلفها مآس، فهذه المخصصات «أنقذت» ٤٧٪ من الفقراء اليهود و٦٣٪ من المسنين و٥٧٪ من المهاجرين الجدد، بينما «أنقذت» ٤ر١١٪ فقط من العرب.

ويظهر أن نسبة الفقر على مستوى العائلات قبل دفع المخصصات بين اليهود هي ٩ر٢٨٪ وانخفضت بعد المخصصات إلى ٢ر١٥٪، بينما بين العرب كانت النسبة ٣ر٦٠٪ وانخفضت بعد المخصصات إلى ٥ر٥٣٪.

ارتفاع حاد في الاستثمارات الأجنبية خلال ٢٠١٠

قال تقرير دولي حول الاستثمارات المالية الأجنبية في دول مختلفة في العالم إن الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل سجلت في العام ٢٠١٠ في إسرائيل ارتفاعا حادا بنسبة ١٦٪، وهو ما يشكل ثلاثة أضعاف المعدل العالمي.

ويقول التقرير إن مجمل الاستثمارات الأجنبية في دول العالم بلغت في العام ٢٠١٠ نحو ٢٤ر١ تريليون دولار، بزيادة بنسبة ٥٪ عما كانت عليه الاستثمارات في العام ٢٠٠٩، ولكن هذه الاستثمارات لا تزال أقل بنسبة ١٥٪ عما كانت عليه قبل الأزمة المالية العالمية التي نشبت في العام ٢٠٠٨.

أما بالنسبة لإسرائيل، فقد بلغ حجم الاستثمارات المالية في العام ٢٠١٠ حوالي ٥ر١٥ مليار دولار، مقابل ٤٤ر٤ مليار دولار في العام ٢٠٠٩، ويستدل من معطيات إسرائيلية أن الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل لا تزال بعيدة عما كانت عليه قبل نحو ثلاث سنوات، ففي العام ١٩٩٥ كان حجم الاستثمارات الأجنبية حوالي ٥ر٢ مليار دولار، وفي العام ٢٠٠٥ إلى العام ٢٠٠٧ وصلت إلى حد ٥ر٩ مليار دولار، وفي العام ٢٠٠٨ سجلت ذروة حينما وصلت إلى حوالي ١١ مليار دولار، لتنهار إلى مستوى ٤٤ر٤ مليار دولار في العام ٢٠٠٩.

في المقابل، فإن الاستثمارات الإسرائيلية في الخارج سجلت هي أيضا ارتفاعا حاد بنسبة ٣٧٠٪، مقارنة مع العام ٢٠٠٩، إذ بلغت في العام ٢٠٠٩ حوالي ٧ر١ مليار دولار مقابل ٩ر٧ مليار دولار في العام ٢٠١٠، وحصة الأسد من هذه الاستثمارات كانت لشركة الأدوية الإسرائيلية «طيفع» التي تعتبر الشركة السابعة في العالم، فقد استثمرت في شراء شركات صغيرة بقيمة ٩ر٤ مليار دولار.

نتنياهو أطلق ٨ خطط «إصلاحية» تتعلق بالسكن والأراضي ولم تحقق أي نتائج!

في خضم حملة الاحتجاجات الشعبية التي يشهدها الشارع الإسرائيلي أعد الملحق الاقتصادي «مامون» التابع لصحيفة «يديعوت أحرونوت» تقريرا بيّن أنه في العامين الماضيين أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو عن ثماني خطط «للإصلاح» كلها تتعلق بالسكن والأراضي، إلا أن جميعها لم تحقق أي نتيجة.

وكانت الخطة الأولى أطلق عليها اسم «الشرفات»، وتقضي بتسريع إصدار رخص بناء لإغلاق شرفات البيوت وتحويلها إلى غرف، أو إغلاقها بأسقف خشبية، ولكن هذه الخطة لا تزال عاقلة في أبحاث اللجان البرلمانية ذات الشأن.

أما الخطة الثانية فكانت تقضي بتسريع إصدار رخص البناء بشكل عام، وهي أيضا خطة لم تخرج إلى حيز التنفيذ.

كذلك فقد أعلنت ثلاث خطط تتعلق بتسويق أراض قسمها الأكبر مصادر من العرب، منها ما تم توزيعه بشكل شبه مجاني ومنها مقابل أثمان محددة، إلا أن البناء عليها يحتاج إلى سنوات. وتنضم إلى هذه خطة سابعة لتخفيض «ضريبة التحسين» التي تفرض على أراضي البناء، إذ أعلن نتنياهو عن نيته إلغاء هذه الضريبة في العام ٢٠١٣، في سنة الانتخابات المفترضة، ولكن تطبيقها هي أيضا ليس مضمونا.

وكانت الخطة الأخيرة تقديم منح مالية لمن يسكن في عدد من البلدات في بنايات متعددة الطبقات، واتضح لاحقا أن عدد الذين سيحظون بهذه المنحة ضئيل، وأنها لا تسهل عملية تسويق البيوت.

بين السطور

هجمة اليمين الإسرائيلي على مبادرة أيلول

(*) اليمين الإسرائيلي الاستيطاني صعّد في الآونة الأخيرة حملته الهجومية على مبادرة إعلان دولة فلسطينية مستقلة من جانب واحد في أيلول المقبل، من خلال دفع «مشروع سياسي» يهدف إلى فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية (أو «يهودا والسامرة» في قاموسه)، وفقًا للصيغة التي جرى بواسطتها فرض هذه السيادة على القدس، والمشتقة من «حق الشعب اليهودي التاريخي في أرض إسرائيل الكبرى».

وفي هذا الإطار عقد أقطابه أخيرًا مؤتمرًا بمحاذاة الحرم الإبراهيمي في الخليل بعنوان «المبادرة في يدنا» اشترك فيه نواب كنيست من حزبي الليكود و«الاتحاد الوطني». وعُرضت فيه معطيات استطلاعات جديدة لمواقف الرأي العام الإسرائيلي تثبت مزيدًا من انزياحه نحو اليمين، الأمر الذي من شأنه في قراءتهم «أن يوجد فرصة ثمينة لتغيير اتجاه السياسة الإسرائيلية قريبًا، وذلك من التركيز على إقامة دولة فلسطينية نحو الاهتمام بفرض سيادة إسرائيل» على الضفة الغربية وإقامة «دولة أرض إسرائيل الواحدة».

وأبان أحد هذه الاستطلاعات أن نسبة الذين يعارضون الانسحاب من الضفة الغربية ارتفعت إلى ٥٥ بالمئة، وتصل إلى حوالي ٩٠ بالمئة لدى السؤال عن الانسحاب من مناطق قريبة من «مطار بن- غوريون» في وسط إسرائيل.

ومع أن هذه المبادرة لا تزال مقتصرة على أوساط تبدو محدودة مقارنة بسائر القوى السياسية الفاعلة في صفوف اليمين، إلا إنه لا يجوز قراءة دلالاتها خارج سياق تحوّل الليكود إلى حزب يمينيّ أكثر تطرفًا، بموجب ما يؤكد كثيرون من محللي الشؤون الحزبية.

ورأى بعض هؤلاء المحللين أن الوقائع التي شهدها الكنيست أخيرًا تؤكد هذا الأمر على نحو جليّ جدًا، بدءًا بإقرار قانون منع مقاطعة إسرائيل والمستوطنات، مرورًا بمحاولة حزب «إسرائيل بيتنا» تسريع إقرار مشروع القانون الخاص بإقامة لجنة تحقيق برلمانية لتقصي نشاط منظمات حقوق الإنسان اليسارية والذي يحظى بتأييد نواب من الليكود، وانتهاء بتقديم نائبين من الليكود مشروع قانون يطالب بتخويل الكنيست صلاحية تعيين القضاة في المحكمة الإسرائيلية العليا.

وما يجب ملاحظته هو أن المجموعة اليمينية المتطرفة في الليكود، والتي تحظى بتأييد واسع من أعضاء الحزب، كانت في السابق تسعى نحو إطاحة رئيس الحزب ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، لكنها الآن تحاول أن تندمج داخل الحزب وأن تؤثر في قراراته. وعلى ما يبدو فإن الوزراء والنواب شرعوا يكيفون أنفسهم ومواقفهم بما يتلاءم مع مواقف هذه المجموعة، أو أنهم على الأقل لا يكلفون أنفسهم عناء الوقوف بالمرصاد لها، لأنهم بحاجة ماسة لها لدى إجراء الانتخابات التمهيدية لاختيار قائمة الحزب للانتخابات المقبلة.

هل يصلح الاعتذار علاقة إسرائيل بتركيا؟

(*) يبدو أن إسرائيل ستقدّم في نهاية المطاف اعتذارًا إلى تركيا على ما حدث لسفينة مرمرة التي قادت أسطول الحرية إلى غزة في أيار ٢٠١٠، وربما يكون اعتذارًا محدودًا يركز على الإخفاقات العملانية التي ارتكبها الجيش.

مع ذلك فإن الذين يحاولون استشراف جوهر الفائدة التي ستترتب على هذا الاعتذار يجمعون على أمر واحد هو أن الآمال بإمكان استئناف العلاقة الأمنية الإستراتيجية بين تركيا وإسرائيل قد تبدّدت كليًا، لأسباب متعددة يضيق المجال لذكرها، وكان آخرها التغيرات الدراماتيكية في تركيبة قيادة الجيش التركي، والتي ستؤدي عاجلاً أم آجلا في قراءتهم إلى كبح أي محاولة من جانب الجيش للاعتراض على سياسة الحكومة التركية إزاء إسرائيل، علاوة على أنه من المتوقع أن يقوم رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان وحزبه بتقليص نفوذ الجيش ومنعه من ممارسة نفوذه في الحياة السياسية الداخلية.

وقبل الجدل بشأن موضوع الاعتذار رأى معظم المحللين في إسرائيل أن العلاقة الإستراتيجية طويلة الأمد التي كانت قائمة بين إسرائيل وتركيا وصلت إلى نهايتها بصورة فعلية، نتيجة عملية إعادة رسم التوجهات لدى هذه الأخيرة، إلى درجة طرح التساؤل فيما إذا كانت ما زالت صديقة أم أنها أصبحت عدوة؟، بل إن البعض اعتبر أنها باتت جزءًا من «محور الشرّ»، وذلك في إثر تصريح أردوغان أن بلده لن يقف مكتوف اليدين في حال شنّ عدوان إسرائيلي جديد على لبنان.

ولا يزال الاتجاه الحالي الذي تسير فيه العلاقات بين الدولتين مفتقرًا إلى الوضوح، على الرغم من أن رئيسيّ الحكومتين يستكشفان إمكان استعادة العلاقات الودية.

أمّا العوامل التي تفسّر استعداد إسرائيل لتقديم اعتذار (محدود) إلى تركيا فإن أهمها مرتبط برغبة نظرية في أن يؤثر هذا الاعتذار على العلاقة الثنائية في وقت لاحق. كما أنها ناجمة بالأساس عن ممارسة ضغوط أميركية على الحكومة الإسرائيلية بعد عودة تركيا إلى ساحة الصراع على النفوذ في الشرق الأوسط في مقابل إيران على خلفية الانتفاضة الشعبية في سورية، وعن حاجة إسرائيل إلى إقامة توازن إستراتيجي جديد في المنطقة بعد إطاحة نظام حسني مبارك في مصر. ووفقاً لما أكده وزير الدفاع إيهود باراك فإن إسرائيل لا يمكنها أن تسمح لنفسها ألاّ تكون لها علاقة مع واحدة من الدول الأساسية في المنطقة، وهي مصر وإيران والسعودية وتركيا. ونظرًا إلى ما يحدث في مصر، والمواجهة مع إيران، وانعدام أي علاقة مع السعودية، فإنها ملزمة بتحسين علاقتها مع تركيا.

حول استنتاجات «مؤتمر هرتسليا الـ ١١»

سيناريو «الشرق الأوسط الجديد» يستلزم إستراتيجيات شاملة جديدة!

(*) عقد مؤتمر هرتسليا الـ ١١ حول ميزان المناعة والأمن القومي في إسرائيل في نهاية الأسبوع الأول من شباط ٢٠١١، في وقت كانت فيه ثورة ٢٥ يناير المصرية قد بلغت ذروتها وأوشكت على إطاحة سلطة الرئيس السابق حسني مبارك، وبدأت تلوّح باحتمال أن تتأتى عنها أحداث مفصلية أخرى في سياق ما بات يُعرف باسم «الربيع العربي».

ووفقًا لوثيقة الملخص التنفيذي للمؤتمر، فإن الأبحاث والمداولات التي شهدها انشغلت في معظمها بهذا الحدث المؤسّس على المستويين الإقليمي والدولي، وأيضًا فيما يتعلق بإسرائيل، لكنها لم تتمكن من أن تواكب الأحداث المتلاحقة. ومع ذلك فإن الوثيقة التي صدرت في أيار ٢٠١١، والتي يضمّها العدد الجديد من «أوراق إسرائيلية» الذي سيصدر قريبًا عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، أخذت في الاعتبار تطورات ومستجدات كثيرة طرأت برسم تلك الثورة والأحداث التي تلتها طوال الفترة التي انقضت منذ انعقاد المؤتمر، وحاولت أن تقرأها وأن تحلل تداعياتها، وخلصت إلى نتيجة في صلبها توقع بشأن تشكل شرق أوسط جديد، مع تأكيد أن هذا الأمر يستدعي إعادة التفكير على نحو مليّ عاجل وشامل في الإستراتيجية التي يعتمدها الغرب في الشرق الأوسط، باعتبار إسرائيل أصلاً من أصوله.

كما انشغل المؤتمر، والذي بات منذ تأسيسه يعتبر بمثابة التئام لـ «العقل الجماعي الإستراتيجي المدبّر» لإسرائيل، بآخر الأوضاع المتعلقة بـ «العملية السياسية» الإسرائيلية- الفلسطينية وما تحيل إليه، وبمدى تأثر هذه العملية بالثورات العربية وما قد تفرزه من تحولات إقليمية من جهة، وبطبيعة الحكومة الإسرائيلية وطابع المجتمع الإسرائيلي من جهة أخرى، وبالتغيرات الحاصلة على المستوى العالمي من جهة ثالثة، فضلاً عن انشغاله بقضايا إضافية مدرجة في جدول أعمال الأمن القومي الإسرائيلي تقدّم الوثيقة تلخيصًا ضافيًا لها.

وفي شأن «العملية السياسية» السالفة لم يجد بعض التقارير في المؤتمر أي غضاضة في توجيه النقد إلى الإدارة الأميركية الحالية، مؤكدًا أن إستراتيجيتها خلال العامين المنصرمين تجاهلت حقيقة أنه على مدار العقود الأربعة الماضية فشلت جميع المحاولات الرامية للتوصل إلى تسوية شاملة في المنطقة، سواء أكانت بمبادرة جهات خارجية، مثل الرباعية الدولية (المؤلفة من الأمم المتحدة وروسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) والتي طرحت خطة «خريطة الطريق»، أو بمبادرة جهات إقليمية مثل جامعة الدول العربية التي عرضت مبادرة السلام العربية. والتسويات الوحيدة التي تم إنجازها كانت ثمرة مبادرة لاعبين محليين وعكست مصالح الجانبين في التوصل إلى اتفاقيات ثنائية، والمقصود هو اتفاقيتا السلام بين إسرائيل وكل من مصر والأردن، واتفاق أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

واتسّق ما جاء في هذه التقارير مع تأكيدات معاهد أبحاث إسرائيلية أخرى أن قبول «مقاربة الدولتين» من الناحية النظرية، والذي أضحى يشمل أيضًا رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالية بنيامين نتنياهو منذ أن ألقى خطابه في جامعة بار إيلان في حزيران ٢٠٠٩، ليس من شأنه أن يسفر عن إيجاد تسوية شاملة للنزاع، وذلك لأن الشيطان يكمن في التفاصيل، ولأن ما يعرقل هذه التسوية إلى الآن هو الحقيقة البسيطة المكرورة منذ ١٨ عامًا، ومؤداها أن الحد الأقصى الذي يمكن لأي حكومة إسرائيلية أن تقترحه على الفلسطينيين وأن تحافظ في الوقت نفسه على بقائها السياسي هو أقل كثيرًا من الحد الأدنى الذي يمكن أن توافق عليه أي سلطة فلسطينية وأن تحافظ من ثم على بقائها السياسي.

وفي هذا السياق جرى التشديد على أن مقاربة الإدارة الأميركية التي تلح على أنه لا بُدّ من إيجاد حل للنزاع، وأنه إذا لم يتم التوصل إلى حل حتى الآن فإن ذلك يعود إلى عدم قيام الولايات المتحدة بجهود كافية للتوصل إليه، متنائية جدًا عن المقاربة المعمول بها في الشرق الأوسط ولا سيما من طرف الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، حيث أن كلا منهما يعتقد أن لديه مصلحة في الانخراط في عملية سياسية لكن من دون أن يسفر هذا عن اتفاق دائم أو نهائي يمكن أن يلحق ضررًا كبيرًا به.

وتمثل الاستنتاج الأبرز من هذا كله في ما يلي: ١) أن التوصل إلى اتفاق شامل بين الإسرائيليين والفلسطينيين بشأن قضايا الوضع الدائم أو النهائي قد لا يكون من بين الأوراق المطروحة في المستقبل القريب، لكن ما زال هناك متّسعٌ لاتخاذ جملةٍ من التدابير المنسقة من جانب إسرائيل والفلسطينيين و«الدول العربية المعتدلة» في هذا الشأن؛ ٢) في الوقت الذي لا تكاد القضية الفلسطينية تبرز فيه في خضم الأحداث الحالية التي تشهدها ساحة الشرق الأوسط، فإن التوجه المحتمل نحو اعتماد المواقف الراديكالية لدى الدول الرئيسة في الشرق الأوسط ربما يتسبب بإعادة استغلال حالة الجمود التي وصلت إليها العملية السياسية بين الإسرائيليين والفلسطينيين؛ ٣) أن الطريق المسدودة التي وصلت إليها المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية تشكل خطرًا إضافيًا من جملة المخاطر التي تواجهها «الأنظمة العربية المعتدلة» التي لا تزال قائمة في المنطقة، كما أنه يُنظر إلى تقاعس إسرائيل عن مواصلة عملية السلام بصورة دؤوبة مع الفلسطينيين على أنه يشكل عاملاً يساهم في تقويض دعائم الاستقرار في المنطقة.

ولدى تطرّق وثيقة المؤتمر إلى الثورات العربية رأت أن قطع الطريق على القوى الإسلامية الراديكالية – في الشرق الأوسط وفي أوساط الجاليات المسلمة في الغرب – يمثّل الهمّ الإستراتيجي المشترك لدى كل من الغرب وما تبقّى من «الأنظمة العربية المعتدلة» وإسرائيل. ويجب الاسترشاد بهذا الأمر في صياغة إستراتيجية دولية مشتركة تقوم على ثلاثة أركان يعزز كل واحد منها الآخر في وقت واحد، وهي:

أولاً، احتواء القوى الرجعية والراديكالية في المنطقة من الناحية السياسية، ومن الناحية العسكرية إن استدعى الأمر.

ثانيًا، رعاية عملية الانتقال التدريجية التي تتم وفق مراحل محددة في الدول العربية في الشرق الأوسط، والتي تفضي إلى الارتقاء بالأوضاع المعيشية الاجتماعية والاقتصادية، وتكفل قيام أنظمة الحكم التي تستجيب لرغبات رعاياها ومطالبهم وتخضع للمساءلة عن أعمالها وتصرفاتها أمامهم.

ثالثًا، إعداد إطار إقليمي تتولى إدارته القوى الغربية بالاشتراك مع «القوى المعتدلة وغير الراديكالية» في المنطقة من أجل دفع عملية السلام بين العرب وإسرائيل.

وأضافت أن إسرائيل وغيرها من حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة ربما باتوا بحاجة الآن، وأكثر من أي وقت مضى، إلى العمل يدًا بيدٍ من أجل تعزيز بروز النفوذ الأميركي في الشرق الأوسط، نظرًا إلى كونه متداخلا مع المواقف الإستراتيجية التي تتبناها تلك الدول.

وشددت الوثيقة أيضًا على حدوث تغيير في دور الولايات المتحدة ومكانتها الدولية والإقليمية نتيجة ما أصبحت تتسم به من انطوائية، حيث أن انشغالها بشؤونها الاقتصادية أدّى إلى إلحاق الأذى بوضعها الدولي وإلى تضاؤل رقعة تأثيرها ونفوذها على الساحة العالمية، وهو ما خلف آثارًا سلبيةً على حلفائها في جميع أنحاء العالم. وقد تزعزعت المواقف الإقليمية التي تتبناها الدول الحليفة للولايات المتحدة في كل من الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا وأميركا اللاتينية، إذ باتت هذه الدول تفتقر إلى القدرة على الاعتماد على نصيرها وظهيرها. ولا يتوقع أن تتسبب القوى الناشئة – المتمثلة أساسًا في الصين والهند – بأيّ تحول في النظام الدولي في المستقبل المنظور، وذلك على الرغم من النماء الاقتصادي الثابت والسريع الذي تسجله. ويسود الشرق الأوسط في عمومه انطباعٌ فحواه أن الولايات المتحدة أعادت ترتيب مصالحها وأولوياتها القومية. فمستقبل الرئيس باراك أوباما يعتمد على ما سيحققه على الصعيد المحلي أكثر من اعتماده على إنجازاته في ميدان السياسة الخارجية أو العقبات التي يواجهها فيه، وهو ما تسبب بتراجع رقعة نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة في أعقاب الانتخابات النصفية للكونغرس التي جرت خلال العام ٢٠١٠. وقد برزت إعادة ترتيب التوجهات جليةً في خطاب «حالة الأمة» الذي ألقاه الرئيس أوباما في شهر كانون الثاني ٢٠١١، كما ظهرت في سوء تعامل إدارته مع الاضطرابات السياسية التي شهدتها المنطقة والعملية السلمية بين العرب وإسرائيل. وما لم تفرز الأحداث الجارية في الشرق الأوسط تأثيرًا وخيمًا على الأولويات الأميركية الحالية – والتي تتمثل على وجه التحديد في إنعاش اقتصادها المحلي، والحرب في أفغانستان – فقد تنظر الإدارة الأميركية في الاتجاه الآخر بسبب استمرار تضاؤل رقعة سلطتها ودورها في المنطقة. وتلحق النظرة العامة التي باتت منتشرة في عموم الشرق الأوسط بشأن تراجع النفوذ الأميركي ضررا كبيرا بالموقف الإستراتيجي الذي يتبناه حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، بما فيهم إسرائيل. وتعزز هذه النظرة العامة وتوطد، في ذات الوقت، أطماع إيران في الهيمنة على المنطقة، بما يمكنها من إحكام قبضتها عليها.

وبحسب الوثيقة لا يبدو أن التحول في ميزان القوى الدولية والاضطرابات السياسية التي تسود منطقة الشرق الأوسط يعززان موقف إسرائيل الدولي ووضعها الإستراتيجي على المستوى الإقليمي. ومع ذلك، فهذا التقويم لا ينم عن أمر ناجز لا راد له، بحيث يجعل إسرائيل ضعيفة أو عرضة للاستهداف. ومن شأن إعداد عقيدة سليمة للأمن القومي وسياسة خارجية حصيفة وتنفيذهما على نحو مدروس تحويل هذه التقلبات لمصلحة إسرائيل، بحيث تساعد على تعزيز موقفها على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويجب على إسرائيل، في مسعاها هذا، أن تعزز البعد الدبلوماسي في سياستها القومية لأنه لا غنى عن ولوج الساحة الدبلوماسية من أجل مواجهة التحديات الإستراتيجية التي تقف أمامها. وفضلاً عن ذلك، يجب على إسرائيل أيضًا، حتى لو لم تكن وحدها، أن تخوض عملية السلام بصورة فعالة وعلى نحو تبدو فيه مصداقيتها مع الفلسطينيين. ومن شأن الجمود الحالي الذي وصلت إليه عملية السلام تقويض موقف إسرائيل على الساحتين الإقليمية والدولية، وتهديد الأسس التي يقوم عليها أمنها القومي. ومع أنه من وجهة نظر عسكرية يبدو أن الوضع الإستراتيجي التي تتمتع به إسرائيل في هذه الآونة إيجابي – حيث يسود الهدوء والسكينة الحدود الشمالية لإسرائيل ومناطق الضفة الغربية- إلا إن هذا الوضع الإستراتيجي يتسم بطابعه العابر، وقد يندلع التصعيد العسكري، الذي ينشب خلال فترة قصيرة. وتشير الأحداث التي اندلعت مؤخرًا في الشرق الأوسط، والتي أخذت أجهزة الاستخبارات كلها على حين غرة، إلى مواطن القصور التي تميز التقديرات التي تعدها تلك الأجهزة.

وتخلص الوثيقة إلى أن الولايات المتحدة ما زالت تشكل محور السياسة الخارجية الإسرائيلية وبؤرتها على مدار العقود الأربعة الماضية. كما اتسمت هذه السياسة بإيلاء قدر محدود من الاهتمام بأوروبا واعتبار ضئيل لبقية دول العالم. وقد بات تراجع قوة الولايات المتحدة وأوروبا ونفوذهما يستوجب إعادة تقويم أهداف السياسة الخارجية التي تنتهجها إسرائيل. في الوقت نفسه لا يمكن أن تشكل العلاقة التي تجمع إسرائيل بالولايات المتحدة، على أهميتها، الأساس الوحيد الذي تقوم عليه السياسة الخارجية الإسرائيلية، بل يجب على إسرائيل أن تستبق ذلك بالسعي إلى توسيع قاعدة علاقاتها الخارجية، ولا سيما تجاه دول آسيا والمحيط الهادي، إلى جانب روسيا ودول أميركا اللاتينية. ومع ذلك، فمن الخطأ الافتراض أن هذا المسعى قد يشكل بديلاً من العلاقات الإستراتيجية الحيوية التي تربط إسرائيل بالولايات المتحدة. وفضلاً عما تقدم، تفيد الأسباب التي تدعو إلى تعزيز العلاقات وتوطيدها مع حلفاء الولايات المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادي في تبيان حاجة إسرائيل إلى تطوير علاقاتها (بصورة ضمنية أو صريحة) مع حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وسوف تتمكن إسرائيل، من خلال تعزيز وضعها الدولي والإقليمي، من توطيد موقفها الإستراتيجي باعتبارها أصلاً من أصول الولايات المتحدة. وهذا بحد ذاته يعتبر أمرًا ضروريًا في وقت يثير فيه عدد متزايد من الأصوات في أوساط مراكز صنع السياسات الأميركية (على الرغم من أنها تشكل أقليةً بمجموعها) شكوكًا حول الأهمية الإستراتيجية التي تتبوأها إسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بإيران تؤكد الوثيقة أنه على الرغم من أن العقوبات لن تفلح وحدها في ثنيها عن مسعاها نحو امتلاك القدرات النووية العسكرية، فلا غنى عن مواصلة ممارسة الضغوط الدولية عليها. وبينما تستفيد إيران من استحواذ البرنامج النووي العسكري الإيراني على المجتمع الدولي، يبدو أن الضغط الدولي قد أفضى بالزعماء الإيرانيين إلى تجنب الإعلان عن إطلاق برنامجهم النووي على المدى القصير وتحاشي فرض عقوبات أقسى على بلادهم. ويقتضي العمل الناجع الذي يكفل عدول إيران عن مسعاها النووي إعداد تقويم واقعي لمدى قدرة النظام الإيراني على سهولة التكيف مع المستجدات المحلية التي يشهدها في بلاده، مما يتيح إمكان عقد موازنة دقيقة بين العقوبات والتهديد المعقول باستخدام القوة العسكرية. وفي الوقت الذي يتوجب فيه على إسرائيل أن تبذل كل ما في وسعها من أجل منع حصول إيران على القوة النووية، فلا يجوز أن تتحمل هي المسؤولية الرئيسة والحصرية في هذا المسعى الضروري.

كما تتناول الوثيقة العلاقات الإستراتيجية طويلة الأمد التي كانت قائمة بين إسرائيل وتركيا، فتشدّد على أنه بسبب عملية إعادة رسم توجهات هذه الأخيرة، فإن تلك العلاقات وصلت إلى نهايتها بصورة فعلية، وأن الاتجاه الحالي الذي تسير فيه العلاقات بين الدولتين ما زال يفتقر إلى الوضوح، ويبدو أن رئيسيّ الحكومتين رجب طيب أردوغان وبنيامين نتنياهو يستكشفان إمكان استعادة العلاقات الودية بين حكومتيهما، لكن مع ذلك، يساور إسرائيل والغرب قلق بالغ إزاء الآثار التي يفرزها الرأي العام الإسلامي وأجهزة الإعلام في تركيا، واللذان يتبنيان بوتيرة متزايدة خطابًا محمومًا يناهض الغرب وإسرائيل بل ويتسم باللاسامية أحيانًا.

في الجزء الأخير من الوثيقة ثمة حرص مكرور على تأكيد أنه على الرغم من التقلبات الدولية والإقليمية التي تستقطب انتباه الجميع، فمن الأهمية بمكان أن يوضع في الاعتبار أن الأمن القومي يبدأ من جوهر الأوضاع الداخلية، فالمحافظة على مسار النمو الاقتصادي الذي يتّسم بقوته، وما يقترن بذلك من اتخاذ التدابير قصيرة الأمد وطويلة الأمد من أجل معالجة معدلات الفقر المتزايدة وحالات انعدام المساواة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، تعتبر ضروريةً ومستعجلةً، لافتًا إلى أن القراءة الشاملة، التي تنظر إلى التحديات المحلية باعتبارها لَبِنة من لبِنات الأمن القومي والمناعة الوطنية، كانت الموضوع الأساس الذي دأبت سلسلة مؤتمرات هرتسليا على التركيز عليه، وقد آن الأوان لأن يتحوّل هذا التوجّه إلى المبدأ التوجيهي الذي يَسِم المؤسسة الحاكمة في إسرائيل.

كما يدعو هذا الجزء إلى إيجاد خطاب جديد فيما يتعلق بالعلاقة بين إسرائيل واليهود في الشتات في ضوء ما اعتراها من خلخلة في الآونة الأخيرة نتيجة صعوبات بالغةً تواجهها الأجيال اليهودية الشابة في العالم في مجال الدفاع عن السياسات التي تنتهجها إسرائيل بصورة غير مشروطة، أي من دون إبداء ملاحظات تنتقد تلك السياسات، وبما يخدم «صدّ موجة نزع الشرعية عن إسرائيل» والتي تعتبرها الوثيقة بمثابة خطر إستراتيجي داهم.

وأخيرًا لا بُدّ أيضًا من ملاحظة أن الوثيقة تستعيد تأكيد مؤتمر هرتسليا بشأن المخاطر الإستراتيجية المترتبة على اعتماد جميع الدول في العالم على النفط لغايات الحركة والنقل والمواصلات، والتي قد تنجم عن تعزيز رأس المال السياسي- الإستراتيجي للدول المنتجة للنفط، مشددة على أن الأحداث المتتابعة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط تشكل مثالا يؤكد هذا التهديد ويبرزه، وعلى أنه يتعين على إسرائيل وحلفائها أن تتصدرا الحملة العالمية الرامية إلى تقليص الاعتماد الدولي على النفط، وتحجيم مكانة ونفوذ الدول المنتجة له، وبالأساس الدول العربية.

وعلاوة على ذلك كله تنوّه أن التحدي الحقيقي والأساس الذي يواجه إسرائيل في العالم ينبع أيضًا من التيار السياسي السائد في أوروبا والمتنامي في الولايات المتحدة، وليس من المتعصبين الراديكاليين فقط، وذلك بسبب أن القائمين على رسم السياسات في العالم الغربي، وبالذات في أوروبا وفي الولايات المتحدة كذلك، خلصوا إلى قراءة تبسيطية للشرق الأوسط، فحواها أن إسرائيل هي العقبة الرئيسة، إن لم تكن العقبة الوحيدة، التي تقف في طريق عملية السلام، وأن الشرق الأوسط سوف يشهد تحولا سريعًا وإيجابيًا بعد إيجاد حل للقضية الفلسطينية. وبغية مواجهة هذا التحدي توصي أن تطلق إسرائيل حوارًا مدروسًا وغير منحاز ومهنيًا حول الشرق الأوسط في المحافل السياسية والإعلامية الغربية، مشيرة إلى أنه على الرغم من أن مثل هذا الجهد لن يضمن حل جميع مواطن الخلاف العالقة، إلا إنه قد يتيح لدائرة متنامية من المسؤولين الغربيين إمكان تقدير التحديات التي تواجهها إسرائيل من وجهة نظرها، وإمكان التشديد على القيم والمصالح الإستراتيجية المشتركة بينها وبين الغرب.

ولعله من نافل القول إن أهمية هذه الوثيقة كامنة في تسليط الضوء، بهذا القدر أو ذاك، على مفاصل السياسة الإسرائيلية في الوقت الحالي، بقدر ما إنها تعيد هذه السياسة إلى أصولها الفكرية الثابتة التي تطغى عليها المقاربة الأمنية بصورة تكاد تكون مطلقة.

الثورات العربية تمهد لنشوء شرق أوسط جديد.

في تقرير جديد لـ «مركز طاوب» حول «حال الدولة - المجتمع، الاقتصاد والسياسة»

صورة الوضع الاقتصادي- الاجتماعي المتدهور في إسرائيل طويلة الأمد وإشكالية جدا!

الفجوات في الدخل والتعليم والصحة آخذة في الاتساع ومستوى التعليم يعتبر عاملاً مركزيًا في تفاقم انعدام المساواة

في الوقت الذي تتصاعد فيه الاحتجاجات الاجتماعية في إسرائيل أصدر «مركز طاوب للدراسات الاجتماعية في إسرائيل»، الأسبوع الماضي، تقريره السنوي حول «حال الدولة – المجتمع، الاقتصاد والسياسة» للعام ٢٠١٠. وأكد التقرير تزايد الفجوات الاقتصادية والاجتماعية وانعكاس ذلك على الخدمات الطبية والتعليم والبنى التحتية، لافتًا إلى تراجع مستواها كلما تم الابتعاد عن وسط البلاد، وخصوصا في شمالها وجنوبها. وخلص التقرير إلى أنه «ثمة قضية واحدة تنعكس في جميع المجالات وهي قضية انعدام المساواة»، ما يدعم شعار الاحتجاجات الحالية وهو «الشعب يريد عدالة اجتماعية».

وشدد التقرير على أن «الفجوات في الدخل والتعليم والصحة آخذة في الاتساع في إسرائيل»، وأن «ثمة عاملا مركزيا، لكن ليس وحيدا، يؤثر على انعدام المساواة هو مستوى التعليم»، وذلك لأن «مفتاح النمو الاقتصادي المتواصل هو إجراء تحسينات مستمرة في الإنتاجية، أي التزايد المتواصل في قدرة السكان على إنتاج كميات متزايدة من المنتجات والخدمات. ومن أجل القيام بذلك فإن الدولة بحاجة إلى عدد متزايد من الأشخاص المتعلمين والمؤهلين، وإلى عدد متناقص من ذوي التعليم المتدني. ولا يعني هذا أن على الجميع أن يكونوا متعلمين، لكن الحديث يدور على تغيّرات كبيرة جدا تتمثل في انخفاض الطلب على عاملين من ذوي المستوى التعليمي المتدني. وينعكس هذا الأمر في دخل ونسب تشغيل هؤلاء العاملين».

وأوضح التقرير في هذا السياق أنه في العام ١٩٧٠ كانت إسرائيل دولة أفقر مما هي عليه اليوم ومتطلباتها في مجال الإنتاج كانت تسمح لها بتشغيل عدد كبير جدا من العاملين ذوي المستوى التعليمي المتدني. وحينذاك، كانت نسبة الرجال العاملين، من جميع مستويات التعليم، تفوق التسعين بالمئة. ورغم أن عدد الرجال من ذوي المستوى التعليمي المتدني انخفض كثيرا خلال السنوات الماضية، إلا أن الطلب على تشغيلهم انخفض بشكل أكبر. ونتيجة لذلك فإن نسبة الرجال العاملين من هذه الفئة انخفض بشكل كبير. وفيما كانت نسبة العاملين بين الذين تعلموا ما بين سنة إلى أربع سنوات قد تجاوزت التسعين بالمئة، قبل أربعين عاما، فإن نسبتهم اليوم بالكاد تصل إلى خمسين بالمئة. كذلك فإن نسبة العاملين الذين تعلموا ما بين خمس إلى ثماني سنوات لا تتعدى الستين بالمئة. وتبين أن الفئة الوحيدة التي لم تتضرر في مجال العمل هي تلك التي تعلم أفرادها ١٦ سنة دراسية فما فوق، والتي تشمل بغالبيتها خريجي الدراسات الأكاديمية.

وإضافة إلى أن المتعلمين أكثر تُتاح أمامهم فرص عمل أوسع، فإن دخلهم يكون أكبر أيضا. ونتيجة لذلك فإن حصولهم على العلاج الطبي والأدوية أفضل من ذوي المستوى التعليمي المتدني. كما أن مستوى التحصيل العلمي لأولادهم أعلى. وبطبيعة الحال فإن نسب الفقر في هذه الفئة متدنية جدا. لكن تقرير «مركز طاوب» أشار إلى أنه «في الوقت الذي تبدو فيه صورة الحاضر جيدة قياسا بالدول الغربية، التي بدأت تخرج من الأزمة الاقتصادية الشديدة منذ الانهيار الاقتصادي منذ سنوات الثلاثين من القرن الماضي، إلا أن صورة الوضع في إسرائيل التي تظهر في التقرير هي طويلة الأمد وإشكالية جدا، وهي مرتبطة للغاية بمستوى التعليم الذي يحصل عليه جزء كبير ومتزايد في المجتمع الإسرائيلي».

وحذر التقرير من أن «التعليم الذي يحصل عليه أولاد الدولة اليوم سيحدد بشكل كبير قدرة إسرائيل المستقبلية على التمتع باقتصاد في مستوى العالم الأول، وهذا شرط ضروري لاستمرار الوجود الفعلي للدولة مع الضرورات الأمنية التي ستضطر إلى مواجهتها في المستقبل المنظور».

وفيما يتعلق بالعاملين من ذوي المستوى التعليمي المتدني، لفت التقرير إلى أنه مع استمرار الانخفاض الكبير والمتواصل في الطلب على هؤلاء العاملين، كان متوقعا أن تعمل حكومات إسرائيل على تخفيض عدد هذه الفئة من العاملين. كذلك فإنه كان يفترض أن ينتج عن ذلك ألا تجد هذه الفئة من العاملين نفسها في منافسة كبيرة على سوق العمل التي بإمكانها الدخول إليها، ما يعني أن احتمالات أفراد هذه الفئة في العثور على عمل ستكون كبيرة، وحتى أن دخلها سيرتفع. لكن التقرير أكد أن «الحكومة تعمل عكس ذلك تماما. فقد سمحت باستيراد مئات آلاف العاملين غير الإسرائيليين من ذوي المستوى التعليمي المتدني وبذلك منعت انتعاش تشغيل الإسرائيليين ذوي المستوى التعليمي المتدني».

مشاكل بنيوية في الاقتصاد الإسرائيلي

رغم أن حال الاقتصاد الإسرائيلي جيدة نسبيا، إلا أن التقرير أشار إلى أن هذا الاقتصاد يعاني من مشاكل بنيوية طويلة الأمد. وتنحصر هذه المشاكل في مجالين أساسين: سوق العمل والبنى التحتية. وهناك مشاكل أخرى كثيرة تؤثر على الاقتصاد الإسرائيلي في مجالات التعليم والرفاه والصحة.

وتتعلق مشكلة سوق العمل الأولى بنسبة الرجال العاملين في إسرائيل، وهي متدنية قياسا بالدول الغربية. فنسبة الرجال العاملين في سن العمل الأساس، بين ٣٥ و٥٤ عاما، هي ٥ر٨٠٪، بينما تصل هذه النسبة إلى ٨ر٨٥٪ بالمتوسط في الدول الأعضاء في «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» (OECD). ورغم أنه طرأ تحسن معين في السنوات الأخيرة، وتمثل في ارتفاع نسبة تشغيل الرجال في إسرائيل بـ ٢ر١٪، بين السنوات ٢٠٠٦ و٢٠٠٩، وفيما انخفضت هذه النسبة في دول OECD بـ ٢ر٦٪، إلا أن التقرير أكد أنه يتعين على إسرائيل المضي في طريق طويلة من أجل الوصول إلى المستوى الموجود في معظم الدول الغربية.

ووفقا لتقرير «مركز طاوب» فإن السبب الرئيس لتدني نسبة التشغيل لدى الرجال في إسرائيل يكمن في النسبة المتدنية للرجال الحريديم (أي اليهود المتزمتين دينيا) الذي يعملون.

وتتعلق مشكلة سوق العمل الثانية بتشغيل واسع جدا للعمال الأجانب. وتنبع الإشكاليات في هذا المجال من عدة أسباب: المس بتشغيل وأجر العاملين المحليين غير المؤهلين؛ ترسيخ أنماط إنتاج قديمة تعتمد على العمل الرخيص؛ التسبب بنشوء مشاكل اجتماعية وعبء على خدمات الرفاه؛ تشغيل عمال أجانب في ظروف سيئة للغاية وتأثير ذلك على سوق العمل في إسرائيل. ويشار إلى أن نسبة العمال الأجانب في القطاع الخاص الإسرائيلي هي ١١٪، وهي نسبة مرتفعة بمفاهيم دولية.

وتتعلق مشكلة سوق العمل الثالثة بالاستخدام الواسع لشركات القوى العاملة والتي تشغل عاملين بصورة مؤقتة. وعمل في العام ٢٠٠٩ قرابة ٢ر٣٢ ألف شخص من خلال شركات القوى العاملة و١٢٤ ألف شخص من خلال مقاولين ثانويين، وشكلوا نسبة ٧ر٥٪ من العاملين في مجمل سوق العمل الإسرائيلية. ويعمل معظم الأجيرين لدى المقاولين الثانويين في مجالات الحراسة والنظافة والمساعدات في البيوت. لكن التقرير أشار إلى أن هذه هي صورة جزئية فقط، إذ أن المعطيات الرسمية حول فرع العمل هذا ليست كاملة.

ورغم أن لطريقة التشغيل هذه أفضلية تتمثل في ليونة تشغيل عاملين، إلا أن استخدامها الواسع يمس بعدة جوانب بينها أن تغيير العمال بصورة دائمة يمنعهم من اكتساب خبرة في العمل كونه ليس متواصلا. كذلك فإن طريقة التشغيل هذه تسمح للشركات بجني أرباح على حساب أجور العاملين المتدنية، الأمر الذي يزيد انعدام المساواة. وثمة تقارير تتحدث عن استغلال بشع للعاملين في شركات القوى العاملة ولدى المقاولين الثانويين، لكن لا تتوفر معطيات شاملة وذات مصداقية في هذا المجال.

مشكلة ازدواجية سوق العمل تتمثل في وجود سوق أولى تجمع العاملين المؤهلين الذين لديهم استقرار وظيفي. وأبرز الفروع في هذه السوق هو فرع الـ «هايتك» أو الصناعات الالكترونية الدقيقة. وفي المقابل هناك سوق ثانوية تجمع العاملين غير المؤهلين، الذي يتم تشغيلهم بأجر متدن، وأحيانا أقل من الحد الأدنى للأجور الذي ينص عليه القانون، مع استقرار وظيفي متدن وبوجود حواجز كبيرة تمنع الانتقال إلى السوق الأولى. ويعمل في السوق الثانوية العرب والعمال الأجانب والمهاجرون الأثيوبيون وغيرهم، وهذه مجموعات ضعيفة وخصوصا من ناحية التمثيل النقابي لها.

وتغذي ازدواجية السوق الجمود في أساليب إنتاج قديمة في فروع مثل البناء والصناعات التقليدية والزراعة، وتدفع إلى استمرار وتعميق انعدام المساواة وتضع صعوبات أمام تقدم أولاد العاملين الضعفاء.

وأشار التقرير إلى أن التحولات الديمغرافية المتمثلة في التزايد الطبيعي لدى قسم من السكان العرب ولدى السكان الحريديم، إلى جانب سياسة الحكومات الإسرائيلية في العقود الأخيرة، تؤدي إلى تعميق المشاكل المذكورة أعلاه، إذ «يتوقع أن تكبر الشرائح الضعيفة قياسا مع باقي الفئات السكانية ولا يبدو أن الحكومة تنفذ خطوات مناسبة لحل هذه المشاكل. كذلك فإن لهذه المشاكل في سوق العمل تأثيرا سلبيا فيما يتعلق بالثروة البشرية وإنتاجية العمل في الاقتصاد. فالناتج القومي لا يتعلق بكمية العاملين فقط وإنما بنوعيتهم أيضا».

إلى جانب ذلك، لفت التقرير إلى أن «إسرائيل تعاني من تخلف، قياسا بالعالم المتطور، في مجالات كثيرة متعلقة بالبنى التحتية»، مثل المواصلات والكهرباء والماء والصرف الصحي وخدمات الإنقاذ وإخماد الحرائق ووسائل منع التلوث البيئي. وتنعكس سياسة الحكومة الإسرائيلية في هذا المجال من خلال رصد الميزانيات الضئيلة لتصحيح هذا الوضع. ففي موازنة العام ٢٠١١ تم رصد ٥ر١٢ مليار شيكل للاستثمار في الفروع الاقتصادية من أصل موازنة عامة بلغت ٢٧١ مليار شيكل. وهذا يعني أن ٦ر٤٪ فقط من الموازنة و٥ر١٪ فقط من الناتج القومي يستثمران في معالجة مشاكل البنى التحتية.

ورأى معدو التقرير أنه «يتضح أن مستوى الاستثمار الحكومي في إسرائيل متدن وحتى أنه متدن جدا، وذلك قياسا مع دول متطورة جدا، مثل دول أوروبا الغربية واليابان، بل وحتى قياسا بدول أقل تطورا، مثل كوريا وتشيلي واليونان ودول أخرى في جنوب وشرق أوروبا».

أضرار المشاكل البنيوية

الضرر الأساس النابع من المشاكل البنيوية في الاقتصاد الإسرائيلي يتمثل في مستوى الحياة، من خلال مؤشر الناتج للفرد. وقال التقرير إن «معظم، إن لم يكن كل المشاكل البنيوية هذه تمس بمستوى الحياة ووتيرة النمو الاقتصادي. وإسرائيل لن تتمكن من سد الفجوات مقابل الدول الأكثر تطورا. وهكذا، على سبيل المثال، يعادل الناتج للفرد في إسرائيل منذ سنين طويلة قرابة ٦٠٪ من ناتج الفرد في الولايات المتحدة. وإذا ما استمرت المشاكل البنيوية المذكورة أعلاه فإن هذه النسبة لن ترتفع بل ربما قد تنخفض».

ويؤدي قسم من المشاكل البنيوية في الاقتصاد الإسرائيلي إلى انعدام المساواة. وأكد التقرير أن انعدام مساواة بشكل كبير بمس بالرفاه ويصعد الاحتكاكات بين المجموعات السكانية المختلفة. وفي حال تفاقمت المشاكل وتجاوزت عتبة مصيرية، قد تكون لها انعكاسات سلبية على الاستثمارات، وبضمن ذلك الاستثمارات الأجنبية.

ولفت التقرير إلى أن المشاكل الطويلة الأمد لا تؤثر سلبا بالضرورة على متغيرات ماكرو – اقتصادية عديدة، مثل التضخم المالي والفوائد والتوازنات في القطاع الخارجي ونسبة البطالة وحجم الوظائف الشاغرة، ولذلك فإنه حتى لو تفاقمت المشاكل البنيوية في الاقتصاد الإسرائيلي فإن صورة المؤشرات الماكرو – اقتصادية قد تبقى جيدة.

خدمات صحية بمستويات متفاوتة!

يبرز في تقرير «مركز طاوب» انعدام المساواة في الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين في وسط البلاد وأطرافها. وتعتبر منطقتا تل أبيب والقدس الأكثر مركزية من حيث توفر الخدمات الصحية والطبية، بينما يتراجع توفر هذه الخدمات في منطقتي جنوب وشمال إسرائيل وذلك «على أثر البنية الطولية للدولة وموقع تل أبيب والقدس ومحيطيهما».

ووفقا لمؤشر «المركزية» فيما يتعلق بتوفر الخدمات الصحية والطبية في المناطق المختلفة في إسرائيل فإن تل أبيب تحصل على أعلى نقاط «المركزية» وهي ٥ر٩ نقطة على سلم مؤلف من ١٠ نقاط. وتحصل القدس على ٦ر٨ نقطة، ومنطقة وسط إسرائيل على ٦ر٧ نقطة، والمستوطنات في الضفة الغربية على ٢ر٦ نقطة، وحيفا على ١ر٦ نقطة،، بينما تحصل منطقة الجنوب على ٥ر٤ نقطة، وتحصل منطقة شمال إسرائيل على أدنى خدمات وتتمثل بـ ٤ر٤ نقطة.

ويتم استعراض توفر الخدمات الصحية والطبية وفقا لمعدل وفيات الأطفال الذي يولدون أحياء ومعدل طول الأعمار. وكما هو متوقع فإن أعلى نسبة وفيات أطفال هي في شمال إسرائيل بينما أدنى نسبة هي في منطقة تل أبيب ووسط إسرائيل. ويظهر من التقرير أن نسبة وفيات الأطفال في شمال وجنوب إسرائيل هي ٦ر٤ طفل لكل ١٠٠٠ ولادة طفل حي. وفي منطقة القدس، ذات الأغلبية الحريدية والعربية، تبقى نسبة وفيات الأطفال المولودين مرتفعة وهي ١ر٤ لكل ألف ولادة. وتنخفض هذه النسبة في وسط إسرائيل إلى ٣ر٢ لكل ألف مولود وإلى ١ر٣ في تل أبيب.

وفيما يتعلق بمتوسط طول الأعمار فإن القدس احتلت المكان الأول، حيث يصل متوسط طول الأعمار فيها إلى حوالي ٨٠ عاما وفي وسط إسرائيل ٨ر٧٩ عام وفي تل أبيب ٤ر٧٩ عام وفي حيفا ٥ر٧٨عام وفي منطقة جنوب إسرائيل ٧٨ عاما وفي شمال إسرائيل ٩ر٧٦ عام. أي أن الفرق في متوسط طول الأعمار بين القدس وشمال إسرائيل هو ٣ أعوام.

وأشار التقرير إلى وجود علاقة بارزة في إسرائيل، كما هي الحال في أي مكان آخر، بين الوضع الاجتماعي – الاقتصادي والوضع الصحي. ففي تل أبيب يوجد ٤ر١٨ عامل في المهن الطبية لكل ألف نسمة؛ القدس – ٤ر١٦؛ حيفا ووسط إسرائيل – ٢ر١٦؛ شمال إسرائيل – ٢ر١١ وفي جنوبها ١٠ عاملين في المهن الطبية لكل ألف نسمة. كذلك فإن نسبة الأطباء الأخصائيين في وسط إسرائيل أعلى منها في شمال وجنوب إسرائيل.

كذلك فيما يتعلق بعدد الأسرة في المستشفيات لكل ألف نسمة، تشير المعطيات إلى أنه في القدس يوجد ٦ر٢ سرير لكل ألف نسمة؛ حيفا – ٤ر٢؛ تل أبيب – ٣ر٢؛ وسط إسرائيل – ١ر٢؛ شمالها – ٧ر١ وفي جنوبها ١ر١ سرير لكل ألف نسمة.

وتظهر الفروق أيضا في عدد المعدات الطبية المتطورة، التي يتم التعبير عنها من خلال جهازي MRI وCT. ففي منطقة شمال إسرائيل يوجد جهاز MRI واحد لكل مليون و١٨٥ ألف نسمة، وفي الجنوب جهاز واحد لكل ٦٨٦ ألف نسمة، وفي وسط البلاد يوجد جهاز واحد لكل ٦٠٣ آلاف نسمة، وفي حيفا يوجد جهاز لكل ٤٨٣ ألف نسمة، وفي القدس يوجد جهاز لكل ٢٧٥ ألف نسمة وفي تل أبيب يوجد جهاز واحد لكل ٢٠٧ آلاف نسمة.

وتطرق التقرير إلى المسافة بين مكان السكن والمستشفيات. وتبين أن متوسط المسافة بين مكان السكن والمستشفى هو ٩ر١٣٢ كيلومتر، وفي منطقة حيفا ٦ر١٠٠ كيلومتر، وفي جنوب إسرائيل ٢ر٩٢ كيلومتر، وتبعد المستشفيات عن المستوطنات في الضفة ٩ر٤٦ كيلومتر بالمتوسط، وفي القدس ٤ر٣٧ كيلومتر، وفي وسط إسرائيل ٣ر٣٦ كيلومتر، وفي تل أبيب ٧ر٢٩ كيلومتر.

وأشار التقرير إلى أن عدم توفر الخدمات الصحية في جنوب وشمال إسرائيل يتفاقم باستمرار. والمعطيات المذكورة أعلاه تدل على اتساع الفجوات في توفير هذه الخدمات. ولفت التقرير في هذا السياق إلى أن احتمال عمل طبيب من جنوب البلاد في وسطها أعلى من الاحتمال المعاكس. ففي تل أبيب يوجد أكثر من ٢ر٤ طبيب لكل ألف نسمة، بينما تنخفض هذه النسبة إلى ٢ر٢ تقريبا في شمال وجنوب إسرائيل.

وتطرق التقرير إلى توزيع الميزانيات في المجال الصحي على المناطق في إسرائيل مقارنة مع الاحتياجات المناسبة من الميزانيات لكل منطقة. ويظهر من هذه المعطيات أن القدس تحتاج إلى ١١٪ من الميزانية بينما يتم إعطاؤها ١٩٪ من ميزانية الصحة. وينبغي منح منطقة تل أبيب ١٩٪ من الميزانية لكن يتم إعطاؤها ٢١٪، ومنطقة حيفا تحتاج إلى ١٢٪ بينما يتم إعطاؤها ١٨٪ من الميزانية. أما منطقة شمال إسرائيل فتحتاج إلى ١٥٪ من الميزانية لكن يتم إعطاؤها ١٣٪ من الميزانية، ومنطقة جنوب إسرائيل بحاجة إلى ١٧٪ من الميزانية لكن يتم إعطاؤها ١١٪ فقط.

الجدير بالذكر أن غالبية السكان في شمال إسرائيل عربية، كما أن المدن والبلدات اليهودية أقرب إلى المستشفيات من البلدات العربية. كذلك فإن قرابة ٤٠٪ من سكان جنوب إسرائيل هم عرب وتجمعاتهم السكنية بعيدة عن المستشفيات والمراكز الطبية الموجودة جميعها في المدن اليهودية وأبرزها بئر السبع.

الصرف الحكومي المدني في إسرائيل «مستقر» بصورة غير عادية!

أحد الأمور التي تميّز الصرف الحكومي المدني في إسرائيل، أي بعد خصم الصرف الأمني ومدفوعات الفوائد، طوال العقدين الأخيرين، هو استقراره غير العادي، سواء كان ذلك بنظرة تاريخية أو قياسا بالدول الأخرى. وفي الوقت الذي مرت فيه إسرائيل بعدد كبير من الأحداث ذات التأثير الجوهري عليها خلال هذه السنوات، إلا أن الحكومات المتعاقبة تمكنت من الحفاظ على استقرار كبير في الصرف المدني الحكومي. ويبرز تميّز إسرائيل في السنوات الخمس الأخيرة، التي انخفض الصرف العام فيها قياسا بالناتج القومي بينما ارتفع الصرف العام في معظم الدول الغربية. وفي هذا السياق أشار تقرير «مركز طاوب» إلى أن جهاز التعليم في إسرائيل هو الأقل نجاحا في العالم الغربي، كما أن الدولة تمول دعم المنتجات، وبالتالي خفض أسعارها، بأحجام تسمح بنسب انعدام مشاركة الرجال (الحريديم) في قوة العمل هي الأعلى في العالم الغربي.

ويبدو أن تقرير «مركز طاوب» للعام ٢٠١٠ سيلقى آذانا صاغية على خلفية الاحتجاجات الاجتماعية التي تعصف بإسرائيل منذ قرابة أربعة أسابيع. ورأى محرر التقرير وأحد المشاركين في كتابة فصوله، البروفسور دان بن دافيد، أن «لدينا هنا مشكلة وجودية سوف تنفجر في وجهنا في أحد الأيام. وتوجد مجموعة من الإسرائيليين الآخذة بالتزايد ولا تملك أدوات للتعامل في مجتمع عصري. فنسبة غير المشغلين بين الرجال الحريديم ارتفعت ثلاثة أضعاف في الثلاثين عاما الأخيرة ونسبة الرجال العرب ارتفعت ضعفين. ونحن نستثمر أموالا طائلة في التعليم لكن سلم الأولويات والتخطيط فيه عيب».

وأشار التقرير إلى أن أموال الدولة لا يتم استثمارها في إنشاء جهاز صحي مستقر ومتساوي، والأموال الطائلة التي يتم رصدها لجهاز التعليم لا تُستغل بالشكل الصحيح، ولذلك فإنه على الرغم من الاستثمار الكبير في التعليم إلا أن تحصيل التلاميذ متدن بالمقاييس الدولية. إضافة إلى ذلك فإن النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة، والذي كان يتوقع أن يتم التعبير عنه بالاستثمار بالبنى التحتية، مثل مد السكك الحديدية وشق الشوارع، انخفض من ٣٣٪ من الناتج في العام ١٩٧٣ إلى ١٥٪ في العام ٢٠١٠.

ونتيجة لذلك فإنه إلى جانب النمو الاقتصادي البطيء فإن دولة إسرائيل لا تعنى بالأساس الذي بالإمكان الاستناد إليه من أجل مواصلة النمو. فهناك شريحة من المواطنين، والتي تتسع باستمرار، لا تحظى بالتعليم المناسب لاحتياجات مجتمع عصري يكون معظم العاملين فيه مؤهلين للعمل في فروع متطورة. ولذلك فإنه في المدى الطويل سوف يمس هذا الوضع بالنمو الاقتصادي.

وتبين من التقرير أن استثمار الحكومة في الجامعات أعلى من الاستثمار في المدارس، والاستثمار في المدارس أعلى من الاستثمار في رياض الأطفال والمرحلة الدراسية الأولى. ووفقا للتقرير فإن الاستثمار في جهاز التعليم يعاني من انعدام المساواة. ورغم الاستثمار في جهاز التعليم وأجور المعلمين «وهي أفضل مما يعتقد الكثيرون»، إلا أنه بسبب انعدام المساواة في الاستثمار في المراحل التعليمية، فإن نتائج الامتحانات الدولية التي تفحص تحصيل التلاميذ العلمي، تظهر طوال الوقت أن تحصيل التلاميذ الإسرائيليين أقل من غيرهم في الدول الـ ٢٥ الأكثر تطورا، وحتى أن تحصيل التلاميذ المتفوقين في إسرائيل أدنى من تحصيل نظرائهم في ٢٣ دولة متطورة أخرى.

وفيما يتعلق بالاحتجاجات الاجتماعية المطالبة بـ «العدالة الاجتماعية» قال بن دافيد لصحيفة «هآرتس» (٥،٨،٢٠١١) «إنني أتوقع حدوثها منذ ١٢ عاما. يجب أن ندرك أننا نفقد الدولة. لذلك فإني أستمد التشجيع مما يحدث الآن ومن أن المحتجين يريدون العثور على طريق. فقد استثمرنا أكثر مما ينبغي كي نتنازل عن الدولة بسهولة».

وأضاف بن دافيد أنه «توجد نقطة لا عودة لدولة إسرائيل. وإذا ما تجاوزنا هذه النقطة، من الناحيتين الديمقراطية والديمغرافية، فإن الأمور التي يصعب جدا فعلها اليوم ستكون مستحيلة بعد بضع عشرات من السنين. والوجهة (الإسرائيلية) سيئة منذ ٣٥ عاما. يقودوننا إلى مكان لا رجعة منه ونحن نسير إلى هناك بصورة بمثابرة. والشبان الذين يتظاهرون محقون، لكن هم أيضا لا يستوعبون إلى أي حد هو إشكالي المستقبل الذي نورثه لهم. إن إسرائيل تسير باتجاه مجتمع عالم ثالث، ورغم ذلك نحن ملزمون بصيانة جيش عالم أول من أجل ضمان وجودنا».

العمل الجماعي العربي في الداخل- مطلب الساعة

بقلم: علي حيدر (*)

يدور في الآونة الأخيرة نقاش ملحّ في أوساط المثقفين والناشطين السياسيين العرب في الداخل حول أهمية وضرورة تفعيل العمل الجماعي العربي، وحول ضرورة تجديد وتحديث البنى التنظيمية الجماعية، بما يتلاءم وطبيعة المرحلة ويتناسب مع حجم وثقل التحديات ويتفاعل مع المتغيرات الداخلية والخارجية.

لا يمكن إنكار الدور الذي تقوم به لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، والموروث النضالي الذي أسّست له منذ تشكّلها، كما لا يمكن تجاهل رغبة ومحاولة بعض الأحزاب والحركات السياسية تقديم طروحات ومشاريع لإعادة بناء لجنة المتابعة العليا وتفعيل دورها ولتنظيم الجماهير العربية في الداخل (مثل خطوة المصادقة على النظام الداخلي للجنة المتابعة قبل عدة أعوام). لكن وبالرغم عن ذلك، لم يحدث تغيير جوهري سواء على مستوى الأداء الجماعي أو على المستوى التنظيمي التمثيلي، وذلك لأسباب عديدة من بينها علاقات القوة بين مركباتها، التباين في الأجندات السياسية أو المصالح الفئوية والاختلاف حول الرؤى السياسية لأعضائها، أو إعطاء مسألة التوقيت أهمية كبرى، أو كيفية تقبّل الدولة لهذه الخطوة.

إن التعددية الفكرية والمصالح الحزبية والحركوية هي منطلقات شرعية في كل سيرورة ديمقراطية، ومجتمع حيّ وفعال، ولكن يجب ألا تقف هذه المنطلقات عائقاً أمام خلق مركز سياسي عربي يقظ وفعّال، يشكّل مركز إشعاع ومبادرة، تقوده مجموعة مثقفة وناشطة ومسؤولة ومنتخبة تستطيع إحداث تغييرات ثقافية، سياسية، اقتصادية واجتماعية تتعاطى مع طموحات المجتمع واحتياجاته، «ومن أجل ضمان استمرار الجماعة وحمايتها من التفتت والانهيار» كما يقول المفكر العربي عبد الله العروي.

بالرغم عن أن الواقع الاجتماعي والسياسي يفرض تحديات كثيرة ومستمرة تتغير باستمرار، إلا أن مباني العمل الجماعي العربي التنظيمية وطرق عملها لم تتغير بشكل كاف وناجع، فالسياسات التمييزية والعنصرية المتواصلة موجهة تجاه الجماعة (حتى لو كان المتضررون أفراداً)، والحقوق التي يطالب بها المجتمع العربي هي حقوق مدنية وقومية جماعية، ولذلك فإن العمل على إحقاقها يجب أن يكون جماعياً والجسم التنظيمي الذي يحملها يجب أن يكون جماعيا حقا، وليس شكلا فقط.

إن الثورات في العالم العربي (ما أنجز منها وما لم ينجز بعد) قد خلقت واقعاً ووضعاً جديدَين لا يمكن إغفالهما أو إهمالهما، بل أصبحت الشعوب العربية الأخرى تتفاعل معها، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيتها. فعلى سبيل المثال لا الحصر، أنجزت المصالحة بين حماس وفتح، وقام اللاجئون الفلسطينيون في الشتات بوضع تحدٍّ جديد أمام إسرائيل عن طريق ممارسة مقاومة سلمية غير عنيفة تجسدت بمحاولات تجاوز الجدران الحدودية في الجولان وجنوب لبنان، كما تحاول منظمة التحرير الفلسطينية الحصول على اعتراف بالدولة الفلسطينية في شهر أيلول القادم من قِبَل الأمم المتحدة. السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: كيف يترتب علينا كفلسطينيين في الداخل التفاعل مع هذه الثورات واستلهام قيمها؟

الإجابة عن هذا السؤال تتطلب إجراء دراسات وأبحاث معمّقة لا مجال للخوض بها في هذه المقالة، ولكن باعتقادي، هناك مركّبان أساسيان يمكن الإشارة إليهما من أجل الإجابة عليه وهما:

ضرورة خلق مركز سياسي عربي، أي التأسيس لوجود «ميدان» بالمعنيين المادي والمعنوي.

تقوية الأطر الجماعية وتعزيز تمثيلها، مراجعة أدائها، وانتخاب مؤسساتها وهيئاتها، ودفع المواطنين للمشاركة في نشاطاتها وزيادة شفافيتها.

إن كل عملية تغيير وتجديد محفوفة بالشكوك والتحفظات والتحسّبات، ولكي نكون جزءاً من عملية الحداثة، نستطيع أن نتبنى تلخيص المفكر والفيلسوف العربي طه عبد الرحمن حول مبادئ روح الحداثة، والتي يوجزها بثلاثة مبادئ محورية:

مبدأ الرشد: أي الخروج من التبعية للغير وتأكيد الحق في الاستقلال والإبداع.

مبدأ النقد: أي الخروج من المعتقد السائد.

مبدأ الشمول: أي تجاوز دوائر الخصوصية الضيقة والأخذ بالصناعة الكلية الشاملة.

إن الرشد المعرفي والسياسي، والاستقلالية الفكرية، والرؤية الشاملة- كل ذلك يدعونا إلى إيجاد خطوات سياسية شاملة تعالج الإشكال والمضامين بشجاعة ووثوق. وعلى ما يبدو، فإن المرحلة القادمة (بعد أيلول) سوف تكون مرحلة شديدة الصعوبة، وكثيرة التحديات لنا نحن فلسطينيي الداخل (سواء تم الاعتراف بالدولة الفلسطينية من قبل الأمم المتحدة أو لم يتم) ففي كلتا الحالتين سوف يتم التأكيد على يهودية الدولة، وتضييق حيّز الوجود العربي، والاستمرار في المس بقواعد وأسس الديمقراطية، وتردّي الأمن الشخصي والجماعي، بمفهومه الواسع. من هذا المنطلق فالحاجة إلى تعزيز وتقوية الأطر التمثيلية هي ضرورة ملحّة وحاسمة.

من الضروري أن تنتقل لجنة المتابعة من وضعية «المتابعة» (following)، والتي يمكن أن يفهم من هذه التسمية أن دورها مقصور على المتابعة، ورد الفعل والاستجابة والتعقيب على الأحداث والمشاركة بها، إلى دور إستراتيجي أكثر، يرتكز إلى المبادرة والتحدي وقادر على نقل المجتمع العربي إلى مكان أفضل، كما يتطلب الأمر أن تصوغ اللجنة مرجعية واضحة وشاملة ومتفق عليها، تستند إلى النصوص والوثائق والرؤى والطروحات التي صيغت على مرّ الأعوام وخصوصاً في الأعوام الأخيرة.

ومن المطلوب أن تستعين اللجنة بالمختصين والمهنيين والخبرات والمؤسسات العربية من أجل خلق روح عمل تكاملية جماعية. كما يترتب على اللجنة أن تكون أقوى بكثير من مجموع مركباتها. ومن أجل تقويتها يجب أن تتعزز الإرادة بأهمية العمل الجماعي، وتوفير الموارد المطلوبة لذلك.

(*) محام ومدير مشارك لجمعية سيكوي لدعم المساواة المدنية.

الاستيطان تسبب بأزمة السكن: القدس كنموذج!

بقلم: قيس يوسف ناصر (*)

في خضمّ الحديث عن أزمة السكن في إسرائيل وعن الحلول التي اقترحتها الحكومة لهذه الأزمة من المفيد التطرق الى القدس والفلسطينيين فيها. واضح أنني افصل، فصلاً تامًا، بين القدس الشرقية كمنطقة محتلة وبين بقية المناطق في البلاد. وعملية الربط هدفها فقط تسليط الضوء على الاستيطان في القدس وانعكاساته على ضائقة الإسكان في البلاد.

للقدس صلة كبيرة بالأزمة الراهنة، ليس بسبب ما يعانيه الفلسطينيون في القدس الشرقية من هدم بيوت وتشريد فحسب، بل أزيد على ذلك وأدعي أيضًا أن أحد الأسباب الرئيسة لأزمة السكن داخل الخط الأخضر هو الاستيطان الإسرائيلي داخل القدس الشرقية والأراضي المحتلة. وفيما يخص القدس الشرقية بالتحديد، فإن متابعتي للمخططات الهيكلية في القدس الشرقية دلت على أن العقد الأخير شهد تحريكًا غير مسبوق لمخططات هيكلية لإقامة مستوطنات يهودية على أراضي القدس الشرقية. وقد اشتملت هذه المخططات على مئات آلاف من الوحدات السكنية التي سُوّقت كلها للمستوطنين اليهود. وكان لهذه المخططات التأثير الكبير على سوق الشقق السكنية داخل الخط الأخضر، إذ إن المحرّك الرئيس لهذه المخططات الاستيطانية هو وزارة الإسكان الإسرائيلية، التي موّلت كل هذه المخططات وقامت بتنفيذها وتسويقها بمبالغ طائلة أخذت من ميزانية الدولة على حساب كل المواطنين ووصلت إلى مئات ملايين الدولارات.

بمعنى آخر، بدل أن تقوم وزارة الإسكان ببناء الوحدات السكنية داخل الخط الأخضر، قامت وزارة الإسكان في العقد الأخير تحديدًا بتوجيه معظم ميزانياتها لبناء المستوطنات في القدس الشرقية من أجل تهويدها. هذا الاستيطان أثّر أيضًا على القدس الغربية، فقد سكن المستوطنات الجديدة يهود متدينون ومتزمتون غيّروا بشكل عام الحياة في مدينة القدس وأسبغوا عليها طابع التدين والتّزمت اليهودي، الأمر الذي حمل عددًا كبيرًا من العائلات اليهودية العلمانية على الهجرة إلى منطقة تل أبيب والمركز مما زاد الطلب على الشقق السكنية في هذه المناطق وساهم في ارتفاع الأسعار بشكل كبير.

هذا الاستيطان زاد من أزمة السكن في الأحياء الفلسطينية، إذ بنيت المستوطنات في القدس الشرقية بعد السيطرة على مزيد من الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي قلّص تقليصًا كبيرًا مساحة الأرض التي كانت مخصصة لتوسع الأحياء الفلسطينية. وواضح أن نتيجة أزمة السكن في القدس الشرقية هي كنتيجتها في البلدات العربية في البلاد، والتي يمكن تلخيصها بهدم عشرات البيوت الفلسطينية سنويًا وتشريد أصحابها وملاحقتهم بأقسى الوسائل القانونية.

عمليًا، أزمة البناء والاستيطان في القدس الشرقية ناتجة عن قرار إسرائيلي واضح بالحفاظ على أكثرية يهودية في مدينة القدس. ففي العام ١٩٦٧ بلغت نسبة اليهود في القدس الغربية والشرقية معًا ٧٦٪ مقابل ٢٤٪ من الفلسطينيين. عندها قررت المؤسسة الإسرائيلية أن تكون النسبة الديمغرافية في القدس للمستقبل، وفي أي ظرف من الظروف، ٧٠٪ من اليهود مقابل ٣٠٪ من العرب كحد أقصى. واعتبرت أن هذه النسبة هي «خط أحمر» لا يجوز تجاوزها. لكن هذا الهدف الديمغرافي لم يتحقق أمام التزايد السكاني الطبيعي لدى الفلسطينيين. إذ بلغت نسبة اليهود العام ٢٠٠٨ نحو ٦٥٪ فقط مقابل ٣٥٪ من العرب، الأمر الذي أدى إلى اتخاذ قرار إسرائيلي جديد بأن لا تتعدى نسبة الفلسطينيين في القدس في العام ٢٠٢٠ أكثر من ٤٠٪ مقابل ٦٠٪ من اليهود. وبناءً على هذا الهدف العنصري ناقشت لجنة التنظيم والبناء اللوائية في القدس مخططات البناء في القدس الشرقية، فرفضت مخططات للإسكان الفلسطيني وقبلت مخططات المستوطنات، وقررت أيضًا إيداع مخطط هيكلي جديد لمدينة القدس كلها (مخطط رقم ٢٠٢٠) وهو مخطط يحد بشكل كبير من توسع الأحياء الفلسطينية من جهة، ومن جهة أخرى يمهّد الطريق لبناء مستوطنات يهودية جديدة ولتوسيع المستوطنات القائمة.

بسبب سياسة التهويد التي تنتهجها سلطات الاحتلال لا يملك الفلسطينيون سوى ١٣٪ من مساحة القدس الشرقية (نحو ٩ كيلومترات مربعة) للبناء، وذلك بعد أن صادرت إسرائيل نحو ٣٥٪ من القدس الشرقية لصالح المستوطنات، وأبقت نحو ٣٠٪ من القدس الشرقية من دون أي تخطيط هيكلي ونحو ٢٢٪ كأراض خضراء لا يمكن البناء فيها. وحتى في الأراضي المخصصة للبناء لا يستطيع المواطن الفلسطيني إصدار رخصة بناء للسكن وذلك بسبب انعدام شبكة بنى تحتية أو بسبب أمور تعجيزية تطلبها بلدية القدس كشرط لإصدار رخصة البناء. زد على ذلك أنه حتى لو كان بالإمكان إصدار رخص بناء فإن نسب البناء المتاحة في الأحياء الفلسطينية منخفضة جدًا إذا ما قارناها بنسب البناء المتاحة في المستوطنات اليهودية، وهي لا تلبي حوائج العائلات الفلسطينية. وعلى سبيل المثال، تصل نسبة البناء في حي بيت حنينا إلى ٧٠٪ من الدونم الواحد ويُسمَح بأن يصل البناء إلى ٤ طوابق فقط، في حين تصل نسبة البناء في مستوطنة بسجات زئيف التي تحاذيها إلى ١٧٥٪ من الدونم الواحد ويُسمَح بأن يصل البناء إلى ٨ طوابق. وفي حين لا تتعدى نسبة البناء في حي جبل المكبر نسبة ٢٥٪ ولا يُسمَح فيه ببناء أكثر من طابقين، تصل نسبة البناء في مستوطنة «نوف زهاف» التي تحاذي الحي إلى ١٤٢٪ ويُسمَح بأن يصل البناء إلى ٩ طوابق.

لا شك في أن حل ضائقة السكن التي يعانيها الفلسطينيون في القدس الشرقية يكمن في إنهاء احتلال القدس الشرقية. لكن، إلى أن يتحقق ذلك، فإن الحل الجزئي لهذه الضائقة هو أن تكفّ حكومة إسرائيل عن تحريك المستوطنات اليهودية وعن مصادرة أراضي الفلسطينيين وأن تقدِّم مؤسسات التنظيم والبناء كل التسهيلات الممكنة لترخيص بيوت الفلسطينيين وتوسيع أحيائهم السكنية.

لكن على عكس ذلك، فان «خطة الطوارئ» التي أعلنتها حكومة إسرائيل يوم ١٣ آذار من العام الجاري (٢٠١١) لتحريك الإسكان في البلاد، جاءت لتزيد من الاستيطان في القدس الشرقية. ففي شهر نيسان من العام الجاري، وبموجب «خطة الطوارئ»، قامت اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء في القدس بتعيين لجنة خاصة للعمل على الإسراع في إتمام تصديق المخططات الإسكانية شرط أن يشتمل كل مخطط على ٢٠٠ وحدة سكنية على الأقل.

حينها حذّرتُ من أن اللجنة الخاصة ستكثف الاستيطان الإسرائيلي في القدس لأن المخططات التي تحتوي على ٢٠٠ وحدة سكنية على الأقل هي مخططات لبناء مستوطنات إسرائيلية جديدة او لتوسيع مستوطنات موجودة في القدس وقلما تجد مخططًا يشتمل على ٢٠٠ وحدة سكنية لتوسيع الأحياء الفلسطينية في القدس. وفعلا، تحقق ما كنت حذرتُ منه، ففي يوم ١٤ حزيران (٢٠١١)، قامت اللجنة الخاصة بتحريك مجموعة من المخططات الاستيطانية في القدس الشرقية تشتمل على نحو ٤١٠٠ وحدة سكنية استيطانية جديدة، منها مخطط بناء ١٦٠٠ وحدة سكنية استيطانية في مستوطنة «رامات شلومو»، ومخطط بناء ٩٤٢ وحدة سكنية استيطانية في مستوطنة «جيلو»، ومخطط بناء ٦٢٥ وحدة سكنية استيطانية في مستوطنة «بسجات زئيف»، ومخطط بناء ٩٤٠ وحدة سكنية استيطانية في مستوطنة «هار حوما». هذه المستوطنات أيضًا ستقام من ميزانية حكومة إسرائيل وعلى حساب الإسكان داخل الخط الأخضر، هذا إلى جانب أنها ستُدخِل إلى القدس نحو ٢٠ ألف مستوطن سيغيّرون وجه القدس ويحملون مزيدًا من العائلات العلمانية في القدس الغربية على الهجرة إلى لواء تل أبيب والمركز لترتفع الأسعار هناك مرة أخرى.

لهذا، في رأيي، علينا كعرب ويهود، أن نستفيد من المظاهرات الأخيرة، ومن الأجواء التي تحيطها، لمطالبة حكومة إسرائيل بوقف الاستيطان في القدس الشرقية وتحويل كل الميزانيات الكبيرة المخصصة له للإسكان داخل الخط الأخضر، الأمر الذي سيساهم مساهمة كبيرة في حل أزمة السكن في البلاد وسيخفف عن الفلسطينيين في القدس الشرقية أعباء الاحتلال.

(*) محام يعمل محاضرًا لقضايا التنظيم والبناء في كلية الحقوق في الجامعة العبرية- القدس.

معسكر اليمين الديني يرتكب خطأ فادحا بوقوفه ضد حركة الاحتجاج الحالية في إسرائيل

بقلم: يائير شيلغ (*)

تتنبأ التقاليد اليهودية أن أيام الخراب ستتحول لتصبح أيام الخلاص. ففي أيام «بين الحدود» من هذه السنة (كناية عن الأسابيع الثلاثة الواقعة بين ١٧ تموز العبري، وهو – حسب الروايات اليهودية- يوم اقتحام القدس – و٩ آب العبري، وهو يوم خراب هيكل سليمان) ثمة شعور بقرب أيام المسيح في إسرائيل، فها هو التضامن الإسرائيلي يبعث من جديد. لم يعد الناس مستعدين لأن يكونوا عبيدا لأصحاب رؤوس الأموال، أو التسليم بتحويل المزيد من الموارد والخدمات العامة إلى أيدي جهات خاصة، بل يريدون النضال من أجل تغيير شامل للنظام، وليس فقط الاهتمام بتحقيق «مصلحة خاصة» لأنفسهم. من كان يتصور أن شعارات وتعابير مثل «العدالة الاجتماعية» و«دولة الرفاه» ستعلو وتتردد مجدداً في شوارع المدن، وليس فقط من جانب حفنة من «الاشتراكيين المرهفين»، ممن ولى زمانهم، وربما أيضا أصبحوا «مهزومين».

إن اندلاع حركة الاحتجاج الشعبية الراهنة في إسرائيل يطرح عدداً من المسائل المثيرة للاهتمام، سواء فيما يتعلق بالاحتجاج ذاته، أو المخاطر المتربصة به، والتي يجدر أيضا مناقشتها بصورة جادة.

والسؤال المهم الأول هو : لماذا تفجر الاحتجاج في هذا التوقيت بالذات؟

هناك بطبيعة الحال إجابة ممكنة، ربما تكون الأفضل، هي أن الاحتجاج اندلع بصورة عفوية. فمثل هذه الحركات الاحتجاجية تبدأ دائما بعدد من الأفراد، الذين ربما كانت لديهم فسحة من الوقت أو الفراغ، أو ربما بلغ لديهم السيل الزبى، مما دفعهم للخروج إلى الشارع، وبذلك أعطوا إشارة الانطلاق لعشرات الآلاف ممن اعترتهم نفس المشاعر من اليأس والإحباط، وأنه آن الأوان لقرع أجراس العمل، وأخذ زمام المبادرة. ولكن إلى جانب هذه الإمكانية (الإجابة) المعروفة ربما تكون هناك أيضا عدة إجابات أكثر وزنا وأهمية. فمن المحتمل على سبيل المثال أن الشعور بالطريق المسدودة في المفاوضات مع الفلسطينيين تنحى أخيرا جانبا وترك حيزا في الأجندة القومية للمسائل المدنية، وفي مقدمها حقا الشعور بالسخط والاشمئزاز من ثقافة النهب والجشع والاستغلال والفجوات، وبيع كل القيم الإنسانية والثقافية بأنحس الأثمان. ربما نسينا، ولكن ذلك حدث في مطلع الألفية الثانية: فالشعور بالطريق المسدودة الذي نشأ وتقنن في المفاوضات مع الفلسطينيين، مكن من تأسيس حزب «شينوي»، الذي ركز بنجاح انتخابي لافت (على الأقل طوال ولايتين للكنيست) على الشرخ الديني- العلماني. وهناك حدث أقرب وهو المصادقة في الكنيست على «قانون المقاطعة». ظاهريا لا توجد علاقة بين الموضوعين، ولكن من المحتمل جداً أن يكون تفجر الاحتجاج في جادة روتشيلد في تل أبيب (حيث أقيمت هناك خيمة الاحتجاج الأولى التي تبعتها حركة الخيام، والتي يبدو أنها تتماثل بشكل جلي مع منظمات ومجموعات ذات توجه يساري واضح) قد نبع من شعور قادة الاحتجاج أن الحكومة والأغلبية في الكنيست أعلنتا الحرب عليهم وعلى من يشاطرهم الرأي. وقد كان لسان حال هؤلاء يقول: أنتم لا تكتفون بسحق حياتنا اليومية، بل تضعوننا الآن في خانة الأعداء! من هنا أتت رغبة هؤلاء المحتجين في الانتقال إلى مواقع الهجوم، وفي أن يبرهنوا على أن «الصندوق الجديد» وباقي تنظيمات وحركات اليسار التي تواجه الهجوم (من الحكومة والأغلبية البرلمانية) لا تكرس اهتمامها فقط للموضوع الفلسطيني وإنما تهتم أيضا بفقراء إسرائيل. إذا صح هذا التقدير، فإن بنيامين نتنياهو قد يكتشف أن تأييده «قانون المقاطعة» لم يكن فقط موقفا غير موفق من جانبه، وإنما أيضا أحد الأخطاء السياسية الكبرى التي ارتكبها في حياته.

هناك ظاهرة بارزة اتضحت خلال الأسبوعين الأولين للاحتجاج، وهي أن ثمة معسكرا واحدا فقط يضع نفسه بشكل جلي في موقف المعادي لهذا الاحتجاج، ألا وهو معسكر اليمين الديني، وبالأخص المستوطنين. فجميع المقالات التي نشرت ضد الاحتجاج، كانت تقريبا بأقلام أبناء هذا المعسكر. وخلافا للتفكير السائد، فإن هذه الظاهرة لا تنبع فقط من الشعور بوجود تهديد سياسي لحكومة نتنياهو، أو من أن «المستوطنين ينعمون بالعيش في فيلاتهم وشققهم الفاخرة»، فحكومة نتنياهو لم تكن جيدة بشكل خاص للمستوطنين، كما أن شبان اليمين الديني يعانون من مشاكل سكن ومشاكل اقتصادية بصورة عامة. هذه الظاهرة تنبع بالأساس من مشكلة صعبة تسيطر أكثر فأكثر على علاقات اليمين واليسار في إسرائيل: نقل الخلاف والجدل من مجابهة موضعية في مسألة «المناطق»، إلى مجابهة شاملة ينظر فيها إلى كل رمز أو قيمة متماثلة مع المعسكر الأول كقيمة إشكالية لدى أتباع المعسكر الثاني. وعلى سبيل المثال فقد تحول العلم والنشيد الإسرائيليين، لدى جزء من أنصار اليسار، إلى رمزين إشكاليين بحكم تماثلهما مع «المعسكر القومي»، كما أن مفهوم الرفاه، المتماثل مع اليسار، بات في المقابل منبوذا ومرفوضا لدى الكثيرين من أعضاء وأنصار اليمين الديني، على الرغم من أن التوراة تبث رسالة اشتراكية واضحة. هذه المجابهة الشاملة بين المعسكرين هي شر مستطير دائما، ولكنها في السياق الحالي تعتبر أيضا خطأ سياسيا جسيما من جانب المستوطنين. لقد تحدث المستوطنون سنوات طويلة عن الرغبة في «الاستيطان في القلوب» والتقارب مع التيار المركزي للمجتمع الإسرائيلي. والآن، حين نشأت أخيرا فرصة كهذه، وبينما يبدي نشطاء التمرد الاحتجاجي- خاصة المتواجدين خارج تل أبيب- رغبة شديدة في التعاون مع أعضاء وأنصار الصهيونية الدينية، وحتى مع المستوطنين (ولو من باب إثبات أن الاحتجاج يشمل كل المعسكرات السياسية)، نجد أن أعضاء معسكر اليمين الديني يتخذون موقفا مناوئا للاحتجاج متذرعين بمختلف أنواع الادعاءات والمبررات الواهية، من قبيل أن أحد منظمي تظاهرات الاحتجاج شوهد في مظاهرة نظمتها جمعية «عدالة» (المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل)، أو أن آخر شوهد في مظاهرة لـ«الصندوق الجديد»، وما إلى ذلك. لكن هذه الادعاءات لا قيمة لها يا أصدقائي.. وإذا كنتم لا تحبون خيمة الاحتجاج في جادة روتشيلد، فبادروا إذن إلى إقامة خيمة احتجاج خاصة بكم مع رسائلكم، لكن ليكن واضحا أن هموم المجتمع الإسرائيلي تهمكم أيضا، وأنكم لا تتنكرون للمتضررين من التحالف بين رأس المال والسلطة.

على الرغم من كل ما قيل، يتعين على قادة الاحتجاج أيضا الحذر من دمغ قطاعات كاملة كأعداء. لقد شاركت في مظاهرة الاحتجاج التي جرت مساء السبت قبل الماضي في القدس، ووجدت من الأشياء المثيرة فيها أن ممثل الأطباء الاختصاصيين كان طبيبا عربيا شابا، والذي صاغ بلغة سلسة وواثقة، ليس كممثل لأقلية أعطي حق الكلام كمنة، مطالب وإدعاءات زملائه ضد الخطر المتربص بجهاز الصحة العامة. هناك مؤشرات تدل على أن الاحتجاج ينجح حقا في مد جسور التقارب بين اليهود والعرب في نضال مشترك، وهذا شيء رائع. ولكن في الوقت الذي يشهد فيه تشخيص العربي كـ«آخر» انحسارا وتراجعا، لا بد من الحذر الشديد من ازدياد الإغراء الإنساني السائد بتعريف هويتك بواسطة رفض الآخر، بمعنى إيجاد «آخرين» جدد ليكونوا رموز الكراهية لدى حركة الاحتجاج. ثمة مؤشرات تبعث على القلق من أن المستوطنين والمتدينين الحريديم مرشحون لهذا الدور. إن من المشروع تماما، بل ومطلوب رفع الشكوى إزاء تخصيص موارد مبالغ بها لصالح المستوطنين والحريديم، غير أن النقد يجب أن يكون موجها ضد قرارات الحكومة في هذا الصدد وليس ضد المستوطنين والحريديم ذاتهم.

ينبغي بهذه الروحية أيضا التغلب على الإغراء بوضع مطالب وتصريحات ذات طابع شخصي في مركز الاحتجاج، والمقصود هنا بالأساس مطالبة رئيس الحكومة بالاستقالة. هذا الإغراء في حد ذاته مفهوم تماما.. فقد كان نتنياهو منذ وقت طويل رمزا للسياسة التي ترى في الخصخصة وتقليص القطاع العام نوعا من الأرثوذكسية الجديدة، بغض النظر عن الخدمات والاحتياجات المستهدفة بالتقليص. من جهتي، سأكون مسرورا لرؤية نتنياهو يغادر كرسي رئاسة الحكومة لأسباب سياسية واقتصادية، وحتى لأسباب شخصية. مع ذلك يجدر التركيز على المطالب وليس على الشخص أو الشخوص. ففي النهاية يجب أن تكون تلك المطالب مطروحة أمام أي زعيم سياسي في إسرائيل، سواء كان ذلك نتنياهو أو تسيبي ليفني أو شيلي يحيموفيتش. ومثل هذا التركيز من شأنه أيضا أن يحبط محاولة نتنياهو التهرب من الانتقادات من خلال عرضها كانتقادات تستهدف بالأساس رأسه السياسي.

وفيما يتعلق بالمطالب ذاتها، فقد بدأ قادة الاحتجاج خلال الأيام الأخيرة بالتحدث بلغة مطالب ملموسة ومحددة، وهو أمر ينطوي على أهمية بالغة. فعدم قدرتهم على القيام بذلك حتى الآن، أضر بشدة بفاعلية الاحتجاج في أيامه الأولى. وربما كان في وسع احتجاج عاطفي يتحدث بعمومية عن كراهية أرباب رؤوس الأموال والحكومة ويطالب بصورة مجردة بـ«العدالة الاجتماعية»، أن يخلق زخما عاطفيا لأيام معدودة، ولكنه في غياب مطالب واضحة ومحددة يمكن أن ينتهي إلى فشل وإحباط شديد قد يكون خطيراً.

الآن، وبعد أن عرضت المطالب، ينبغي التوجه نحو إجراء مفاوضات جادة وعقلانية، وسط تحديد سلم أولويات وجداول زمنية واقعية. وفي هذا الإطار ينبغي عدم التنازل عن مطالب في مجال الضرائب، والتي يمكن تحقيقها خلال وقت قصير نسبيا، ولكن يجب الإقرار والتنبه مسبقا إلى أن ثمة أمورا ومطالب لن تتحقق بصورة فورية.

إن خيمة الاحتجاج التابعة لحركة «المعسكرات الصاعدة» في القدس، والتي زرتها مؤخراً خطت خطوة مهمة أخرى... فهي لم تكتف بتفصيل المطالب الجديرة ومنطقها، بل فصلت أيضا المصادر التمويلية لتنفيذها. هذا الموضوع مهم جدا كي لا يتحول الاحتجاج إلى لغو عاطفي يفتقر للمسؤولية، ويلحق الضرر بنقاط تفوقه النسبية بينما هو يسعى للخلاص من مواطن الضعف البنيوية التي يعاني منها الاقتصاد الإسرائيلي.

خلاصة القول، إن دعم وتعزيز حركة الاحتجاج وجعلها أكثر صموداً ومناعة أمام النقد، وبالتالي أكثر نجاحا، يتطلب من قادة الاحتجاج أن يكونوا منفتحين ومصغين لبعض التحذيرات والملاحظات المقدمة لهم، ليس من قبل أعداء هذا الحراك الاحتجاجي وإنما بالذات من جانب أولئك الذين يرغبون ويتمنون له النجاح.

(*) كاتب صحافي وزميل باحث في *المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»- القدس. ترجمة خاصة.

تقرير جديد لـ «مركز أدفا»:

التطوير الاقتصادي في إسرائيل غير متوازن مطلقًا!

البلدات العربية في أدنى مراتب الاهتمام والأولويات

(*) «المشهد الإسرائيلي»– أصدر «مركز أدفا» المتخصص في نشر أبحاث ومعطيات حول «المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل» تقريرًا جديدًا حول حجم الاستثمار الحكومي ولا سيما في المباني العامة والمباني التجارية والخدماتية والمباني الصناعية على مدار أعوام العقد الممتد بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٩، وذلك تحت العنوان «تطوير اقتصادي غير متوازن»، وقد أعده مدير عام المركز الدكتور شلومو سبيرسكي، والباحثة في المركز صفاء صباح– إغبارية. وفي ما يلي ترجمة موسعة لملخصه التنفيذي:

ملخص تنفيذي

ما زالت إسرائيل غير قادرة على استنفاد طاقة التنمية المتوفرة لديها. ويتمحور النقاش العمومي في هذه القضية بصورة عامة في مسألة مستوى المشاركة المتدني في قوة العمل، وذلك وسط إلقاء اللوم على الرجال اليهود المتدينين الحريديم من جهة، وعلى النساء العربيات من جهة أخرى.

غير أن هذه الوثيقة (التقرير) تسعى إلى توجيه النقاش نحو مسألة الاستثمارات الحكومية، وعلى الأدق نحو انعدام التوازن في الاستثمارات بين المناطق المختلفة في إسرائيل، وبين المجموعات السكانية المختلفة في الدولة.

وهناك عدة معطيات تقف في خلفية هذا النقاش:

أولا: يعتبر مستوى الاستثمار في الأملاك غير المنقولة في إسرائيل متدنيا حاليا قياسا مع ما كان عليه في الماضي. ففي العقد الأول بعد قيام الدولة في العام ١٩٤٨ بلغت نسبة الاستثمار على هذا الصعيد ٢٩ بالمئة من الناتج المحلي الخام. وفي العقود الأربعة التالية بلغت هذه النسبة ٢٥ و٢٧ و٢٢ و١٩ بالمئة على التوالي، وفي العقد الأخير (٢٠٠٠– ٢٠٠٩) انخفضت نسبة الاستثمار إلى ١٧ بالمئة من الناتج المحلي الخام بالمتوسط.

ثانيا: يعتبر مستوى الاستثمار في الأملاك (العقارات) غير المنقولة في إسرائيل أقل من المستوى القائم في دول OECD (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) التي تسعى إسرائيل لأن تكون مشابهة لها. ففي العام ٢٠٠٨، وهو العام الأخير الذي نشرت المنظمة المذكورة معطيات مقارنة حوله، بلغت نسبة الاستثمار في الأملاك غير المنقولة في إسرائيل ١٨ بالمئة من الناتج المحلي الخام، في حين بلغ متوسط الاستثمار في هذا المجال لدى دول المنظمة ذاتها ٦ر٢٠ بالمئة من الناتج المحلي الخام.

ثالثا: الاستثمار القائم غير متوازن. ففي العقد الأخير ازداد حجم الاستثمار في صناعة الهايتك (صناعة التكنولوجيا الفائقة الدقة)، والمتركزة في وسط (مركز) البلاد، بنسبة سنوية متوسطة بلغت ٨ بالمئة، بما في ذلك في أعوام الانتفاضة الثانية، في حين ازداد حجم الاستثمار في الصناعات التكنولوجية التقليدية الموجودة في الأطراف (في الهامش) بنسبة سنوية متوسطة بلغت ٢ بالمئة.

رابعا: في النصف الأول من العقد الأخير انخفض حجم الاستثمار في الأملاك غير المنقولة جراء الأزمة المزدوجة التي عانت منها إسرائيل– أزمة فرع الهايتك وأزمة الانتفاضة. وفي النصف الثاني من العقد ذاته ازداد حجم الاستثمار لكنه عاد إلى الهبوط في أعقاب الأزمة المالية العالمية.

ولا تتوفر في إسرائيل معطيات حول الاستثمارات في الأملاك غير المنقولة في كل لواء وكل بلدة أو مدينة. في المقابل يمكن حساب أو تقدير حجم الاستثمار في البناء غير السكني على مستوى البلدة. هذه الحقيقة تتيح لنا إمكانية تفحص انعدام التوازن في الاستثمارات بين الألوية المختلفة وبين المجموعات السكانية في البلدات المختلفة.

بصورة عامة، سجل خلال معظم أعوام العقد الممتد بين العام ٢٠٠٠ والعام ٢٠٠٩ انخفاض في حجم الاستثمار في البناء غير السكني من ٧ر١٦ مليار شيكل في العام ٢٠٠٠، إلى ٧ر١٢ مليار شيكل في العام ٢٠٠٩.

وقد سجل الانخفاض في كل واحد من المركبات الرئيسة الثلاثة للبناء غير السكني– وهي المباني العامة، المباني التجارية والخدماتية، والمباني الصناعية– ما عدا زيادة شاذة في الاستثمار في المباني الصناعية سجلت في عامي ٢٠٠٦– ٢٠٠٧، وذلك كما يبدو نتيجة لتوسيع مصنع «إينتل» في كريات غات (جنوبي إسرائيل).

وتتفحص هذه الوثيقة الاستثمار الذي تم في العقد الأخير (٢٠٠٠– ٢٠٠٩) في بناء المباني الصناعية والمباني العامة، حسب اللواء والبلدة. كما تتفحص الوثيقة، في كل مجال من المجالات المذكورة، احتياطي المباني الذي كان قائما في بداية العقد وذلك بهدف فحص ما إذا كان الاستثمار في الأبنية الجديدة قد ساهم في توسيع انعدام التوازن في الاستثمارات، بين الألوية والبلدات، أم في تقليص انعدام التوازن.

بناء المباني التجارية ومباني الخدمات التجارية

الوضع في بداية العقد الأخير: بغية تفحص احتياطي المناطق (الأراضي) المخصصة لأغراض التجارة والخدمات التجارية الذي كان قائما في بداية العقد استخدمنا معطيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي حول المنطقة الملزمة بدفع ضريبة الأرنونا في كل بلدة ومدينة، غير أن السنة الأولى التي نشرت حولها مثل هذه المعطيات كانت ٢٠٠٣.

انقسام المنطقة المبنية حسب اللواء: في العام ٢٠٠٣ كانت نسبة ٣٠ بالمئة من المنطقة المبنية لأغراض الأعمال التجارية والبنوك موجودة في لواء تل أبيب، والذي ظل يحتل الصدارة حتى عند حساب الأمر لكل ألف نسمة– أكثر بـ١ر٧ ضعف من المتوسط القطري، وجاء بعده مباشرة لواء حيفا، سواء من حيث حجم المنطقة المبنية أو مساحة المنطقة المبنية لكل ألف نسمة– أكثر بـ١ر٦ ضعف عن المتوسط القطري، واحتفظ اللواءان (تل أبيب وحيفا) معا بنسبة ٥٠ بالمئة من المنطقة المبنية لأغراض الأعمال التجارية والبنوك. وفي لواء القدس، الذي يتميز بوجود تجمع كبير لليهود الحريديم والسكان الفلسطينيين في القدس الشرقية (حوالي ٣١ بالمئة من مجموع سكان اللواء في العام ٢٠٠٩، ثاني أعلى نسبة بين سائر الألوية في إسرائيل) سجل وجود المنطقة الأقل مساحة بين الألوية الستة في إسرائيل– ٥ر٧ بالمئة من مجموع مساحة المنطقة.

انقسام المنطقة المبنية حسب مجموعة البلدة: كانت نسبة ٩٥ بالمئة من المنطقة المبنية موجودة في بلدات / مدن يهودية، و٥ بالمئة في بلدات / مدن عربية. نسبة ٦٦ بالمئة من المنطقة كانت تتركز، في البلدات اليهودية، في بلدات ومدن ما يسمى بـ«منتدى الـ١٥»، والتي كانت هي المتصدرة أيضا في حساب المساحة لكل ألف نسمة، بمساحة تزيد بنسبة الضعف عن المساحة المقابلة في بلدات التطوير، وأكبر بـ٥ أضعاف من البلدات العربية.

الاستثمارات الجديدة في العقد الماضي ٢٠٠٠- ٢٠٠٩

انقسام الاستثمار الجديد حسب اللواء: أدى الاستثمار الجديد إلى تعميق التمركز الجغرافي للحياة التجارية في إسرائيل. فقد استقطب لواء تل أبيب قرابة ربع الاستثمارات الجديدة ليتصدر بذلك جميع الألوية في حساب الاستثمار الجديد المفرد– أكثر بـ٤ر١ ضعف من المتوسط القطري. أما اللواء المجاور جغرافيا– لواء المركز– فقد حصل على أعلى نسبة استثمار جديد– حوالي ٣٠ بالمئة– ليحتل المكان الثاني من حيث حجم الاستثمار الجديد في الحساب للفرد. وحصل لواءا الشمال والجنوب معا على ٣٠ بالمئة فقط من الاستثمار الجديد، هذا فيما شهد لواء حيفا تراجعا مقارنة مع موقعه من حيث مساحة المنطقة التي كانت مخصصة للأعمال التجارية والبنوك في العام ٢٠٠٣. أما لواء القدس فلم يحصل سوى على ٥ بالمئة فقط من الاستثمار الجديد.

انقسام الاستثمار الجديد حسب مجموعة البلدة: تشير المعطيات إلى تقدم مستمر في البلدات اليهودية بشكل عام وفي مدن «منتدى الـ١٥» بشكل خاص. فقد استقطبت هذه قرابة ٥٠ بالمئة من مجموع الاستثمار، وحصلت بحساب للفرد على أعلى نسبة استثمار – حوالي ٣٣٣٥ شيكل، أي أكثر بـ٦ر١ ضعف من البلدات العربية، وبـ٩ر١ ضعف من بلدات التطوير.

مع ذلك فقد طرأ تحسن معين في البلدات العربية. ففي الوقت الذي سجل في العام ٢٠٠٣ في هذه البلدات وجود ٥ بالمئة فقط من مجمل المنطقة المبنية كمساحة مخصصة للأعمال التجارية والبنوك، فقد حظيت في العقد الماضي (٢٠٠٠– ٢٠٠٩) بـ١٢ بالمئة من إجمالي الاستثمار الجديد.

إنشاء مباني صناعية

الوضع في العام ٢٠٠٣: بغية تفحص احتياطي المباني الصناعية الذي كان قائما في مطلع العقد، استخدمنا معطيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي حول مساحات البناء الملزمة بدفع ضريبة الأرنونا حسب البلدة. كما أسلفنا فإن السنة الأولى التي نشرت حولها هذه المعطيات هي ٢٠٠٣.

توزيع المنطقة المبنية حسب اللواء: كان اللواء المتصدر هو لواء المركز، بنسبة ٢٤ بالمئة من المجموع، ولكن بعملية حسابية لكل ألف نسمة، احتل هذا اللواء المكان الرابع بين مجموع الألوية، تلته ألوية الشمال ثم الجنوب ثم حيفا، والتي وجدت فيها مساحة مبنية مشابهة، فيما تصدرها لواء حيفا وفق عملية حسابية لكل ألف نسمة، ويعزى ذلك كما يبدو لسياسة التفضيل القومية التي تمتع بها لواء حيفا على امتداد سنوات طوال. الألوية الثلاثة ذات المساحات الأقل المخصصة للصناعة كانت تل أبيب، إذ أن تل أبيب هي مدينة خدمات تجارية ومصرفية، ولواء القدس حيث تشكل القدس مدينة خدمات حكومية وفي الوقت ذاته مدينة فئات سكانية فقيرة ومهمشة، والمستوطنات والتي وإن كانت تقوم فيها مناطق صناعية، إلا أن هذه المناطق لا تشكل مصدر الدخل الرئيس لسكان المستوطنات .

توزيع المنطقة المبنية حسب مجموعة البلدة: تمتعت البلدات العربية بنسبة ٣ بالمئة فقط من مساحة المناطق المبنية المخصصة للأغراض الصناعية وكانت من ناحية عملية خارج الاقتصاد الصناعي الإسرائيلي. وعلى سبيل المقارنة فقد تمتعت بلدات التطوير التي شكل سكانها ٨٠ بالمئة فقط من نسبة سكان البلدات العربية، بمناطق صناعية مبنية أكبر بـ٧ أضعاف من المناطق الصناعية القائمة في البلدات العربية، وبحساب لكل ألف نسمة فقد كانت مساحة المنطقة المبنية للأغراض الصناعية في البلدات العربية أصغر بـ٩ أضعاف من المنطقة المماثلة في بلدات التطوير، وبـ٤ أضعاف من المنطقة القائمة في المستوطنات.

الاستثمار الجديد في العقد ٢٠٠٠- ٢٠٠٩

انقسام الاستثمار حسب اللواء: سجل الاستثمار الأعلى في لواء المركز– حوالي ٣٤ بالمئة من مجموع الاستثمار، وبحساب للفرد أكثر بـ١ر٤ ضعف من المتوسط القطري. وسجل لواء الجنوب استثمارا عاليا بشكل خاص وذلك بسبب الاستثمار في مصنع «إينتل» في كريات غات. في المقابل حصل لواء حيفا على الاستثمار الخامس في حجمه، سواء من حيث حجم الاستثمار الشامل أو من حيث الحساب للفرد، ما يشير إلى تراجعه النسبي.

أما لواء القدس، الذي تقطنه نسبة ١٢ بالمئة من سكان إسرائيل، فحصل على ٤ بالمئة فقط من الاستثمار الجديد في المباني الصناعية. وبحساب للفرد، كان الاستثمار في القدس أقل بـ٢ر٣ ضعف من المتوسط القطري. ومن هذه الناحية يمكن القول إن لواء القدس كان، كحال البلدات العربية، خارج الاقتصاد الصناعي الإسرائيلي.

انقسام الاستثمار الجديد حسب مجموعة البلدة: حصلت بلدات التطوير على ٣٢ بالمئة من إجمالي الاستثمار الجديد وبحساب للفرد أكثر بـ٥ر٢ ضعف من الاستثمار في مدن «منتدى الـ١٥» وأكثر بـ٨ أضعاف تقريبا من الاستثمار في البلدات العربية وقد حصلت البلدات العربية على حوالي ٤ بالمئة فقط من الاستثمار الجديد، وهو ما يؤكد الطرح القائل إن هذه البلدات موجودة خارج الاقتصاد الصناعي الإسرائيلي.

إسرائيل: انفجار التناقضات.

إنشاء مبان عامة

الوضع في مطلع العقد الأخير: من أجل تفحص انقسام احتياطي مساحة مناطق المباني العامة الذي كان قائما في بداية العقد، استخدمنا معطيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي حول استعمال الأراضي والتي تنشر على مستوى البلدة أو المدينة، وللأسف فإن السنة الوحيدة التي نشرت حولها مثل هذه المعطيات هي سنة ٢٠٠٢. كذلك وجدت ثغرة أخرى، وهي أن مساحة استخدامات الأراضي تتناول فقط الأراضي التي يقوم عليها البناء وليس مساحة مجموع الطوابق في المبنى.

في العام ٢٠٠٢ برزت بلدات «منتدى الـ١٥» في مساحة الأراضي الأكبر التي خصصت للمباني العامة، فيما احتلت بلدات التطوير والبلدات العربية مكانة متأخرة جداً (خاصة البلدات العربية) على هذا الصعيد.

مساحة المباني العامة في بلدات التطوير التي كانت نسبة سكانها في العام ٢٠٠٣ حوالي ٨٠ بالمئة من سكان البلدات العربية، كانت أكبر من مساحة المباني العامة القائمة في المدن والبلدات العربية: أكبر بـ٨ر٢ ضعف في مباني التربية والتعليم، وبـ٥ر١ ضعف في مباني الصحة والرفاه، وبـ٢ر٢ ضعف في مباني الخدمات العامة. كذلك في الحساب لكل ألف نسمة سجلت المساحة الأقل في البلدات العربية. وعلى سبيل المثال كانت المساحة لكل ألف نسمة في المستوطنات أكبر من نظيرتها في البلدات العربية بـ٣ر٢ ضعف في مباني التربية والتعليم، وبـ٣ر١ ضعف في مباني الصحة والرفاه، وبـ٣ر١ ضعف في مباني الخدمات العامة.

البناء الجديد في العقد ٢٠٠٠- ٢٠٠٩

سجل خلال سنوات هذا العقد انخفاض في حجم الاستثمار في إنشاء المباني العامة من ١ر٩ مليار شيكل في العام ٢٠٠٠ إلى ٧ر٩ مليار شيكل في العام ٢٠٠٩. أحد الأسباب التي وقفت خلف هذا الانخفاض هو التقليصات في ميزانيات التطوير لدى وزارتي التربية والتعليم والصحة.

وقد تركز البناء لأغراض الصحة بدرجة كبيرة في مدن وبلدات «منتدى الـ١٥»: حوالي نصف المستشفيات والمؤسسات الصحية الأخرى، وقرابة ثلثي العيادات الطبية وغرف المرضى الجديدة، ويمكن القول إن مكانة مدن وبلدات «منتدى الـ١٥» تعززت وتعاظمت خلال العقد الأخير، كمراكز للخدمات الصحية في إسرائيل.

فيما يتعلق بمباني التعليم، حظيت البلدات العربية بنسبة ٢٢ بالمئة من حجم البناء الجديد، ما يشير إلى استثمار متزايد من جانب الدولة بهدف تقليص الفجوات. جميع المباني المقامة حديثا في البلدات العربية خصصت تقريبا لدور رياض الأطفال ومدارس ابتدائية (أساسية) وثانوية، في حين كانت نسبة المباني الجديدة المخصصة للتعليم العالي هزيلة جداً. وعند حساب مساحة البناء الجديد لكل الذي نسميه ألف نسمة ترتسم صورة أكثر حدة من انعدام التوازن بين مجموعات البلدات، ولعل المعطى الأبرز على هذا الصعيد يتمثل في الحجم الكبير الشاذ لبناء مؤسسات تعليم في المستوطنات، بحساب لكل ألف نسمة، إذ كانت مساحة البناء الذي أقيم في المستوطنات خلال العقد المذكور (٢٠٠٠– ٢٠٠٩) أكبر بـ٤ر٢ ضعف من المساحة المتوسطة التي شيدت في مجمل البلدات والمدن اليهودية. وتبدو هذه المعطيات ذات أهمية خاصة في ضوء حقيقة أن تعداد سكان المستوطنات ازداد في العقد الأخير بوتيرة أسرع من البلدات الواقعة داخل الخط الأخضر، علما أن جل الزيادة سجلت في مستوطنات المتدينين الحريديم. في المقابل، تميزت مدن وبلدات «منتدى الـ١٥» بحجم البناء الأعلى لمؤسسات التعليم العالي.

تلخيص

في ضوء انعدام التوازن البارز بين الألوية وبين مجموعات البلدات المختلفة في كل ما يتعلق بالاستثمار التجاري، يبدو أنه يتعين على الدولة أن تكون ضالعة أكبر بكثير في تشجيع وتوجيه الاستثمارات نحو الألوية ومجموعات البلدات التي تعاني من شح الاستثمارات، وفي مقدمها أولا مجموعة البلدات العربية في إسرائيل (داخل الخط الأخضر)، وثانيا لواء القدس الذي تعيش فيه تجمعات كبيرة لليهود المتدينين الحريديم والسكان الفلسطينيين في القدس الشرقية.

أخيرا فإن استمرار تصدر القطاع التجاري بصورة شبه حصرية لسياسة الاستثمار في مجالي التجارة والصناعة، يعني استمرار تركيز هذا الاستثمار في لوائي المركز وتل أبيب.

تفاقم انعدام المساواة في الأجور والدخل الأسري

وبالتزامن مع التقرير حول الاستثمار في التطوير الاقتصادي، نشر «مركز أدفا» تقريره السنوي «صورة عن الوضع الاجتماعي ٢٠٠٩– ٢٠١٠»، وتعود غالبية معطياته إلى العام ٢٠٠٩ الذي شهد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، لكن في جميع المواضيع تظهر أيضا صورة عن العقد الأخير.

ويبين التقرير أن الاقتصاد الإسرائيلي أيضا تضرر من الأزمة المالية العالمية بشكل أقل من دول أخرى، بل وعاد إلى النمو أكثر وبسرعة أكبر عما هي الحال في اقتصادات أخرى، ومع ذلك فإن أوضاع انعدام المساواة الداخلية تفاقمت.

ففي العام ٢٠٠٩، انخفض الدخل الشهري المتوسط الإجمالي لـ٨ من بين الفئات العشرية الـ ١٠، لكن دخل الفئات العشرية الـ ٤ السفلى انخفض أكثر من الانخفاض لدى الفئتين العشريتين العلويتين.

وخلال العقد ما بين ٢٠٠٠– ٢٠٠٩، انخفضت حصة الفئات العشرية الأربع السفلى في كعكة الدخل من ١٧ بالمئة إلى ٣ر١٦ بالمئة، فيما ارتفعت حصة الفئة العشرية الأعلى من ٢٨ بالمئة إلى ٥ر٢٨ بالمئة.

وفي العام ٢٠٠٩ بلغ الأجر المتوسط للنساء في الشهر ٦٢٨٠ شيكل، ما يعادل ٦٦ بالمئة من الأجر المتوسط للرجال. ويعتبر ذلك تحسنا بالنسبة للعام ٢٠٠٨، حيث بلغت النسبة ١ر٦٣ بالمئة؛ إلا أن التحسن جاء نتيجة انخفاض أجر الرجال بينما بقي أجر النساء في العام ٢٠٠٩ على حاله كما في العام ٢٠٠٨. وبلغ الأجر المتوسط للساعة بين النساء ٦ر٤٢ شيكل، أي ما يعادل ٥ر٨٤ بالمئة من أجر الرجال المتوسط للساعة؛ وهنا أيضا يُعزى التحسن الظاهر إلى تراجع أجر الرجال.

وفي العام ٢٠٠٩ تواصل انكماش الطبقة المتوسطة، فقد تقلصت نسبتها من مجمل الأسر في إسرائيل من ١ر٢٧ بالمئة في ٢٠٠٨ إلى ٦ر٢٦ بالمئة في ٢٠٠٩. أما حصتها من كعكة المدخولات لمجمل الأسر فقد انخفضت من ٧ر٢٠ بالمئة إلى ٥ر٢٠ بالمئة. ومنذ العام ١٩٨٨ تقلصت الشريحة المتوسطة من ٣٣ بالمئة من مجمل الأسر إلى ٦ر٢٦ بالمئة، وحصتها في كعكة الدخل انخفضت من ٩ر٢٧ بالمئة إلى ٥ر٢٠ بالمئة.

تجدر الإشارة إلى أن الشريحة المتوسطة تشمل جميع الأسر التي يتراوح دخلها ما بين ٧٥ بالمئة و١٢٥ بالمئة من الدخل المتوسط للأسر.

وأكد «مركز أدفا» أن قيادات الدولة تتباهى بالضرر الطفيف والقصير نسبيا الذي لحق بالاقتصاد الإسرائيلي نتيجة الأزمة المالية العالمية، لكن المُعطيات التي تظهر في تقرير «صورة عن الوضع الاجتماعي» تُشير إلى اتساع عدم المساواة، إن كان في موجة النمو التي سبقت الأزمة المالية العالمية أو بعد اندلاع الأزمة. ويؤكد التقرير أن النمو الذي يقوده قطاع الأعمال غير كاف، والمجتمع الإسرائيلي بحاجة إلى حراك اجتماعي، إن كان لتقليص عدم المساواة المتفشية، وللتعويض عن الأضرار التي وقعت في العقد الأخير، وأيضا لضمان نمو مستقبلي يشارك فيه عموم الإسرائيليين وليس فقط جزء بسيط ومحدود من السكان.

ويذكر التقرير أيضا أن مقدرة إسرائيل على النمو بشكل مستقر لفترات زمنية طويلة سوف تتضرر بشكل كبير بسبب غياب اتفاق سياسي مع الفلسطينيين، لافتًا إلى أنه في العقد الحالي، وبينما ارتفع بشكل كبير الناتج المحلي الإجمالي للفرد في آسيا وفي شرق أوروبا– مثلا ٦ر٩ بالمئة في الصين، و١ر٤ بالمئة في بولندا– فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد في إسرائيل بنسبة ٦ر١ بالمئة فقط. ومع أن الدول الغنية في الغرب نَمَتْ بنسب مشابهة، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد عندها أكبر بكثير مما هو عليه في إسرائيل، وإذا أرادت إسرائيل التشبه بتلك الدول سيتوجب عليها النمو بوتيرة أسرع منها، ولتحقيق ذلك لا بد من وجود استقرار اقتصادي طويل الأمد.

المشهد الإسرائيلي
ملحق نصف شهري يصدر عن
مدار
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)

رام الله – المصيون – عمارة ابن خلدون
ص.ب: 1959
هاتف: 00970 -2- 2966201
فاكس: 00970 -2- 2966205

البريد الإلكتروني لـ "مدار":
e-mail: madar@madarcenter.org
موقع "مدار" الألكتروني:
http://www.madarcenter.org

موقع "المشهد الاسرائيلي":
http://almash-had.madarcenter.org
البريد الإلكتروني للمشهد:
e-mail: almash-had@madarcenter.org